الأقطاب النووية الصاعدة ومستقبل السلام العالمي

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

ضمن مبادرة غير مسبوقة لا تخلو من خطورة وتحديات؛ تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إجراء أول تجربة عسكرية ناجحة في صحراء نيفادا في شهر يوليو من عام 1945؛ أتاحت لها امتلاك سلاح استراتيجي هو السلاح النووي؛ قبل استخدامه ميدانيا - خلال نفس السنة - في تدمير مدينتي «ناكازاكي» و«هيروشيما» اليابانيتين لحسم مسار الحرب العالمية الثانية.

ومنذ ذلك الحين؛ سعت الكثير من الدول الكبرى كما هو الشأن بالنسبة لروسيا وإنجلترا وفرنسا والصين.. إلى امتلاك هذا السلاح المدمّر كخيار ردعي لضمان أمنها في محيط دولي سمته الصراع وتضارب المصالح.. حيث أجريت أكثر من خمسين تجربة نووية ما بين عامي 1945 و1951، فيما اقتصرت بعد الدول على الاستخدام السلمي لهذه الطاقة؛ كما هو الأمر بالنسبة لألمانيا والبرازيل واليابان..

وكسبيل لاحتواء ووقف انتشار هذا السلاح في مناطق مختلفة من العالم؛ وخصوصا بعد موجة استقلال الكثير من الدول؛ تمّ وضع معاهدة منع انتشار السلاح النووي وبدأ التوقيع عليها عام 1968؛ غير أن هذه الأخيرة لم تحل دون تزايد انتشار هذا السلاح في عدد من الدول الأخرى كالهند وباكستان وكوريا الشمالية وإسرائيل.. وهو ما خلف أجواء من الهلع والرعب.. مما حدا بالأمم المتحدة باعتبارها المسؤولة الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين؛ إلى بذل جهود كبيرة للحد من انتشاره؛ والسعي لعدم الاستخدام الفعلي لهذا السلاح والاكتفاء عند امتلاكه باستخدامه كآلية للردع؛ مع الحثّ على استخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية وتنموية.. حيث أصدرت عددا من التوصيات والقرارات في هذا الصدد، كما سعت إلى عقد العديد من اللقاءات وبلورة مجموعة من المعاهدات والمبادرات في هذا الشأن.

على الرغم من عدم استعماله منذ سنة 1945خلال الحرب العالمية الثانية؛ فإن مجرد امتلاك السلاح النووي يشكل في حد ذاته تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وإذا كان هذا السلاح قد أسهم لعقود في إرساء نوع من التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق؛ من خلال امتلاك إمكانية الردع؛ فإن المتغيرات المتسارعة التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين نتيجة تفكك الاتحاد السوفييتي؛ ساعدت مجموعة من الدول من ولوج الفضاء النووي بأشكال وسبل مختلفة..

حرصت الدول الكبرى المالكة لهذا السلاح على إغلاق أبواب الدخول إلى النادي النووي العسكري في وجه باقي الدول، وطوقته بمجموعة من الإجراءات والتدابير.. وقد كان للاختراق الهندي عام 1998 لهذا المجال الأثر الكبير في تكريس طريقة جديدة للدخول إلى هذا النادي؛ تنبني على الاختراق والتحايل وفرض الأمر الواقع قبل أن تتبعها كل من باكستان في سياق صراعها الهادئ مع الهند عام 1998، وكوريا الشمالية في سنة 2006 لتصبح البلد النووي التاسع في العالم؛ وهو ما يعد مؤشرا قويا على فشل النظام الدولي المرتبط بالحد من انتشار الأسلحة النووية.

إن سعي الدول إلى امتلاك هذا السلاح الاستراتيجي؛ أملته اعتبارات شتّى، تختلف من حيث خلفياتها وأبعادها، ففي الوقت الذي ترى فيه دول مدخلا لتأمين مصالحها في مواجهة تهديدات مختلفة؛ تعتبره دول أخرى مقوما رئيسيا للعب أدوار كبرى على الصعيد الإقليمي والدولي، فيما تنحو دول إلى هذا الاتجاه بدافع الهيمنة وبسط النفوذ.. كما هو الشأن بالنسبة لإسرائيل..

فالهند وباكستان تمكّنتا من الحصول هذا السلاح في ظل صراع تاريخي بينهما؛ وحرصهما على امتلاك مقومات الردع في مواجهة بعضهما البعض.. أما كوريا الشمالية بنظامها السياسي والاقتصادي المنغلق؛ وبرغم الضغوطات التي ما فتئت الولايات المتحدة تفرضها عليها في هذا الصدد؛ تمكنت بدورها من دخول النادي النووي بقوة في بداية القرن العشرين.

يبدو أن الكثير من القوى الدولية الصاعدة أصبحت مقتنعة بنجاعة وأهمية توخّي سبل السرية وفرض الأمر الواقع في تحقيق الاختراق النووي، وهو الأمر الذي تترجمه التوجهات الإيرانية الحالية..

حقيقة أن مراكمة سوابق دولية في هذا الشأن مع تنامي الصراعات الإقليمية؛ سيفتح باب سباق جديد وخطير للتسلح؛ بما يشكّل عنصر تهديد حقيقي للسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي؛ وبخاصة عندما يتعلق الأمر بنظم سياسية وعسكرية "شمولية" ومنغلقة وهشة يمكن أن تتورط في قرارات غير محسوبة قد تزج بالعالم في حروب نووية مكلفة.. غير أن الوقف الحقيقي لانتشار هذا السلاح الفتاك؛ ينبغي أن يبدأ بتخلي جميع الدول؛ بما فيها الكبرى عن ترسانتها في هذا الخصوص؛ وبمراجعة الضوابط والمعاهدات الدولية ذات الصلة بصورة تدعم تحويل هذه الطاقة نحو الاستخدامات السلمية الداعمة للتنمية والرفاه الإنسانيين؛ والقطع مع المقاربات الانتقائية التي تتيح امتلاك هذه السلاح من قبل دول بعينها..

جريمة الإشادة بالإرهاب

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

تطوّرت الجرائم بتعقّد العوامل المختلفة التي تغذيها وبتطوّر المجتمعات.. بما انعكس على مفهوم الأمن الذي أضحى أكثر شمولية وانفتاحا، حيث ظهرت مفاهيم أمنية فرعية تحيل إلى الأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن الروحي والأمن الرقمي والأمن القضائي.. إلى جانب الأمن التقليدي الذي ظلّ يتركّز لعقود حول التهديدات العسكرية..

إذا كان الطابع الاجتماعي للقاعدة القانونية يجعل هذه الأخيرة - من الناحية الافتراضية -مواكبة للتحولات الاجتماعية بتعقيداتها وقضاياها المختلفة؛ بل وقادرة على التنبؤ بإشكالات يمكن أن تحدث في المستقبل، فإن الواقع يبرز أن الكثير من هذه التشريعات أضحت متجاوزة؛ يعتريها الغموض تارة أو القصور والفراغ تارة أخرى، مما يطرح صعوبات ميدانية عديدة بفعل المفارقة التي يفرزها واقع اجتماعي متطوّر، وضوابط قانونية جامدة أو بطيئة في تطورها.. الأمر الذي يتيح ارتكاب الكثير من الجرائم انطلاقا من استغلال منحرف لهذه النقائص، عبر التحايل على هذه التشريعات.

رغم الجهود الداخلية والدولية المبذولة على سبيل محاصرة الظاهرة الإرهابية، فإن هذه الأخيرة ما زالت في تطوّر وتمدّد مستمرّين، بما يعكس هشاشة وسطحية المقاربات التي لم تستطع الوقوف بعد على العوامل المغذية للظاهرة في أشكالها المتباينة.

ترسّخت القناعة لدى الكثير من الدول بأن المقاربة القانونية وعلى أهميتها لا يمكنها أن تحاصر الإرهاب، في غياب مبادرات واجتهادات أخرى داعمة، خصوصا وأن الظاهرة شهدت تطورا كبيرا من حيث خطورتها وتقنياتها وأطرافها ومداها..

هناك جرائم إرهابية عديدة يتورّط فيها بعض الأفراد؛ تقوم على استغلال منحرف للقوانين؛ كما هو الشأن بالنسبة للالتحاق بجماعات متطرّفة في مناطق الصراعات والأزمات بذرائع الهجرة وممارسة حرية التنقل؛ أو الإشادة بالتطرف وتمجيد العنف والإرهاب بذريعة ممارسة حرية التعبير.. وغالبا ما توجّه السلطات القضائية لهؤلاء تهما تتصل بجرائم تقليدية منصوص عليها في التشريعات الجنائية.. وهي التهم التي لم تعد متلائمة في حدّتها وخطورتها مع تطوّر الجرائم الإرهابية المنفلتة التي ترتكب في عالم اليوم..

تحيل جريمة الإشادة بالإرهاب إلى التصريحات والسلوكات التي تستهدف تبرير أو تشجيع أو التطبيع مع العنف الإرهابي.. وقد طرحت هذه الجريمة على واجهة النقاشات السياسية والأكاديمية والاجتماعية في السنوات الأخيرة، مع تطور وسائل الاتصال الحديثة وما رافق ذلك من سقوط بعض المواقع ورواد شبكات التواصل الاجتماعي في هفوات تعكس عدم القدرة على الموازنة بين حرية التعبير المكفولة بموجب التشريعات الداخلية والاتفاقيات والقوانين الدولية من جهة، ومتطلبات الأمن الرقمي بما يعنيه ذلك من تدابير تمنع توظيف التكنولوجيا الحديثة بصور منحرفة ضمن ما يُعرف بالجرائم الإلكترونية..

أمام تنامي حدّة الإرهاب والتطرف، وتمدّد تداعياتهما إلى مناطق مختلفة من العالم، وتزايد توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة في هذا الشأن، قامت الكثير من دول العالم بمراجعة تشريعاتها الجنائية ومواءمتها مع هذه التحديات.. فعلى المستوى الإقليمي؛ تمكّن وزراء الداخلية العرب خلال اجتماعهم بتونس عام 2008 من تعديل المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب؛ لتتضمّن تجريم الإشادة بالجرائم الإرهابية إلى جانب عدد من الأعمال الأخرى المندرجة في هذا السياق..

وفي عام 2014 قام المغرب بإقرار تعديلات على تشريعه الجنائي في ارتباطها بتجريم الالتحاق أو محاولة الالتحاق فرديا أو جماعيا بمعسكرات تدريب تتعلق بجماعات إرهابية داخل البلاد أو خارجها؛ وتجريم التحريض على ارتكاب الإرهاب أو الإشادة به أو الترويج والدعاية له عبر مختلف الوسائط.

وقد قامت السلطات المغربية باعتقال ستة أشخاص من مرتادي شبكات التواصل الاجتماعي وعرضتهم على القضاء بتهم "التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية، والإشادة بأفعال تشكّل جريمة إرهابية"؛ في أعقاب اغتيال السفير الروسي بتركيا، حيث صدرت في حقهم أحكام سجنية.

فيما وضعت النيابة العامة الفرنسية والد منفّذ اعتداء "الشانزليزيه" في باريس بتاريخ 20 أبريل 2017 تحت المراقبة القضائية، وأعلنت أنه سيحاكم في شهر يونيو من نفس العام بتهمة الإشادة بالإرهاب.. كما قامت السلطات الاسبانية في شهر مارس 2017باعتقال ثلاثة أشخاص مشتبه بهم بنفس التهم بكل من مدينتي فالنسيا وبرشلونة..

أمام تطوّر الظاهرة الإرهابية من حيث حدّتها وتقنياتها، باتت الحاجة ماسّة إلى اعتماد إصلاحات ومراجعات تشريعية تدعم ردع ومحاصرة الظاهرة؛ ومواكبة مخاطرها المتزايدة على السلم والأمن في أبعادهما الوطنية والدولية.

نظرية المؤامرة وتبرير الأزمات

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

فرضت التحولات الكبرى التي لحقت مختلف مناحي الحياة خلال العقود الأخيرة اعتماد نظم إدارية متطورة تنسجم وطبيعة الإشكالات المعقّدة في عالم اليوم بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية..
وهكذا برز جيل جديد من المفاهيم الحديثة التي تربط التدبير بالحوكمة والانفتاح والتشاركية والشفافية والتخطيط الاستراتيجي في الأداء؛ وبلورة سبل عقلانية وعلمية في تدبير الأزمات المعاصرة..

وهو ما أتاح الاستفادة من تراكم البحث العلمي في هذا الخصوص؛ على مستوى النظريات الحديثة في علم الإدارة؛ والانفتاح على مخرجات الجامعات ومراكز الأبحاث؛ ومختلف التجارب الدولية الرائدة كسبيل لعقلنة القرارات وتلافي كلفة القرارات العشوائية..

فأمام تعقّد الأزمات وتداخل واختلاف العوامل المغذية لها؛ وتصاعد مخاطرها، برزت مؤسسات ومراكز تعنى بتدبير الأزمات؛ فيما سعت الكثير من الحكومات والمؤسسات الخاصة في عدد من الدول المتقدمة إلى إحداث أقسام تعنى بهذا الموضوع الحيوي لمواجهة كل المخاطر المحتملة.. وهو ما أسهم بصورة ملحوظة في تجويد القرارات وضمان نجاعتها على مستوى الاستجابة للحاجات المطروحة والمساهمة الفعلية في تحقيق التنمية المستدامة..

وفي المنطقة العربية؛ دفعت الكثير من الدول وشعوبها ثمنا باهظا بسبب قرارات عشوائية مرتجلة سقط فيها بعض صانعي القرار؛ ما زالت آثارها شاخصة إلى حد الآن؛ وهي قرارات لم تقتصر على اختيارات داخلية مفلسة متصلة بقضايا التعليم والبحث العلمي والاقتصاد وتدبير الاختلاف وإدارة الأزمات داخل المجتمع.. بل تجاوزتها إلى سياسات خارجية.. لم تخل بدورها من إخفاقات وانتكاسات، على مستوى السقوط في أخطاء استراتيجية «قاتلة» خلال تدبير بعض الأزمات كما هو الشأن بأزمة الخليج الثانية أو التعاطي مع قضية «لوكربي» واللتان جلبتا على المنطقة الكثير من الويلات وأدخلتها في متاهات صعبة.. بفعل قرارات انفرادية عشوائية تنم عن قصر النظر..

إن حدوث الأزمات هو أمر طبيعي، فهذه الأخيرة تعني الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، غير أن مخلّفاتها ومدى خطورتها.. تتوقّف على طبيعة الإجراءات والخطط والتدابير المعتمدة في مواجهتها، ففي الوقت الذي نجحت في الكثير من الدول المتقدمة في بناء نظم متطورة لتدبير الأزمات والاستفادة من تداعياتها وتحويلها إلى فرص للإبداع والانطلاق، ما زالت الكثير من دول المنطقة العربية تتعامل بسبل تقليدية ومتجاوزة أحيانا مع هذه الأزمات، تتأرجح بين التعاطي مع مظاهرها وفروعها بدل التركيز على جوهرها وأسبابها والعوامل التي تغذيها من جهة؛ أو تأجيلها وتصريفها وربطها بالمؤامرات؛ بما يجعلها مرشحة للتطور والتصاعد؛ بل والخروج عن نطاق التحكّم والسيطرة في كثير من الأحيان..

تعتبر المنطقة العربية من بين أكثر المناطق تداولا لنظرية المؤامرة والتي ترافق بروز مشاكل واندلاع أزمات داخلية أو إقليمية ودولية تضع صانعي القرار أمام محكّ حقيقي يقتضي الاجتهاد والتعاطي العقلاني معها..

وهكذا؛ وعوض مواجهة هذه الأزمات بحكمة وموضوعية وتبصّر؛ يتمّ غضّ النظر عنها بإرجاعها إلى مؤامرات داخلية أو خارجية تحاك ضد هذه الدول ومصالحها الاستراتيجية، رغم وجود مبرّرات موضوعية وحقائق ميدانية تفسر هذه الأزمات (سياسات خاطئة وفاشلة، وتراكم المشاكل، وعدم التدخل في الوقت المناسب لتدبير الازمات، والإقدام على قرارات غير محسوبة..)..

فأزمة الخليج الثانية التي اندلعت بسبب قرار خاطئ ويائس؛ تم تبرير تداعياتها بوجود مؤامرة دولية تستهدف المنطقة، ونفس الأمر بالنسبة لأزمة «لوكربي» التي أسهمت في تطورها الخطير القرارات الانفرادية والعشوائية المتخذة بشانها.. ونفس الأمر ينطبق على تحولات «الحراك العربي» التي ربطها الكثيرون بمؤامرات خارجية؛ في تنكّر تام للعوامل الداخلية والإشكالات السياسية والاجتماعية الموضوعية التي أفرزته..

إن المبالغة في طرح نظرية المؤامرة في أعقاب اندلاع الأزمات؛ هو تكريس لدور الضحية وهروب من مسؤولية مواجهتها بسبل علمية؛ والوقوف على العوامل الحقيقية التي تغذّيها، وضعف يحيل إلى اختيار أسهل الحلول؛ وتجسيد للسطحية واللاعلمية التي تطبع تفكير مروّجيها ومصدّقيها..

لا يخلو عالم اليوم من تهافت ومخاطر تواجه سيادة ومصالح الدول العربية، غير أن ذلك لا ينبغي أن يلغي مسؤولية هذه الأخيرة في مواجهة الأزمات بسبل وقائية وعلاجية؛ وتوظيف مختلف المقوّمات المتاحة في هذا الشأن؛ كسبيل لقطع الطريق على كل «المؤامرات».. ذلك أن الفراغ الذي يخلفه عدم تحمل الفاعل المحلي لمسؤولياته في تدبير أزماته وقضاياه.. يتيح للآخرين تدبيرها وتوجيهها بما ينسجم ومصالحهم..

مجلس الأمن وتسييس العدالة الجنائية الدولية

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

أمام تنامي الحروب والمنازعات التي خلّفت كوارث إنسانية فظيعة، شهدت العدالة الجنائية الدولية تطوّرا ملحوظا، ففي عام 1945 تشكّلت محكمة "نورمبرغ" بموجب اتفاقية موقعة في لندن بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي، بثّت في الجرائم المرتكبة ضد السلم والإنسانية من قبل الألمان خلال الحرب العالمية الثانية؛ فيما أحدثت في نفس السياق المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في طوكيو سنة 1946؛ اختصّت بمتابعة مجرمي الحرب في اليابان لنفس الأسباب.

وفي بداية التسعينيات من القرن المنصرم وفي إطار ممارسة مهامه المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين والتي تتيحها المادة التاسعة والثلاثون من الميثاق الأممي، قام مجلس الأمن بإحداث المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة (عام 1993) والمحكمة الجنائية لرواندا (عام 1994)..

ورغم أهمية هذه المبادرات مجتمعة؛ فإنها ظلّت محدودة الأثر؛ ولم توفّق في إرساء عدالة جنائية دولية دائمة وقادرة على ترسيخ مبدأ الإفلات من العقاب، ذلك أن المحاكمات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية كرّست "عدالة المنتصر" لكونها لم تطرح مسؤوليات الدول الكبرى في هذا الصدد (قصف مدينتي "ناكازاكي" و"هيروشيما" اليابانيتين بالسلاح النووي الأمريكي على سبيل المثال).. فيما اتّسمت العدالة الناتجة عن إحداث المحكمتين بعد نهاية الحرب الباردة بالانتقائية؛ بعدما ظلت حالات عديدة أخرى أكثر خطورة بمنأى عن أي محاسبة؛ كما هو الأمر بالنسبة لجرائم حدثت في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق..

ثمّة الكثير من العوامل والأسباب التي حالت دون إرساء عدالة جنائية ناجعة ومستدامة، وقد شكّل التّذرع بقدسية سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ أحد هذه العوامل.. غير أن تزايد حدّة الحروب والنزاعات الداخلية وما خلّفته من جرائم إنسانية خطرة في مناطق مختلفة من العالم (رواندا، والصومال، ويوغوسلافيا السابقة..).. عجّلت بتشكّل رغبة دولية قوية لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية الدائمة؛ التي جاءت ثمرة جهود بذلتها دول ومنظمات غير حكومية عديدة..

تأسّست المحكمة بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1995؛ وكلّفت بملاحقة ومحاكمة المتورطين في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري؛ والعدوان، بما يدعم ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

وقد مثّل ذلك حدثا دوليا كبيرا؛ خصوصا وأن هذه المحكمة التي تجسد قضاء دوليا يرتكز إلى إرادة الدول؛ وعلى إثارة المسؤولية الشخصية للجناة؛ جاءت مستقلة عن الأمم المتحدة من حيث التمويل والموظفين؛ وباختصاصات مكمّلة للقضاء الداخلي وليست بديلا عنه..

بلغ عدد الدول المصادقة على نظام روما 124 دولة حتى الآن؛ من مجموع 192 دولة عضو بالأمم المتحدة..؛ وهي موزعة كما يلي: 34 دولة إفريقية و19 دولة من آسيا والباسيفيك؛ و18 دولة من أوربا الغربية و28 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي 25 دولة من أوربا الشرقية ومناطق أخرى من العالم.. بينها أربع دول عضو في جامعة الدول العربية هي الأردن؛ وجيبوتي؛ وجزر القمر؛ وتونس..

منح نظام المحكمة لمجلس الأمن بعض الصلاحيات؛ على مستوى تحريك مسطرة الإحالة على المحكمة (المادة 13) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة الجرائم المندرجة ضمن اختصاص المحكمة، سواء ارتكبت داخل دول طرف في نظام المحكمة أم لا..

وتشير الممارسة إلى أن المجلس استغلّ هذه الإمكانية بصورة منحرفة؛ فمن بين عشرة تحقيقات تباشرها المحكمة حاليا؛ هناك تسعة تنصبّ على قضايا تتّصل بالقارة الإفريقية (أوغندا؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسودان ودارفور؛ وساحل العاج؛ وكينيا؛ ومالي؛ وليبيا) كان المجلس من وراء إثارة غالبيتها، وهو ما دفع عددا من الدول الإفريقية إلى التهديد بالانسحاب من نظام المحكمة..

كما أتاح له النظام أيضا إمكانية إرجاء تدابير التحقيق أو المقاضاة التي تباشرها المحكمة (المادة 16) بصدد جرائم تندرج ضمن ولايتها.. وهو إجراء يمكن أن يشّل عمل المحكمة ويحول دون تحركها في الوقت المناسب؛ كما يمكن أن يسهم في ضياع الوثائق والأدلة الإثباتية..

إن تأسيس عدالة جنائية دولية قادرة على إرساء مبدأ عدم الإفلات من العقاب؛ وفي مستوى التحديات والمخاطر المطروحة..؛ يبدأ من مصادقة الدول الكبرى على نظام المحكمة؛ والسعي لتجاوز كل مظاهر تسييس عمل هذه الهيئة بتعزيز استقلاليتها عن مجلس الأمن..

كوريا الشّمالية.. بين مناورات الرّدع وواقع العزل

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

رغم التحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات؛ بعد تراجع البعد الإديولوجي لصالح المقوّم الاقتصادي ونظيره التكنولوجي..؛ ممّا دفع الكثير من الدول التي ظلت تسبح لعقود في «فلك موسكو» إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية وسياسية هامّة.. ظلّت بعض الأنظمة منكفئة على نفسها ولم تنخرط في الدينامية التي فرضتها هذه المتغيرات تحت ذرائع ومبررات مختلفة..

اقتنعت كوريا الشمالية مبكّرا أن الولوج إلى النادي النووي في ظل التدابير الصارمة التي فرضتها المعاهدة الدولية لمنع انتشار السلاح النووي أضحى أمرا مستحيلا.. ورغم انضمامها لهذه الأخيرة؛ فإن إصرارها على امتلاك عنصر الردع والرغبة في تأمين؛ دفعها للانسحاب منها عام 2003؛ لتنهج بعد ذلك سبلا ملتوية لاقتحام هذا المجال اعتمادا على سياسة فرض الأمر الواقع؛ وهو ما تحقق لها في عام 2006 عندما أعلنت بشكل رسمي نجاح تجربتها النووية الأولى..

توالت بعد ذلك التجارب والجهود على هذا الطريق.. وهو ما خلف أجواء من القلق والترقب في أوساط عدد من الأطراف الإقليمية ككوريا الجنوبية واليابان.. والقوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة التي لم تتوان عن فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية صارمة على نظام «بيونغ يانغ» الذي أدرجته ضمن لائحة «الدول المارقة» و«محور الشر»..

تصرّ كوريا الشمالية من جانبها على تحدّي التهديدات والضغوطات الأمريكية والاستمرار في تطوير إمكانياتها النووية؛ فقد أكّد وزير خارجيتها أخيرا؛ استعداد بلاده لتلقين «درس قاس» لأمريكا؛ معتبرا أن برنامجها النووي لا يقبل التفاوض.. بل وصل الأمر إلى حدّ التهديد باستهداف جزيرة «غوام» في المحيط الهادي بالصواريخ البعيدة المدى؛ قبل التراجع عن ذلك..

لم تفلح الإدارات الأمريكية المتعاقبة في إغراء أو إرغام النظام الكوري الشمالي على التراجع عن طموحاته وتوجهاته النووية؛ أو المراهنة على إسقاطه من الداخل رغم الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها البلاد..

يشير الكثير من الباحثين إلى أن المرونة التي تقابل بها بعض القوى الدولية الكبرى هذا الملف؛ كما هو الشأن بالنسبة لروسيا؛ أو الصين التي تحتكر زهاء 90 بالمائة من المبادلات التجارية الخارجية مع هذا البلد.. أسهم بشكل ملحوظ في تمادي كوريا الشمالية على طريق تحدّي الضغوطات الغربية والأمريكية ومراكمة عدد من التجارب التي دعمت مشروعها النووي..

ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تزاوج في تدبيرها لأزمة الملف النووي لكوريا الشمالية بين سياسة «العصا» بما تحيل إليه من ضغوطات وتهديدات؛ وسياسة «الجزرة» بما تنطوي عليه من إغراءات اقتصادية ودفع بعض القوى الإقليمية كالصين لإيجاد مخرج ملائم.. غير أن ثمّة مستجدات حدثت أخيرا من شأنها تضييق الخناق على النظام الكوري الشمالي..

ففي الخامس من شهر غشت/ أغسطس 2017 وبالموازاة مع استعداد الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية للقيام بمناورات عسكرية بحرية.. أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2371 بموجب الفصل السابع من الميثاق الأممي، بموافقة الدول الكبرى بما فيها الصين وروسيا، أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء التجربتين النوويتين اللتين أجرتهما كوريا الشمالية بتاريخ 03 و28 تموز/ يوليو 2017؛ كما دان هذا السلوك الذي اعتبره شكلا من أشكال تهديد السلم والأمن الدوليين؛ مبديا قلقه أيضا إزاء الصعوبات والإكراهات التي يعانيها الساكنة داخل هذا البلد جرّاء سعي النظام القائم إلى توظيف الإمكانات المالية والاقتصادية المتاحة في سبيل التسلّح النووي على حساب متطلبات التنمية والحاجات المتزايدة للمواطنين..

وتضمّن القرار فرض عقوبات صارمة على هذا البلد تمحورت حول حظر استيراد الفحم والمنتجات البحرية والحديد والرّصاص؛ وحظر استقبال عمال من كوريا الشمالية؛ والتضييق على الاستثمارات في هذا البلد وتجميد الأموال بعض الأفراد والمؤسسات.. فيما أصدرت رابطة الأسيان من جانبها بيانا عبرت فيه عن «قلقها العميق» بشأن التوجّهات الأخيرة لكوريا الشمالية؛ التي تشكّل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.. بما يزيد من عزل هذا البلد عن محيطه الإقليمي والدولي..

رغم تركه باب الحوار الدبلوماسي مفتوحا؛ يصرّ الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في تعاطيه مع الملف على إطلاق تهديدات صارمة بدت في جزء كبير منها جدّية؛ وفي مقابل ذلك يرفع نظام «بيونغ يانغ» خطاب التحدّي اقتناعا منه بامتلاك مقومات الردع.. وفي ظل أزمة الثقة القائمة بين الطرفين والتي تبقي الأمور مفتوحة على كل الاحتمالات؛ تطرح أهمية بلورة مساع حميدة ووساطات دولية وإقليمية تحدّ من تصاعد الأزمة؛ بما يحفظ ماء وجه الأطراف المعنية ويسهم في تحقيق أمن مستدام في منطقة حبلى بالتّحديات والمخاطر..

مسلمو "الروهينجا".. بين الاضطهاد الداخلي والصّمت الدولي

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

منذ استقلالها؛ ظلّت ميانمار (بورما) تعيش على إيقاع الحكم العسكري لأكثر من خمسة عقود عانى فيها الساكنة ظروفا من القمع وكبت الحريات وصدّ الأصوات المعارضة وخرق الحقوق والإكراهات الاجتماعية والاقتصادية..

برزت في هذه الأجواء زعيمة المعارضة «أونغ سان سو تشي» بعدما وقفت في وجه النظام القائم، الذي إلى فرض الإقامة الجبرية عليها في بيتها عام 1989؛ وهو ما قوبل باستنكار دولي واسع أسهم إلى حدّ كبير في إحراج السلطات العسكرية؛ وتزايد التعاطف الواسع مع هذه السيدة؛ ومهّد لرفع حالة الإقامة الجبرية عنها عام 2010..

وفي هذه المرحلة؛ ستشهد البلاد قدرا من الانفتاح؛ بعدما قام الجيش بتسليم السلطة للمدنيين في أعقاب الانتخابات التي نظمت عام 2011.. وفي عام 2016 ستصل زعيمة العصبة الوطنية للديمقراطية «أونغ سان سو تشي» إلى السّلطة بعد الانتخابات التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة.. وهو ما خلّف أجواء من التفاؤل الداخلي والدولي بصدد المستقبل السياسي لبورما خصوصا وأن هذه القادمة الجديدة للسلطة تعهّدت بحماية كل الأفراد الذين يعيشون داخل البلاد دون أي تمييز.

غير أن مسار الأحداث - وعلى عكس ما كان متوقعا – أفرز تراجعات خطيرة حملتها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والفشل الذريع في تدبير التنوع الاجتماعي والعرقي والديني في البلاد.. فيما بدا أن رئيسة الوزراء الجديدة؛ والتي حصلت على جائزة نوبل للسلام (عام 1991) وعدد من الجوائز الأخرى تقديرا لنضالاتها السلمية؛ بل ووصفها الأمين العام الأممي السابق «بان كي مون» عام 2012 ب»الرمز العالمي لحقوق الإنسان»؛ لم تكن أقلّ سلطوية من النظام العسكري؛ بعد توالي التقارير والأخبار التي تكشف عن حجم الجرائم التي يرتكبها الجيش وجماعات «بوذية» في حق أقلية «الروهينجا» المسلمة شرق البلاد في ظل تعتيم إعلامي رهيب وتواطؤ حكومي واضح..

فقد وصل عدد النازحين من «الروهينجا» نحو «بنغلادش» بحسب تقارير عديدة حوالي 300 ألف شخص، وفرّ أكثر من هذا العدد في اتجاه داخل بورما هربا من الفظائع (القتل والتهجير وحرق المنازل والممتلكات..) التي يتعرضون لها بشكل يومي، بينما لم ينج الفارّون بدورهم من معاناة؛ بسبب الألغام الأرضية التي زرعتها القوات العسكرية لبورما على الحدود مع «بنغلاديش»..

وأمام تزايد حدّة الجرائم؛ أطلقت الكثير من المنظمات الحقوقية كما هو الأمر بالنسبة لمنظمة العفو الدولية في تقريرها لعام 2012 تحذيرات بشأن هذه الانتهاكات الخطيرة المتنافية مع مقتضيات القانون ومختلف المواثيق الدوليين، ودعت المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤوليته في وقف هذا النزيف.. ورغم خطورة الوضع؛ لم تنل هذه المآسي اهتماما دوليا كما هو الأمر بالنسبة لعدد من الأزمات الأقل حدّة.

تحت ضغط رواد شبكات التواصل الاجتماعي وعدد من الهيئات الحقوقية.. عادت في الآونة الأخيرة مأساة مسلمي «الروهنجا» بقوة إلى واجهة النقاش، وأضحت موضوعا رئيسيا لعدد من القنوات الإعلامية العالمية، ورغم تصاعد المواقف المنددّة بهذه الأعمال وبالحكومة في بورما؛ والتي وصلت حدّ المطالبة بسحب جائزة نوبل من رئيسة وزراء «ميانمار» التي ما زالت تصرّ على براءتها من هذه الجرائم وتدعو إلى عدم المبالغة في التعاطي مع ما يتعرّض له مسلمو «الروهينجا» الذين طالما اعتبرتهم مجرد «إرهابيين» أو مهاجرين «غير شرعيين».. ما زالت ردود الدول الكبرى دون مستوى خطورة الوضع؛ فيما لم يحرّك مجلس الأمن باعتباره المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين ساكنا ولم يبادر إلى بعث فرق لتقصّي الحقائق أو إلى وقف الجرائم والانتهاكات التي تشهدها البلاد بشكل يومي..

إن تدبير الأزمة التي تطرحها الجرائم المرتكبة في حق الأقلية المسلمة يطرح بشكل ملحّ مسؤولية المجتمع الدولي لأجل الضغط على السلطات في بورما لحماية الأشخاص وتحقيق الأمن والطمأنينة لهم؛ وتدبير التنوع بصورة ديمقراطية تدعم بناء دولة تتسع لكل مكوناتها بعيدا عن أي ممارسات تمييزية أو إقصائية..

لم تعد المأساة الإنسانية لمسلمي «الروهينجا» خافية على أحد، وتقتضي المرافعة بشأن هذه القضية العادلة تجاوز الإثارة وتزييف الحقائق التي تباشرها بعض الأطراف بحسن أو سوء نية.. إلى مقاربة موضوعية تستند إلى مقتضيات القانون الدولي؛ وتحميل المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة المسؤولية في هذا الخصوص.

الهجرة والهاجس الأمني

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

لعبت الهجرة أدوارا حضارية كبرى على مرّ العصور؛ من حيث إسهامها في تلاقح الثقافات وتبادل المعارف والعلوم وانتشار الأديان.. وبفعل الظاهرة؛ تمكنت أوروبا من تجاوز آثار الدّمار الذي أصابها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعدما ساهم المهاجرون القادمون من القارة الإفريقية وغيرها المناطق في إعادة بناء ما تراكم من أزمات وكوارث طالت مختلف المجالات في هذه القارة..

ورغم التحولات الكبرى التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وتجاوز الصراعات الإديولوجية؛ وما رافق ذلك من تحرير للتجارة الدولية وحدّ من نسبة التعريفات الجمركية بما يعنيه ذلك من فتح الحدود أمام عبور البضائع والخدمات.. فقد تمّ استثناء الأشخاص من هذه الدينامية..

وبعد أن كان عدد الأسوار الحدودية عبر العالم لا يتجاوز الخمسة في منتصف القرن الماضي (فترة الحرب الباردة)، أصبحت تتجاوز اليوم (زمن العولمة) أكثر من ستين جدارا بكلفة تقنية ومالية ضخمة..

ففي هذه المرحلة التي تنامت فيها المعضلات الاجتماعية وتصاعدت حدّة العنف السياسي بسبب الصراع على السلطة وما رافق تفاقم الكوارث الإنسانية في عدد من الدول الإفريقية؛ وتصاعد حدّة الهجرة وطلبات اللجوء نحو دول الضفة الشمالية للبحر المتوسط، قامت هذه الأخيرة باعتماد تدابير وإجراءات غير مسبوقة للحدّ من الظاهرة، مما حوّل عددا من دول الضفة الجنوبية للمتوسط كالمغرب.. من مجرّد بلدان عبور إلى محطات استقبال للمهاجرين الحالمين بالوصول إلى العمق الأوربي..

وأمام هذه السياسات الصارمة؛ برزت الهجرة السرية في إطار فردي وضمن شبكات منظمة؛ كسبيل لتجاوز الحدود؛ رغم المخاطر والإكراهات التي تحيط بها..

وتشير التقارير والمعطيات الإحصائية إلى أن حدّة الهجرة بكل أشكالها؛ شهدت ارتفاعا مطردا في وتيرتها خلال العقدين الأخيرين، مع تفاقم المشكلات الاجتماعية وتردّي الأوضاع السياسية والأمنية في عدد من البلدان بما فيها أقطار «الحراك العربي» كسوريا وتونس وليبيا.. مما خلّف كوارث إنسانية تعكسها الظروف المهينة وغير الإنسانية تتخذها رحلة المعاناة التي يقطعها المهاجرون عبر طريق طويل محفوف بالمخاطر؛ تتعرض معه العديد من النساء للاغتصاب؛ ويلقى البعض حتفه جوعا وعطشا؛ زيادة على مظاهر التعسّف والنصب التي يرتكبها الوسطاء في حقهم.

وتؤكد التقارير الصادرة عن الهيئات الحقوقية والمنظمات المختصة أن الارتفاع الحاصل في حجم الهجرة السّرية في منطقة المتوسط؛ رافقته الكثير من الكوارث الإنسانية الناجمة عن غرق عدد من القوارب والبواخر التي غالبا ما تكون مهترئة.

ورغم المطالب التي أطلقتها الهيئات الحقوقية الدولية خلال السنوات الأخيرة والداعية إلى استحضار البعد الإنساني في التعاطي مع الظاهرة تبعا للتشريعات والمواثيق الدولية ذات الصلة؛ فإن تصاعد التيارات اليمينية الرافضة للمهاجرين باعتبارهم مسؤولين عن تفشّي مختلف الإشكالات المعضلات المالية والاجتماعية والأمنية التي تعيشها أوربا، واكتساحها (التيارات اليمينية) للمشهد السياسي في عدد من الدول الأوربية.. عمّق من حجم المعاناة والتضييقات التي تواجه المهاجرين؛ وحال دون إقرار قوانين واتفاقات تدعم تخفيف القيود عن الهجرة؛ وتوفير شروط استقرار واندماج المهاجرين بصورة تحميهم وتحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

فغالبية الدول الأوربية ما زالت تتعاطى مع الظاهرة من منظور أمني صرف؛ ويظلّ هاجسها الأكبر هو منع وصول المهاجرين وطالبي اللجوء؛ وتعزيز المراقبة على الحدود؛ في غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم في هذا الصدد، بعدما نجحت الحكومات المتعاقبة في العقود الأخيرة إلى حدّ كبير في التهويل من الظاهرة ومن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية السلبية في أعقاب العمليات الإرهابية التي شهدتها بعض الدول الأوربية كإسبانيا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا..

ولا تتردّد بعض دول الاتحاد الأوربي في تحميل دول الجنوب من المتوسط مسؤولية مواجهة تبعات الظاهرة لوحدها؛ معتبرة إياها مجرد «دركي» لمنع ولوج المهاجرين إلى ترابها، مع السعي لاختزال مقاربة الظاهرة في الجوانب والزجرية والردعية؛ دون الوقوف على مسبباتها الحقيقية والعوامل المختلفة التي تغذيها؛ متناسية أن الأمر يتطلب مقاربة شمولية تدعم التنمية والاستقرار بالبلدان المصدّرة للهجرة.

لا يمكن وقف الهجرة؛ فهي تجسيد لحرية التنقل التي تكفلها التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية، لكن الحدّ من تداعياتها ومظاهرها السّرية التي تخلّف مآس كبرى؛ يتطلب بلورة تعاون جدّي وبنّاء في إطار تعاون شمال – جنوب؛ يدعم تحقيق التنمية في المناطق المصدّرة للهجرة؛ مع الحرص على تدبير الأزمات التي غالبا ما ترغم الكثير من الأشخاص إلى مغادرة أوطانهم..

شبكات التّواصل الاجتماعي وإشكالات الأمن الرّقمي

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي فرصا وإمكانات مذهلة أمام جيل الشباب على مستوى التواصل والتعبير عن الآراء والتوجهات المختلفة، فقد أضحت هذه الشبكات منابر للمرافعة والدفاع عن الحقوق والحريات والتحسيس بعدد من المشكلات في أبعادها وتجلياتها المختلفة، تحولت معه من تقنيات للتواصل إلى قنوات مؤثّرة وضاغطة.

ثمّة الكثير من العوامل التي أسهمت في تمدّد وتزايد الاهتمام بهذه الشبكات التي تجاوز حضورها وتأثيرها حدود الدول، فعلاوة على التطور التكنولوجي وما يحيل إليه الأمر من توفير برامج وتقنيات في هذا الخصوص، أتاحت هذه الشبكات توفير المعطيات والمعلومات بالصورة والصوت والفيديو.. بالإضافة إلى السهولة المتوفرة على مستوى الآنية والانتشار الكبير والمقروئية المكثّفة، وتشير الإحصائيات والدراسات الميدانية إلى توجه فئة واسعة من الشباب نحو استثمار هذه الشبكات على مستوى التنفيس والتعبير عن الذات..

أتاحت هذه الشبكات إطلاق عدد من الحملات الحقوقية والإنسانية، أثرت بشكل كبير في توجهات الرأي العام الوطني والدولي..، كما تمكّنت من تفجير مجموعة من الملفات والقضايا.. وصلت أصداؤها إلى صانعي القرار الذين لم يجدوا بدّا من التجاوب أو التفاعل معها..

كما أسهمت في كثير من الأحيان في التّحسيس بمعاناة فئات مجتمعية، وسلّطت الضوء على الكثير من الإشكالات التي لم تحظ باهتمام الوسائط الإعلامية التقليدية أو القنوات الوسيطة من أحزاب وفعاليات مدنية..

تشكّل هذه الشبكات فضاء لترسيخ حرية التعبير وتنوّع الآراء بصدد مختلف القضايا، خصوصا وأنها تعجّ بالمواقف والآراء المتباينة. وينبثق استثمار هذه الشبكات من الحق في الاتصال والإعلام كحقّ من حقوق الإنسان التي تضمنها الدساتير والتشريعات الداخلية والمواثيق الدولية (المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..)، في ارتباط ذلك بحقّ الفرد في الاتصال والولوج إلى المعلومات والاستفادة من تكنولوجيا الاتصال الحديثة..

لا يخلو استعمال هذه الشبكات من تحديات وصعوبات تعكسها الانحرافات التي تطبع توظيفها على مستوى المسّ بحقوق الملكية الفكرية، أو الترويج للعنف والتطرف والإشادة بهما، والمسّ بحقوق وحريات الآخرين، أو على مستوى ارتكاب أعمال تندرج ضمن الجرائم الإلكترونية.. التي غالبا ما تترتب عنها خسائر كبيرة.

وهناك مجموعة من العوامل التي تغذّي هذه الممارسات، تتلخص في افتقار عدد من رواد هذه الشبكات لمقومات العمل الصحفي بصورة تسمح لهم بالتمييز بين الخبر من جهة، والإشاعة من جهة أخرى، وبين ممارسة النقد واحترام الحياة الخاصة للأفراد من جهة، والقذف والسب والتجريح من جهة أخرى، إضافة إلى الجهل بالتشريعات القانونية، وفتح الصفحات والمدونات بأسماء مستعارة. .

كما أن الفراغ القانوني الذي تجسّده المفارقة القائمة بين تقنيات اتصالية تتطور بصورة كبيرة ومتسارعة من ناحية، وتشريعات متجاوزة أو تتطور ببطء شديد من ناحية ثانية، غالبا ما يفتح الباب أمام ارتكاب جرائم ومخالفات في هذا الخصوص. وهو ما أدى في عدد من المحطات إلى إغلاق عدد من الحسابات وتحريك المتابعات القضائية في حق المخالفين، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى حدّ الاعتقال ..

وإذا كان البعض يعتبر أن الأمر يتعلق بتضييقات تستهدف هامش الحرية التي يتيحها هذا الفضاء الافتراضي، فإن البعض الآخر يرى بضرورة عقلنة استخدام هذه القنوات بصورة توازن بين حرّية التعبير والرأي من جهة، ومتطلبات الأمن الرقمي بما يضمن الثقة في هذه التقنيات وفيما تتيحه من معطيات وخدمات، والحيلولة دون استغلالها في ارتكاب جرائم إلكترونية أو تكريس الفوضى في هذا المجال، من جهة أخرى..

لا شك أن شبكات التواصل الاجتماعي أسهمت بصورة ملحوظة في ترسيخ وتعزيز حرية التعبير في أوساط المجتمع، وسمحت بإيصال أصوات فئات مهمشة إلى صانعي القرار، كما وظّفت بصورة بنّاءة لخدمة عدد من القضايا العادلة في أبعادها الحقوقية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور استخدامات منحرفة، استغلت معها هذه الحرية بسبل متحايلة ومقيتة لتكريس العنف والكراهية والمسّ بحقوق الإنسان..

ولعل هذا ما يدفع إلى القول بضرورة ترسيخ أمن رقمي يدعم الثقة في هذه الشبكات ويمنع توظيفها على نحو سيء، سواء عبر إصدار قوانين رادعة في هذا الصدد، أو باتخاذ إجراءات تقنية تضمن الحماية اللازمة للمعلومات.

القدس والسّلام

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

ضمن قراراته المستفزّة والمفتقدة للحسّ الدبلوماسي، أعلن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في السادس من شهر ديسمبر للعام 2017 نقل سفارة بلاده من «تل أبيب» إلى القدس. يبدو أن «ترامب» قد اختار اللحظة المناسبة لإصدار هذا القرار الصعّب والخطير الذي تردّد في اتخاذه كل الرؤساء الأمريكيين السابقين منذ 1995 في أعقاب موافقة الكونغرس على قانون يرتبط بهذا الأمر، فالوضع الفلسطيني الداخلي يعاني من الشرخ والصراع على سلطة موهومة بين مختلف الفرقاء، بما فتح المجال واسعا أمام سلطات الاحتلال لتكثيف سياسية الاستيطان وتهويد القدس والاعتداء على الفلسطينيين، والتنكّر للاتفاقات المبرمة وللقرارات الدولية ذات الصلة..

فيما تشهد الأوضاع العربية تردّيا على عدد من الواجهات، يعكسها تدهور النظام الإقليمي العربي وتزايد الصراعات والنزاعات الداخلية والبينية، وتباين المواقف إزاء عدد من القضايا المصيرية، وتنامي التدخلات الإقليمية والدولية في المنطقة بصورة غير مسبوقة.. بما انعكس بالسلب على العمل المشترك.. وأسهم بشكل واضح في تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية ضمن أولويات السياسات الإقليمية والدولية وضمن اهتمامات الرأي العام العالمي.

في الوقت الذي اعتبر فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي أن قبول الفلسطينيين بالقرار سيعجّل بتحقيق السلام، خلّف القرار موجة عارمة من الغضب الشعبي في مناطق مختلفة من العالم، بالنظر لخطورة هذه الخطوة غير المحسوبة، والتي تفتح مستقبل المنطقة على كل الاحتمالات.. كما أفرز ردود فعل رسمية منددّة ورافضة، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

بل لقي القرار معارضة قويّة داخل بعض الأوساط في الإدارة الأمريكية نفسها، لما يمكن أن يثيره من تداعيات كبرى على المصالح الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، وجرّ المنطقة إلى مزيد من الاحتقان والعنف.. بل هناك من ذهب إلى اعتبار الخطوة صورة للإدارة بالأزمة القائمة على اختلاق أزمات خارجية، وتحويل أنظار الرأي العام الأمريكي عن قضاياه ومشاكله الحقيقة نحو أخرى مفتعلة، بعد تزايد الاستياء من سياسات الرئيس المختلفة، وتنامي حدّة التشكيك في نزاهة الانتخابات التي حملته إلى البيت الأبيض..

وفي الوقت الذي حاول فيه الرئيس "ترامب" ومقرّبيه، الترويج بأن "القانون" تأخّر اعتماده كثيرا، وبكونه لن يمسّ بالدور الأمريكي المفترض في مسار "عملية السلام"، منبّها لمردوده المنتظر على مسلسل التفاوض بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي وبكونه سيعطي دفعة وقوّة أكبر للدور الأمريكي في طرح مبادرات مستقبلية صارمة تدعم حلّا نهائيا للصراع، وتأكيده على السعي لتيسير التوصل إلى اتفاق يدعم السلام الدائم بين الطرفين في إطار حلّ الدولتين.. فقد اعتبره الكثيرون بمثابة تزكية للجرائم والانتهاكات الجسيمة التي يقترفها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وضوء أخضر منح للكيان الإسرائيلي للاستمرار في تجاوزاته وخروقاته مستقبلا، بما يعنيه ذلك من افتقاد للدور الأمريكي ك»راع للسلام» لأي أساس أو مصداقية..

تحتلّ القدس مكانة روحية وازنة ومتميّزة باعتبارها حاضنة للديانات السماوية الثلاث، وضمن الصراع العربي- الإسرائيلي، وبالنظر لقدسيتها كملتقى لتعايش الحضارات والثقافات المختلفة، ويأتي القرار الأمريكي الأخير ليشوّش على الدعوات التي ما فتئ يطلقها الفلسطينيون وعدد من الدول الداعمة لحقوقهم المشروعة، بجعل القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقلّة.

لا شك أن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس هو قرار خطير بكل المقاييس، يقتضي تحويل الأزمة التي فجرها الأمر، إلى فرصة لحشد الجهود وللمرافعة الناجعة، وإعادة البريق إلى القضية الفلسطينية ووضعها في صلب النقاشات والأولويات الدولية باعتبارها قضية عادلة، بعد سنوات من المراهنة على مفاوضات معتلّة وفاشلة وعلى طرف أمريكي متواطئ..

حقيقة أن السلطة الفلسطينية تجد نفسها أمام وضع صعب، يقتضي اتخاذ قرارات حاسمة بمنطق الربح والخسارة في بعدهما الاستراتيجي، خصوصا وأن الرعاية الأمريكية لم تعد مقبولة بعد القرار، ما يفرض البحث عن خيارات أنجع ووساطات أكثر مصداقية رغم الضغوطات المحتملة التي ستتعرض لها في هذا الخصوص..

ويتطلب كسب هذا الرهان أكثر من مجرد الاقتصار على الإدانة والمطالبة بالتراجع عن القرار، إلى تجاوز حالة التشظّي الحاصلة داخل الصفّين العربي والفلسطيني وبلورة برنامج وطني موحّد، والمطالبة بالحقوق الفلسطينية المشروعة على مستوى الحقّ في العودة، وتحرير الأراضي المحتلة وببناء دولة مستقلة..

القضيّة الفلسطينيّة ومأزق النّظام الدّولي لتدبير الأزمات

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

تضمّن ميثاق الأمم المتحدة نظاما متكاملا ومتناغما لإدارة الأزمات الدولية، فالمادة الثانية منه تقضي بأن «يفضّ جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر»، فيما عدّدت المادة الثالثة والثلاثون منه هذه الوسائل، فنصت على أنه يجب على أطراف النزاع «أن يلتمسوا حلّه بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارهم»، كما نص في مواضع أخرى منه، على وجوب عرض النزاع إذا استعصى حله بإحدى الوسائل المتقدم ذكرها على الهيئة الدولية لتوصي بما تراه مناسبا بشأنه.

غير أن محكّ الواقع أكّد غير ما مرّة، هشاشة هذا النّظام الذي لم يعد مواكبا لمتغيرات عالم اليوم، ولم يوفّق على امتداد أكثر من نصف قرن في تدبير أو حلّ عدد من الأزمات والنزاعات، أو تمّ تحريكه بشكل منحرف وانتقائي في هذا الشأن.. بما عرض السّلم والأمن الدوليين للخطر في عدد من المناسبات.

أعاد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحقّ «الفيتو» داخل مجلس الأمن لمنع إصدار قرار يدعو «ترامب» لوقف توجّهه القاضي بنقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس، موضوع النظام الدولي لتدبير الأزمات والنزاعات إلى واجهة النقاش.

ففي الوقت الذي ساد فيه الاعتقاد أن زمن «الفيتو» قد ولّى مع رحيل الاتحاد السوفييتي (سابقا) ونهاية الحرب الباردة، وما رافق ذلك من دينامية غير معهودة في أداء المجلس، واستفراد الولايات المتحدة نفسها بشؤون الساحة الدولية، عادت هذه الأخيرة لتسخير هذا المجلس لخدمة أجندات ضيقة ضدّا على المشروعية الدولية والمواقف الدولية الدّاعمين لحقوق الشّعب الفلسطيني.

ورغم العزلة التي رافقت الموقف الأمريكي، بعد اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها (A/ ES-10/L.22) بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون الأول من عام 2017، وذلك بأغلبية 128 صوتا، الذي طالبت من خلاله المجتمع الدولي بعدم الإقدام على تغيير طابع القدس أو مركزها أو تركيبتها الديموغرافية، مع التأكيد على بطلان أي قرار يخالف هذا التوجه.. فإن الطابع غير الملزم لقرارات هذا الجهاز، يكرّس في واقع الأمر منطق القوّة على حساب المشروعية التي تجسدها القوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية المتصلة بهذه القضية العادلة.

استغل حق «الفيتو» مرارا وتكرارا للإساءة للقضية الفلسطينية منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945، فما بين 1948 و 1989 أصدرت الجمعية العامة ومجلس الأمن 300 قرار إدانة موجه لإسرائيل، إلا أن ذلك لم يسمح بردعها، لتستمر في انتهاكاتها وخروقاتها, فيما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو لأكثر من 160 مرة حتى حدود اليوم لصالح «إسرائيل».. كما لجأت كل من بريطانيا وفرنسا إلى استعمال هذا الحق ضد مشروع قرار لمجلس الأمن بتاريخ 31/10/1956 بشأن عدوان بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني على مصر، بالرغم من أن الدولتين كانتا طرفين في النزاع.

منذ تفجرها، والقضية الفلسطينية تكشف زيف وهشاشة الآليات الدولية لتدبير الأزمات والمنازعات، فقد استنفذ الفلسطينيون كل هذه السبل بدءا من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، مرورا بالمحكمة الجنائية الدولية، ومختلف الأقطاب الدولية الكبرى، وصولا إلى المفاوضات السلمية والمراهنة على «الوساطات والمساعي الحميدة» التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد.. بلا جدوى.

يوما بعد يوم، تؤكّد الممارسات أن المؤسسات الدولية التي وجدت بقصد تعزيز التعاون والمحافظة على السلم والأمن الدوليين؛ كما هو الشأن بالنسبة للأمم المتحدة، أضحت في واقع الأمر مجرد آليات تسخّر لخدمة مصالح الأقوياء، كما أن القانون الدولي نفسه أضحى متجاوزا ولا يساير التطورات التي شهدها العالم على مختلف الواجهات، بما يفتح المجال أمام الخروقات والتكييفات المنحرفة..

ثمّة حاجة ملحّة في الوقت الراهن إلى مراجعة النظام الدولي لتدبير الأزمات، عبر إعمال إصلاحات جذرية على ميثاق الأمم المتحدة، وإعادة التوازن إلى أجهزتها الرئيسية وبخاصة منها الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية إلى جانب مجلس الأمن، وعقلنة استخدام حق الفيتو أو إلغاءه بالمرّة، علاوة على تطوير القانون الدولي باتجاه ضبط مكامن الخلل في الممارسات الدولية بصورة تستحضر مصالح المجتمع الدولي برمته.

الرّياضة والسّلام العالميّ

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

شهد مفهوم السلام تطورا كبيرا خلال العقوق الثلاث الأخيرة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة بهواجسها العسكرية والإديولوجية، انسجاما مع طبيعة التهديدات العابرة للحدود التي أضحت تلقي بظلالها القاتمة وتحدياتها على السلم والأمن الدوليين، والتي لم تعد مقتصرة على العوامل العسكرية فقط، بل أضحت أكثر اتساعا، تتحكم فيها عناصر ومحددات بيئية ورقمية وصحية.. مختلفة.

وأمام التعقيدات والشمولية اللتان تطبعان مفهوم السلم والأمن الدوليين في الوقت الراهن، أصبح من اللازم تطوير النظام الدولي لتدبير الأزمات وترسيخ السلام المنشود، مع تزايد وتعدّد التحديات والتهديدات التي تواجه دول العالم بشماله وجنوبه، والتي كشفت هشاشة السبل التقليدية الواردة في هذا الإطار ، تحت محكّ عدد من الأزمات الدولية..

تزايدت الدعوات الأكاديمية والسياسية إلى بلورة سبل أكثر انفتاحا وتطورا لمواجهة الإشكالات التي تواجه السلام في أبعاده المختلفة، مع تنامي المخاطر غير العسكرية وغير «الدولاتية»، وهو ما أفرز نقاشات واسعة في هذا الصدد، حيث بدأ الحديثة عن الحوكمة الأمنية، وعن مدخلي التنمية والديمقراطية كسبيلين ناجعين على طريق كسب هذا الرهان الإنساني الملحّ..

تنبّهت الكثير من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة.. إلى الانتشار الكبير الذي أصبحت تحظى به الرياضة بمختلف أصنافها في أوساط الشعوب، والاهتمام الذي تلاقيه في الأوساط الإعلامية والاقتصادية والسياسية.. بما يجعلها مدخلا مهما لتلطيف العلاقات بين الدول، ووسيلة للتقريب بين مختلف الشعوب، خدمة للسلام العالمي، في عالم متشابك ومثقل بالتحديات..

كثيرا ما استخدمت الرياضة على نحو منحرف، فالوقائع التاريخية تبرز أن كلّا من «موسوليني» و«هتلر» وظّفاها في الترويج لنظاميهما الفاشي والنازي؛ كما نجحت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي(السابق) في استغلال المناسبات واللقاءات الرياضية لتكريس الصراع الذي كان قائما بينهما خلال فترة الحرب الباردة، فيما وظّفتها بعض النظم في التسويق لسياساتها وبناء مشروعيتها، وفي تعبئة الجماهير وتوجيههم وشحنهم، وإلهائهم بصراعات ومعارك وهمية تسهم في تضخيمها بعض وسائل الإعلام.. ضحت الرياضة في عالم اليوم أحد روافد التنمية في أبعادها المختلفة، وغدت قطاعا منتجا بالنظر إلى الشعبية العالمية التي تحظى بها، كما استثمرتها الكثير من الدول والمنظمات في ترسيخ قيم تربوية وإنسانية نبيلة. فقد شكلت بطولة العالم لكرة الطاولة التي انعقدت باليابان عام 1971 مناسبة رائعة لتلطيف الأجواء المشحونة بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، وإرساء أرضية للحوار بينهما، بعد قطيعة دامت أكثر من عقدين، ضمن ما سمي في حينه بدبلوماسية «البينغ بونغ»..

وخلال الدورة الأولمبية التي نظمت في بكين عام 2008، حاولت الصّين استثمار نجاحها في تنظيم هذه الدورة وتقدّمها ضمن ترتيب الميداليات المحصل عليها؛ لتسويق صورة مشرقة عنها كبلد متطور ومنفتح.. فيما حاول بعض الفاعلين المحليين والغربيين في مجال حقوق الإنسان، استثمار هذه المناسبة الرياضية لطرح مشكلة «التبت»؛ والتنديد بما أسموه ب»انتهاكات» النظام الصيني لحقوق الإنسان.. وقد سبق للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة أن اعتبرت ضمن قرارها رقم 60/1 لعام 2005 أن بإمكان الرياضة أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية، قبل أن تجعل من من تاريخ 06نيسان/أبريل من كل عام يوما دوليا للرياضة، من أجل التنمية والسلام بمقتضى قرارها رقم 67/296 لعام 2013.

وشكّلت الألعاب الأولمبية الشتوية التي احتضنتها كوريا الجنوبية أخيرا، محطّة لتلطيف أجواء الصراع القائم بين الكوريتين، بعد مصافحة الرئيس الكوري الجنوبي "مون جاي إن" لشقيقة الزعيم الكوري الشمالي "كيم يو جونغ"، أعقبه دعوة الزعيم الكوري الشمالي نظيره في الجارة الكورية الجنوبية إلى عقد قمة في "بيونغ يانغ".. لا تخفى الأهمية التي تنطوي عليها الرياضة من حيث ترسيخ قيم التواصل والتعايش والتسامح والاختلاف واللاعنف.. علاوة على أدوارها في تلطيف الأجواء السياسية المشحونة والتفريغ الإيجابي للطاقات، وإصلاح وترميم المشاكل والصراعات التي تخلّفها السّياسات المرتجلة على الصعيدين الداخلي والدولي. يظل الطريق نحو السلام المنشود محفوفا بالمخاطر والتحديات، الأمر الذي يفرض إرساء مداخل وإمكانات استراتيجية في هذا الصدد، وتستأثر الرياضة بمكانة حيوية، تتيح نشر القيم الإنسانية الراقية، بالنظر إلى قدرتها على الجذب والتعبئة لتقديم المساعدات الإنسانية وجمع التبرعات، ونبذ العنف والتطرف، وترسيخ الإقبال على الحياة في أعقاب الأزمات والكوارث..

ثقافة تدبير المخاطر والأزمات

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

> تتّصل الأزمات عادة بوجود خلل في بنية أو مؤسسة ما، وهي تعبّر عن الاضطراب وعدم الاستقرار الذي يطال مختلف النشاطات البشرية المرتبطة بالاقتصاد والإدارة.. وغيرهما، وهي تختلف وتتباين بحسب حدتها؛ أو نطاقها؛ أو طبيعتها.

تتسم الأزمات والكوارث بالفجائية، وتهدّد مصالح مختلفة، وهي نتاج تفاعلات طبيعية، أو بسبب أخطاء بشرية أو سوء تقدير أو تراكم المشاكل دون حلّ، تثير نوعا من الذهول والحرج والارتباك، كما تتّسم بالتعقيد والتشابك في عناصرها وأسبابها، وتنطوي على خطورة كبرى، وتستقطب اهتماما كبيرا وتثير قدرا من الخوف، وهي تتطلب جهدا كبيرا لمواجهتها، لتلافي تطوراتها السلبية التي قد تمتد إلى المستقبل والمحيط الخارجي، وتتسبب في تهديد المصالح المختلفة، وغالبا ما تضع الأزمات والكوارث صانعي القرار في محكّ حقيقي، يفرض استثمارا جيدا للوقت، وتوخّي النجاعة والمرونة في اعتماد الخيارات المطروحة.

وفي مقابل ذلك، تجمع تقنية تدبير الأزمات بين العلم والفن، وعادة ما تهدف إلى السيطرة على الأحداث والوقائع وعدم السماح لها بالخروج عن نطاق التحكم في تسابق مع الزّمن.. من خلال استثمار المقومات والإمكانات المتوافرة بصورة عقلانية..

إن نجاح تدبير الأزمة ليس مسألة حظ أو مراهنة، بل يظل الأمر متوقفا على توافر مجموعة من العناصر؛ فبالإضافة إلى ضرورة وجود أرضية متينة من المعلومات الدقيقة؛ معزّزة بتقنيات متطورة للاتصال، يتطلب الأمر أيضا مقومات شخصية مرتبطة كفاءة مديرها والطاقم المساعد له في هذا الشأن، إضافة إلى عناصر أخرى موضوعية في جوانبها التقنية والاقتصادية وغيرها..

تبرز الدراسات والتقارير والأحداث إلى أن الكثير من الخسائر والضحايا التي تقع في أعقاب اندلاع الكوارث والأزمات؛ لا تتسبب فيها هذه الأخيرة بشكل مباشر، بل ترتبط أساسا بحالة الارتباك والذهول التي تخلفها في أوساط بعض المجتمعات بما يدفع إلى سلوكات وخيارات مرتجلة وغير محسوبة..

ففي أعقاب الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والأعاصير؛ يسقط الكثير من الضحايا بسبب التّسرّع والتّدافع والقفز من أماكن شاهقة طلبا للنجدة، أو بسبب الافتقار لتكوين في مجال الإسعافات الأولية.. ونفس الأمر ينطبق على الكوارث الطبيعية في علاقة ذلك بجهل سبل التعامل مع الحرائق أو الزلازل والفيضانات.. وما يستلزمه الأمر من اتباع شروط السلامة وضبط منافذ الإغاثة.. وكذلك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.. التي تزداد خطورة تداعياتها، كلما كان هناك قصور قبلي على مستوى مواجهتها بسبل عقلانية تتجاوز العشوائية والارتجال.

إن ترسيخ ثقافة تدبير المخاطر والأزمات في أوساط المجتمع، وداخل المؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص، يشكّل منطلقا ضروريا وأساسيا للتخفيف من حدّة الأخطار الناجمة عنهما وتوفير الأجواء النفسية الكفيلة بمواجهتها بقدر من الاتزان والنجاعة.

إن كسب هذا الرهان لا يسائل الدول بمفردها، بقدر ما يعني أيضا الكثير من المؤسسات والقطاعات الأخرى؛ سواء تعلّق الأمر منها بالأسرة والمدرسة والإعلام أو فعاليات المجتمع المدني والخواص..

ثمة وعي متزايد داخل الدول المتقدمة بأهمية ترسيخ ثقافة تدبير الأزمات، وهو ما يعكسه وجود تخصصات علمية مستقلة وقائمة بذاتها داخل عدد من الجامعات التي توفر للطلاب تكوينات وبرامج في هذا المجال، علاوة على إحداث مراكز علمية متخصصة في هذا الشأن، تفرز مخرجات على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لصناع القرار، فيما أضحى أمرا طبيعيا وجود مصالح دائمة تعنى بتدبير المخاطر والأزمات داخل مؤسسات القطاع العام ونظيرتها في القطاع الخاص.

تقدّم اليابان نموذجا واعدا في هذا السياق، فهذا البلد الذي يعيش باستمرار على إيقاع الأزمات والكوارث من زلازل وأعاصير وفيضانات..، يضع ترسيخ ثقافة تدبير المخاطر ضمن أهم أولوياته، فالتعاطي مع هذه الأخيرة في الممارسة اليابانية ينبني على تدبير القرب، فالمعنيون المباشرون بالأزمة هم الأكثر كفاءة وقدرة على مجابهتها؛ بطرح البدائل الناجعة في هذا السياق، واعتماد أسلوب الفرق والخلايا اللامركزية المعنية بهذا الأمر.

تظهر اليابان احترافية كبيرة على مستوى التعاطي مع الأزمات والكوارث، فانشغالها إبّان هذه الأوقات العصيبة بانتشال الضحايا والمصابين ونقلهم إلى المستشفيات، يوازيه نفس الحماس لتقديم الخيام والمساعدات المختلفة للأشخاص المتضررين من تداعيات هذه الأزمات، فيما يظهر المواطن الياباني نفسه متزنا خلال هذه الفترات القاسية، بما يوفر شروطا هامة تدعم إنجاح تدبير الأزمات في أشكالها ومظاهرها المختلفة.

الدّبلوماسية الرّقمية في عالم اليوم

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

شهدت تقنيات الاتصال الحديثة تطورا مذهلا خلال العقود الأخيرة، بصور انعكست على مختلف العلاقات والقضايا الوطنية والدولية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. فقد أسهمت هذه المتغيرات وما رافقها من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية في تعزيز التواصل الإنساني، وتراجع مفهوم السيادة الصارم بفعل الهامش الضيق الذي أصبح يفصل بين ما هو وطني وما هو دولي. وأحدث ظهور الإنترنت ثورة حقيقية في هذا الصدد، بحكم الإمكانات والفرص التي يستأثر بها؛ على مستوى تعزيز هذا التواصل الذي منح للعلاقات الدولية بعدا جديدا، مع ظهور شركات رقمية عالمية، وتزايد الإقبال على شبكات التواصل الاجتماعي والنشر الإلكتروني بشكل عام.

أضحت المواقع الإلكترونية منبرا للخدمات الإعلامية الإدارية والمعاملات التجارية والاقتصادية والمالية، وبوابة للتّسويق بكل أصنافه، ومن جهتها تحوّلت شبكات التواصل الاجتماعي من قنوات للتعارف والتواصل إلى آليات فعالة للتأثير والترافع وتشكيل الرأي العام الداخلي والدولي.. بصدد عدد من القضايا الحقوقية والاجتماعية والسياسية..

برزت مفاهيم جديدة تعكس التأثيرات الكبرى التي خلفتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، فبدأ الحديث عن "الحكومة الإلكترونية" التي تحيل إلى توظيف الشبكة العالمية للإنترنت في تعزيز التواصل بين المؤسسات الحكومية من جهة، وبينها وبين المواطن من جهة أخرى، بشكل يدعم الشفافية والولوج إلى المعلومات ويضمن الجودة والحوكمة في الأداء.. وعن "المواطن العالمي" أو "المعولم" و"العالم قرية صغيرة" و"العالم الافتراضي" الموازي للعالم الواقعي، و"الأمن الرقمي"..، كما برز مصطلح جديد في العلاقات الدولية، ويتعلق الأمر ب"الدبلوماسية الرّقمية"..

تطورت الدبلوماسية في عالم اليوم، من حيث مهامها وأطرافها وآلياتها، فهي لم تعد تقتصر على التمثيل التقليدي للدول، بل أصبحت فنا يعنى أيضا بتدبير الأزمات المختلفة وجلب الاستثمارات وتعزيز المصالح العليا للدولة في جوانبها المتجدّدة والمتطورة؛ بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين..

أتاح تطوّر العلاقات الدولية وتشابكها، وتعقّد المصالح والقضايا والأزمات..؛ تطوير الدبلوماسية نحو مزيد من العقلنة والانفتاح، بما يضمن جودة و»دمقرطة» هذه الأخيرة.. وهو ما أتاح المجال لبروز ما يعرف ب»الدبلوماسية الموازية» التي تقودها مختلف الفعاليات..

برزت معالم "الدّبلوماسية الرّقمية" مع التطوّر والانتشار الكبيرين لاستخدام الإنترنت، وظهور شركات رقمية ضخمة لها وزن دولي يتجاوز في قوته وتأثيراته عددا من الدول، وما أتاحه ذلك من فرص للتأثير في الرأي العام، وتدبير المعلومات والخدمات المختلفة، والمرافعة بشأن الحقوق والحريات، وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي..

أسهمت تسريبات "ويكيليكس" وما خلّفته من ارتباك في السياسات الخارجية لعدد من الدول الكبرى، في الالتفات إلى الفرص التي تتيحها هذه الدبلوماسية، وهكذا انخرط الكثير من الزعماء السياسيين في توظيف المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي في الترويج لأفكارهم ومشاريعهم وقراراتهم، كما هو الأمر بالنسبة للرئيس الأمريكي "ترامب"، فيما اتّهمت بعض الأطراف الأمريكية روسيا بالتدخل "الرقمي" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة.

وأمام الفرص والتحديات التي أصبحت تطرحها المنشورات والمعاملات الإلكترونية، وما يقتضيه الأمر من توظيف لهذا الفضاء خدمة للمصالح الحيوية ودعم تصدير التقنيات والبرامج المتصلة بهذا الخصوص، ومواجهة الانعكاسات السلبية التي تطرحها "الحروب والاختراقات الرقمية"، والتحكم في التدفقات المسيئة ومواجهة الترويج والإشادة بالعنف والإرهاب، وصدّ الاعتداءات على الملكية الفكرية لإرساء الثقة في المعاملات الإلكترونية..، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002 بإحداث مكتب متخصص في شؤون الدبلوماسية الإلكترونية، فيما عيّنت الدانمرك خلال العام الماضي (2017) سفيرا لها لدى شركات كبرى تعنى بالتكنولوجيا الحديثة والتواصل الاجتماعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية ("غوغل" و"فايس بوك" وتويتر" و"أمازون"..)، وقامت فرنسا بتعيين سفير لها متخصّص في المجالات الإلكترونية.. فيما أولت السويد أهمية كبرى للموضوع..

ولعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في دعم ومواكبة "الحراك العربي"، بعدما كسّرت احتكار المعلومات من قبل الإعلام الرسمي ونقلت المعاناة، وساهمت في بناء رأي عام داخلي ودولي داعم للتغيير بالمنطقة..

تختزن «الدبلوماسية الرقمية» إمكانيات مذهلة بالنسبة للأفراد والمؤسسات والدول، إذا ما وظّفت بشكل جيّد، فهي تدعم «دمقرطة» وشفافية وانفتاح هذا المجال الذي ظل يدبّر بقدر من التحفّظ والانغلاق، كما أنها تسهم في إرساء قدر من التفاعل مع المحيط، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة خدمة للمصالح الاستراتيجية للدول والشعوب.. وإضفاء طابع من الإنسانية والإبداع على الممارسات الدبلوماسية.

الطّموح الإيراني وانهيار الاتّفاق النّووي

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

على امتداد عدّة سنوات من الأخذ والرّد والمفأوضات العسيرة، استطاعت إيران أن تدبّر ملفها النّووي بقدر كبير من الحذر واليقظة، وظّفت خلاله الكثير من مقومات القوة الناعمة والخشنة بسبل لا تخلو من تحأيل، مستغلة في ذلك حالة الترهّل التي أصبح عليها النظام الإقليمي العربي بكل مكوناته، بعد خروج عدد من الدول كالعراق وسوريا.. من دائرة الحسابات الاستراتيجية بالمنطقة.. ودخولها في متاهات من الصراع والعنف والطائفية..

وهو ما هيأ الظروف لعقد الاتفاق النووي الذي أقامته إيران مع القوى الدولية الكبرى السّت (الصين، وروسيا، وأمريكا، وفرنسا، وألمانيا وبريطانيا) في شهر يوليو من العام 2015، ما خلّف ارتياحا كبيرا في أوساط النخب الحاكمة في إيران، التي اعتبرته منطلقا لتطوير علاقاتها مع محيطها الدولي بعد رفع العقوبات الأمريكية بموجبه، وقابلته الكثير من النخب الأمريكية بقدر من التّحفظ والارتياب، وتلقته الكثير من دول المنطقة بنوع من التخوف والحذر بسبب التحركات الإيرانية المريبة وسياساتها الملتبسة والمنحرفة تجاه محيطها الإقليمي..

منذ تولّيه السّلطة على رأس البيت الأبيض في أمريكا، ظلّ "ترامب" يقلّل من أهمية الاتفاق، بل اعتبر غير ما مرّة "أسوأ اتفاق عقدته الولايات على الإطلاق، ولم تجن منه شيئا"، قبل أن يوقّع في شهر مايو من العام 2018 على مرسوم يقضي بالانسحاب من الاتفاق من جانب واحد، وبإعادة فرض العقوبات التي رفعت عن إيران بموجبه، ما خلق حالة من الذهول والارتباك في الأوساط الإيرانية وداخل عدد من الدول الموقّعة عليه..

اعتبر الكثير من الباحثين والمراقبين أن القرار جاء ليكرّس التوجهات الأمريكية الجديدة التي اتخذت عددا من القرارات الصارمة، بصورة غير مألوفة، تعكس في جزء منها الرغبة في بناء علاقات "براغماتية" جديدة مع الدول الأوربية، كما أنه جاء نتاج تقييم للوضع بعد زهاء عامين من التطبيق، اقتنعت معه الولايات المتحدة بأن التحركات والسّلوكات الإيرانية في محيطها الدولي والإقليمي تنمّ عن توجهات تزعزع استقرار المنطقة، وتدعم الإرهاب، ولا توحي بانضباط لمقتضيات الاتفاق الذي يقضي بحصر الاستخدامات النووية في المجالات السلمية.. حيث اعتبر "ترامب" الاتفاق بكونه "ضعيفا" ولا يشير بوضوح لبرنامج الصواريخ البالستية، ولن يحول دون منع الانتشار النووي بالمنطقة، أو وقف الزّحف الإيراني المهدّد للاستقرار، ولمصالحها (الولايات المتحدة) في المنطقة..

فيما اعتبر آخرون، أن التوجه الأمريكي سيعمّق الشرخ بين هذه الأخيرة وحلفائها الغربيين الذين عبّروا عن التزامهم المسبق بمقتضيات الاتفاق من جهة، وبينها وبين الصين وروسيا من جهة أخرى.. أما السلطات الإيرانية، فاعتبرت الخطوة عملا غير مشروع يجسّد خرقا للاتفاقات الدولية، مبرزة انضباطها لهذا الاتفاق الجماعي الذي يتجأوز التوجه الأحادي لأمريكا..

وفي الوقت الذي دعا فيه الأمين العام الأممي الدول الأطراف إلى الالتزام بالاتفاق ومقتضياته، واعتبرت فيه مسؤولة السياسة الخارجية داخل الاتحاد الأوروبي "فيديريكا موغريني» أن الاتفاق يمثل «أفضل إنجاز دبلوماسي مع إيران»، عبّرت إسرائيل عن ترحيبها بهذا القرار معتبرة إياه يصبّ في الاتجاه الصحيح.. فيما لم تخف العديد من الدول العربية التي استاءت من الاستفزازات الإيرانية خلال العقود الأخيرة، ترحيبها بالقرار الأمريكي بعد سلسلة تحركات إيرانية ساهمت في «عسكرة» المنطقة وتعقيد الأوضاع في عدد من دولها..

يأتي القرار الأمريكي ضمن سلسلة توجّهات يقودها «ترامب» تترجم شعاراته ووعوده الانتخابية، رغم المقترحات الأوربية الداعية إلى تبنّي حلول مرنة بديلة متّصلة بإدخال تعديلات على الاتفاق، بمبرّر منع إيران من تحقيق إيران لطموحاتها النووية العسكرية..

تصرّ إيران على عدم مشروعية التوجّه الأمريكي الذي تعتبره امتدادا للاستهتار المعهود بمقتضيات القانون الدولي، وتهدّد بالعودة إلى «تخصيب اليورانيوم بصورة سريعة وغير مسبوقة في حال فشل المفأوضات..»، بينما طالبت الولايات المتحدة الشركات والبنوك إلى إنهاء معاملاتها مع إيران، وتوعّدت هذه الأخيرة باتخاذ عقوبات خطيرة في حال استئنافها لتخصيب اليورانيوم..

وأمام الطموحات الإيرانية المقرونة بتوجهات معادية ومهدّدة لمصالح دول المنطقة العربية من جهة، والصرامة التي تطبع أداء السياسة الخارجية الأمريكية الحالية، من جهة أخرى، يبقى الملف مفتوحا على كل الخيارات حتى الصعبة منها، ما يفرض على القوى الدولية الكبرى.. بلورة جهود ومبادرات بنّاءة وأكثر صرامة تستحضر استقرار ومصالح المنطقة برمتها..

قمّة «ترامب» و«كيم».. والسّلام الصّعب

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

بعدما وصلت أزمة الملفّ النوويّ لكوريا الشمالية إلى مرحلة الذّروة؛ مع وصول ترامب إلى البيت الأبيض، وإطلاقه لتصريحات لا تخلو من وعيد وتهديد لوقف التوجهات والمطامح الكورية في هذا الصدد من جهة، وخروج الزعيم الكوري الشمالي بمواقف صارمة باستهداف الولايات المتحدة نفسها ولمصالحها في المنطقة من جهة أخرى.. بدأت الأجواء تتلطف؛ مع انعقاد القمة التاريخية بين رئيس كوريا الجنوبية «مون جي» ونظيره الكوري الشمالي «كيم جونغ أون» (أبريل 2018) في منطقة «بانمنجوم» الحدودية، لتخفيف حدّة الصراع والتوتر القائمين، وإرساء قدر من الثقة والتواصل بين الجانبين..

أعقب القمة إصدار بيان مشترك، تم التأكيد فيه على ضرورة إقرار معاهدة سلام بين الجانبين، والحدّ من التسلح العسكري ومن التوجهات المعادية للطرفين، وتعزيز التواصل الإنساني عبر لمّ شمل العائلات المتضررة من الحرب السابقة.. وهو ما خلّف أجواء انفراج وتفاؤل لتحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية التي طبعها التوتر على امتداد عقود عدّة..

بعد هذا التقارب؛ بدا أن هناك جهودا حثيثة تبذل لإرساء سلام مستدام في هذه المنطقة، انخرطت فيها العديد من القوى الإقليمية الكبرى كالصين التي قامت بمساع حميدة ووساطات في كل الاتجاهات، للحيلولة دون تأزم الأوضاع في محيطها الإقليمي، وللتقليل من كلفة الصراع، والبحث عن حلّ يمنع التدخلات الأجنبية في المنطقة..

وفي خضمّ هذه الأجواء، انعقد بتاريخ 12 يونيو 2018؛ لقاء تاريخي آخر جمع كلا من «كيم جونغ» و«دونالد ترامب»، لاحتواء تداعيات تطوّر الملف النووي الكوري الشّمالي، ووضع أرضية تسمح بالمحافظة على السلم والأمن إقليميا ودوليا.. بدل سلام مؤقت وهشّ..

إن سعي الولايات المتحدة وكوريا الشّمالية إلى عقد هذا اللقاء، تحكّمت فيه حسابات مصلحية لكلا البلدين، ففي الوقت الذي تطمح فيه «بيونغ يانغ» إلى كسر العزلة التي تطوقها بفعل العقوبات الاقتصادية المفروضة من الجانب الأمريكي.. تسعى الولايات المتحدة من جانبها إلى تأمين محيطها في مواجهة الأسلحة الاستراتيجية والبعيدة المدى لكوريا؛ والتي أصبحت تهدّد الحدود والمصالح الأمريكية بشكل جدّي..

لم يخف الطرفان الأمريكي والكوري الشمالي تفاؤلهما بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين والتفاهم بصدد الملف النووي، فقد عبّر«ترامب» عن ارتياحه إزاء هذه القمة، وعن استعداد بلاده لبناء علاقات جديدة مع كوريا، بعد تعهد الرئيس «كيم» بتدمير مواقع الصواريخ البالستية، المستعملة في إجراء التجارب النووية.. فيما اعتبر هذا الأخير، أن الأمر يتعلق ببداية جيّدة لتجاوز الشكوك، وبناء السلام؛ رغم التحديات والصعوبات المطروحة، مبرزا استعداد بلاده للعمل الجادّ لتحقيق هذا الرهان.

أثمر اللقاء توقيع وثيقة تعهد من خلالها الطرفان بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وتقديم الضمانات الأمنية لكوريا الشمالية، وبإقامة علاقات جديدة، ومتابعة المفاوضات..

خلّف اللقاء ومخرجاته ترحيبا دوليا واسعا، فكوريا الجنوبية عبرت عن ارتياحها لهذه الخطوة التي طوت زمن الحرب الباردة، أما الصين فأعلنت أن الأمر ينبئ بتاريخ جديد، ودعت إلى نزع السلاح من شبه الجزيرة الكورية، وهو الموقف نفسه الذي عبّر عنه الاتحاد الأوربي، فيما رحّبت روسيا باللقاء، أما الأمم المتحدة فدعت إلى استثمار هذه الخطوة لنزع السلاح النووي من المنطقة.. فيما حذّرت إيران الطرف الكوري من مغبة تصديق «ترامب» الذي تنصل من الاتفاق النووي المبرم معها..

إن دخول أطراف دولية وإقليمية كبرى، كما هو الشأن بالنسبة للصين، وروسيا واليابان.. على خطّ توفير أجواء من الثقة الداعمة لهذا اللقاء، ستمنح مخرجاته مصداقية أكبر..

لا شك أن التوصل إلى تسوية متكافئة تحفظ ماء وجه كل الأطراف المعنية بهذا الملف، سيفرز مناخا جديدا، كما قد يفضي الأمر إلى إحباط كل الطموحات الإيرانية الرامية إلى امتلاك السلاح النووي..

حقيقة أن العقوبات الأمريكية على «بيونغ يانغ» ما زالت قائمة وخاضعة لتقييم الأوضاع الميدانية، لكن ثمّة الكثير المؤشرات التي تحيل إلى قدر من التفاؤل، بعد تعهّد الولايات المتحدة بوقف مناوراتها العسكرية مع كوريا الجنوبية بالموازاة مع هذه المفاوضات..

رغم أهمية القمّة، تظلّ الكثير من الأسئلة معلّقة، فهل تسمح كوريا الشمالية بالتخلي عن ترسانتها النووية التي ترى فيها وسيلة لحماية نظامها السياسي؟ وهل تدفع الولايات المتحدة في اتجاه توحيد الكوريتين وهي التي أعاقت ذلك تاريخيا؟

روسيا.. ورسائل المونديال

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

أسدل الستار أخيرا على فعاليات نهائيات كأس العالم في دورته الواحدة والعشرون بروسيا، وهي المناسبة التي طالما شكلت فرصة للدول المضيفة للاستفادة منها على مستويات عدة عبر توظيف حجم الزوار والزخم الإعلامي الذي يرافق ذلك، للترويج لثقافة البلد المضيف ولمقوّماته السياحية والحضارية والاقتصادية، وجلب الاستثمارات وتسويق الصورة عن بلد منفتح على العالم.

تبرز الممارسة إلى أن الكثير من الدول استثمرت استضافة هذا الحدث العالمي بشكل ذكيّ مكّنها من تحقيق إقلاع اقتصادي وتنموي، وهو ما تعكسه الكثير من التجارب، فقد اقترن التحوّل الاقتصادي والسياسي الذي ميّز إسبانيا في العقود الأخيرة بثلاث أحداث رئيسية كان من ضمنها تنظيم كأس العالم لكرة القدم عام 1982، إلى جانب وصول حكومة "فيليبي غونثاليث" إلى الحكم خلال نفس السنة، والانضمام إلى الاتحاد الأوربي عام 1986..

فيما حققت جنوب إفريقيا عام 2010 إيرادات ضخمة من هذا التنظيم، ونفس الأمر ينطبق على البرازيل التي تمكنت من إنعاش اقتصادها عام 2014 بأكثر من 30 مليار دولار جراء هذا الاحتضان..

وإذا كانت فرنسا قد فازت بكأس العالم لهذه الدورة، فإن روسيا وبشهادة الكثير من المتتبعين والمختصين وإدارة (الفيفا)، كسبت رهان تنظيم هذا الملتقى العالمي بصورة ناجحة وراقية على عدة مستويات..

فقد عبّر رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) السويسري "جياني إنفانتينو" عن إعجابه الكبير بالظروف الجيدة التي مر منها هذا المونديال، مؤكدا أنه الأفضل في التاريخ منذ أول دورة احتضنتها الأورغواي عام 1930.

واستطاعت روسيا بذلك أن تبعث بعدد من الرسائل إلى العالم، مفادها أن هذا البلد الذي ظل الإعلام الغربي يصوّره بشكل لا يخلو من قتامة على المستويين الاجتماعي والتنموي.. منذ تفكك الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينات، وباعتباره لا يملك مقومات الرّيادة كقطب قادر على منافسة الولايات المتحدة والغرب بشكل عام على قيادة العالم المعاصر، قد تعافى من مجمل الأزمات التي ورثها عن الاتحاد المنهار، واستطاع أن يراكم إصلاحات سياسية واقتصادية وتنموية سمتها الانفتاح، جعلته في مصاف الدول الكبرى، ليس فقط على المستوى العسكري كما يروج لذلك، وإنما بالنظر أيضا إلى مقومات اقتصادية وتقنية وبشرية أخرى..

إن منح شرف الاستضافة وبالنظر إلى الشروط المطلوبة في هذا الصدد، هو في حدّ ذاته شهادة واعتراف بامتلاك هذا البلد لشروط كفيلة باحتضان لقاء عالمي من هذا القبيل، ضمن سباق تنافسي مع عدد من الدول الطامحة لهذا الرهان..

ويبدو أن روسيا كانت في الموعد مع هذا الحدث العالمي الذي نظمته بحرفية عالية واستطاعت من خلال ذلك جني الكثير من المكاسب وبعث العديد من الرسائل، فعلى المستوى الاقتصادي، تشير كل المعطيات والأرقام الصادرة في هذا الخصوص إلى أن روسيا التي استثمرت إمكانيات ضخمة لتحديث الملاعب وتطوير البنيات التحتية من طرق وفنادق واتصالات ومواصلات.. بتكلفة وصلت إلى حوالي 13 مليار دولار، لتكون في مستوى الحدث الرياضي، ستكسب من هذا الأخير إمكانيات اقتصادية ومالية تتجاوز بكثير حجم نفقاتها في هذا الخصوص، قدرها البعض بحوالي 100 مليار دولار، تشكلها إيرادات الإقامة بالفنادق وتذاكر الدخول للملاعب وزيارة المرافق السياحية.. وبخاصة وأن إجراء المباريات وزعت على إثنى (12) ملعبا على امتداد إحدى عشرة(11) مدينة داخل البلاد..

وعلى المستوى الأمني، وعلى عكس بعض المخاوف والشكوك التي أثارتها بعض وسائل الإعلام الغربية في هذا الخصوص مع التهديدات التي أطلقتها بعض التنظيمات المتطرفة(تنظيم داعش)، فقد مرّت أجواء المونديال في ظروف جيدة ما ستكون له انعكاسات إيجابية على قطاعات حيوية أخرى كالاستثمار والسياحة.. في المستقبل.

وعلى المستوى السياحي، تمكنت روسيا من تجاوز تلك الصورة النمطية والمنغلقة التي طالما سوقتها بعض القنوات الغربية؛ عبر تسويق مقوماتها الحضارية والثقافية مستثمرة في ذلك العدد الهائل من الزوار الذين حجّوا إليها، وكذا نقل المباريات إلى المشاهدين الذين قدر عددهم بحوالي مليار مشاهد على امتداد مناطق مختلفة من العالم..

وعلى المستوى الاستراتيجي، توفّقت روسيا إلى حد كبير في الترويج لبلد منفتح يساير التطورات العالمية في أبعادها المختلفة، والتأكيد على أن الحضور الدولي المتزايد لهذا البلد على مستوى تدبير عدد من القضايا والأزمات الدولية يجد سنده في حالة الانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي تعزّز مع الرئيس "يلتسين" خلال السنوات الأخيرة..

التدخّل الإنساني.. الذرائع والإشكالات

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

ينصّ ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة السابعة من المادة الثانية منه صراحة على عدم جواز التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول، وينطوي الأمر على حظر كل الأعمال والسلوكات السياسية؛ والاقتصادية؛ والعسكرية.. وحتى المواقف والتصريحات التي تصدرها أو تقوم بها جهات أجنبية (دول؛ ومنظمات دولية..) بشأن قضايا ومشاكل تندرج ضمن اختصاصات دولة أخرى ذات سيادة.

ونظرا لأهمية وخطورة هذا المبدأ، فقد تم تضمينه داخل مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية. وعلى غرار العديد من المصطلحات والمفاهيم الهامة الواردة في الميثاق الأممي كما هو الأمر بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، والعدوان..؛ جاء اصطلاح الاختصاص الداخلي مبهما وغامضا، ما أدى إلى بروز خلافات حادّة داخل الأمم المتحدة حول حدود هذا الاختصاص؛ والجهة التي من حقها تحديد مجاله (محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن..).

سعت الكثير من الدول النامية من داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار الكثير من التوصيات الداعمة لسيادتها، مخافة توظيف الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل بشكل منحرف من قبل القوى الكبرى، وهو ما تعكسه التوصية رقم 2131 لعام 1965 المرتبطة برفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، والتوصية رقم 2625 لعام 1970 المتصلة بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والتوصية الصادرة عام 1962 والخاصة بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية..

وهو التوجه الذي رسّخته أيضا محكمة العدل الدولية بتأكيدها على منع التدخل بكل أشكاله أو ذرائعه، ونشير في هذا الصدد لقضية "كورفو" لعام 1949 وقضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في "نيكاراغوا" عام 1986..

يرتبط التدخل الإنساني بالتعرض لسيادة الدولة عبر وسائل زجرية تتنوع بين ما هو سياسي واقتصادي وعسكري.. بذريعة وضع حدّ لانتهاكات خطيرة تطال حقوق الإنسان.. وقد يتخذ هذا التدخل شكل تقديم مساعدات مختلفة دون اتفاق مسبق مع الدولة المعنية، أو إصدار مواقف وتصريحات معادية وتحريضية بنفس المبررات..

وتعود الأصول الأولى لهذا النوع من التدخل إلى العصور الوسطى من خلال ما أطلق عليه حينها بمبدأ الحروب العادلة التي كان أساسها في الغالب حماية الحقوق الدينية للأقليات ورعايا الدول التي تباشر هذا التدخل..

وينقسم التدخل الإنساني عادة إلى تدخل "إنساني" انفرادي تقوم به دولة معينة في دولة ثانية لحماية رعاياها، مثلما قامت به الولايات المتحدة في لبنان عام 1976 وجرينادا عام 1983 وبنما 1989، وما باشرته فرنسا من تدخل داخل الكوت ديفوار عام 2003، وإلى تدخل "إنساني" جماعي؛ يندرج ضمن قرار صادر عن مجلس الأمن..

ثمّة تضارب بين الفقهاء فيما يتعلق بشرعية التدخّل الإنساني، بين من يرفض الأمر من أساسه، لكونه يشكّل خرقا لمبدأ عدم التدخل ولسيادة الدول، وبين من يرى بشرعية التدخلات التي تتمّ في هذا الشأن؛ بناء على اتفاقات مسبقة تأخذ بعين الاعتبار إرادة الدول.. أو في حالة انهيار مؤسسات الدولة، أو عندما يتعلّق الأمر بارتكاب جرائم خطيرة ضد الإنسانية من قبل نظام شمولي..

حقيقة أن مبدأ عدم التدخل استخدم على كغطاء لتورّط عدد من الأنظمة المستبدة لجرائم فظيعة في حق شعوبها، غير أن تزايد الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان؛ واستئثار الفرد بمكانة متميّزة ضمن اهتمامات القانون الدولي، سمح ببروز مفاهيم واصطلاحات تتعلق ب"واجب التدخل" و"ضرورة التدخل" بل وحتى "حقّ التدخل".. وهو ما عكسته العديد من قرارات مجلس الأمن التي خلّفت نقاشات سياسية وأكاديمية واسعة بصدد شرعيتها أو ضرورتها، ونذكر في هذا الصدد قرار المجلس رقم 688 لعام 1991 القاضي بحماية أكراد العراق، وقراره رقم 794 لعام 1993 القاضي بالتدخل لوقف المآسي الإنسانية بالصومال في أعقاب انهيار الدولة..

ورغم الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة في سبيل عقلنة وتقنين هذه التدخلات أمام الإخفاقات التي صاحبت الكثير منها، فإن واقع الممارسات الدولية يشير إلى تزايد هذه التدخلات على امتداد مناطق مختلفة من العالم سواء في إطار مبادرات انفرادية أو جماعية، ورغم الذرائع الإنسانية التي تصاحبها، فإن الواقع يؤكد في كثير من الأحيان أنها تنمّ عن خلفيات سياسية، أو تعكس توجهات انتقائية بتركيزها على أقطار معينة في مقابل غضّ النظر عن جرائم إنسانية خطيرة تقترفها بعض الأطراف، كما هو الشأن بالنسبة لإسرائيل..

المحكمة الجنائية الدولية وأمريكا

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

في أواخر القرن العشرين كانت فكرة إحداث المحكمة الجنائية الدولية قد اختمرت وأضحت أكثر نضجا من ذي قبل، مع نهاية صراعات الحرب الباردة التي حالت دون الالتفات إلى عدد من الإشكالات والمخاطر المهددة للسلم والأمن الدوليين، ومع تزايد حدّة النزاعات الداخلية التي أفرزت جرائم حرب خطيرة تورطت فيها بعض النظم السياسية والعسكرية، بما خلف عددا كبيرا من الضحايا في البوسنة والهرسك والصومال وجنوب السودان وسيراليون ورواندا..

كانت هناك رغبة أكيدة لإحداث محكمة دائمة، لتجاوز الإشكالات التي رافقت تطور العدالة الجنائية الدولية، سواء على مستوى تكريس عدالة الأقوى والتي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع محاكمة جرائم النازية والفاشية في مقابل غضّ الطرف عن جرائم أخرى متصلة باستخدام السلاح النووي الأمريكي في ناكازاكي وهيروشيما اليابانيتين.. أو على مستوى إرساء عدالة انتقائية مع توجّه مجلس الأمن إلى إحداث محاكم جنائية مؤقتة لمتابعة مجرمي حرب في بعض النزاعات، كما هو الأمر بالبوسنة والهرسك ورواندا.. دون الالتفات إلى جرائم خطيرة ارتكبت في مناطق أخرى، كما هو الحال بالأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق..

منذ انطلاق النقاشات والمفاوضات الأولى القاضية بإحداث المحكمة، عبّرت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحفظاتها بشأن عدد من النقاط الداعمة لاستقلالية هذه الهيئة، بما يوحي بأنها ترفض إرساء عدالة جنائية صارمة ومستقلة قادرة على متابعة ومواكبة مختلف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بغضّ النظر عن جنسيات مرتكبيها..

أبدت الولايات المتحدة معارضة شديدة على إحداث المحكمة منذ بداية الأشغال التحضيرية في هذا الشأن، وكانت ضمن سبعة دول فقط صوتت ضد اعتماد نظام روما، بعدما رفضت معظم الدول منح مجلس الأمن صلاحيات كبرى للإشراف على الحالات التي ستبتّ فيها المحكمة. ومع ذلك؛ وقعت على نظام المحكمة في عهد الرئيس السابق «بيل كلينتون» بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2000، قبل أن تتراجع عن ذلك؛ في عهد الرئيس «جورج بوش» الابن في السادس من شهر مايو/ أيار لسنة 2002، لتتوالى حملاتها المكثّفة بعد ذلك لإضعاف هذه المؤسسة الدولية، كسبيل لضمان إفلات مواطنيها من ولايتها القضائية بالرغم من ارتكابهم لجرائم تدخل ضمن اختصاصات المحكمة..

وضمن استغلال منحرف للمادة 98 من نظام روما، وفي سبيل حماية موظفيها وجنودها المتهمين بارتكاب جرائم تندرج ضمن ولاية المحكمة من الملاحقة القضائية، قامت أمريكا بإبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع عدد الدول، تقضي بامتناع هذه الأخيرة عن تسليم أو نقل المواطنين الأمريكيين المتهمين بارتكاب الجرائم المشار إليها إلى المحكمة، إذا طلبت منها ذلك.

وفي سبيل الدفع بأكبر عدد من الدول إلى الانخراط في هذه الاتفاقيات التي تتيح لها تنفيذ سياستها الخارجية بأبعادها العسكرية والسياسية دون صعوبات، نهجت الولايات المتحدة أسلوبي الترهيب تارة والترغيب تارة أخرى، كما هدّدت بالتوقف عن المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.. وفي عام 2003 أعلنت عن إيقاف المعونات العسكرية التي تقدمها إلى 35 دولة منخرطة في النظام الأساسي للمحكمة والتي رفضت التوقيع على هذه الاتفاقيات، قبل أن تقدم على قطع مساعداتها الاقتصادية عن هذه الدول بعد رفض هذه الأخيرة الامتثال لمطالبها في هذا الصدد..

عاد التوتر من جديد بين المحكمة وأمريكا في أعقاب التصريحات الأخيرة ل"جون بولتون" مستشار الأمن القومي الأمريكي، بفرض عقوبات على قضاة المحكمة في حال إجراء تحقيقات بصدد العمليات العسكرية الأمريكية داخل أفغانستان، معتبرا الأمر مسّا بالسيادة الأمريكية وتهديدا لأمنها القومي.. كما عبّر عن رفضه للجهود الفلسطينية الساعية لفتح تحقيقات بصدد الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بالأراضي المحتلة من قبل المحكمة.. فيما ردت هذه الأخيرة أنها ستواصل مهامها المرتبطة بمواجهة الجرائم الخطيرة باستقلالية وتجرّد ودون تأثير أو تدخّل من أية جهة، انسجاما مع مقتضيات نظامها الأساسي ومبادئ القانون الدولي..

إن سعي الولايات المتحدة لتقويض مهام المحكمة، هو مؤشر يبرز تخوّفاتها الجدّية المتزايدة من ولايتها إزاء عدد من الجرائم والخروقات التي ترتكبها قواتها المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم، أو متابعة الجرائم المنتظمة والانتهاكات الخطيرة التي تقترفها إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.. وبخاصة وأن أكثر من مائة وعشرين دولة صادقت على النظام الأساسي للمحكمة.

الحوكمة الأمنية وحقوق الإنسان

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

احتفى العالم قبل بضعة أسابيع باليوم العالمي للسلام، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يتزامن مع الواحد والعشرين لشهر سبتمبر من كل عام. وهي مناسبة لتقييم الجهود الإقليمية والدولية على مستوى إقرار الأمن والسلام، ومواكبة التحديات العالمية الكبرى التي فرضت توسيع مفهوم هذا الأمن لينفتح على مجموعة من العناصر الجديدة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والرقمية..

تتّسم الأزمات الداخلية كما الدولية في عالم اليوم بالتعقيد والتشابك، ما يفرض استحضار الكفاءة والعلمية والبعد الإنساني في التعاطي معها، وقد أسهم صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994 في تجاوز المفهوم التقليدي للأمن الذي أضحى متعدّد الأبعاد (اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وبيئي، وغذائي، وصحّي..)، وترسيخ مفهوم الأمن الإنساني الشامل، الذي يضع الفرد في عمق المعادلة الأمنية.. كما أن أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، تتمحور حول 17 هدفا في إطار خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030، وهي كلها أهداف تقارب الأمن في بعده الشامل..

يقتضي التعاطي السليم مع أزمات اليوم، إعمال سبل علمية واستراتيجية تسمح بمنع تطورها (الأزمات)، واحتوائها بأقل كلفة، كما يتطلب الأمر استحضار متطلبات الحكامة الأمنية التي تقتضي الموازنة بين تحقيق الأمن بكل عناصره وأبعاده، وضمان استقرار الدولة من جهة، وخدمة المواطن وحمايته وحفظ ممتلكاته واحترام حقوقه من جهة أخرى..

إن الحوكمة الأمنية هي أسلوب حديث ومتطور لدعم التنمية وتحقيق السلام المنشود، عبر اعتماد سبل التواصل والدبلوماسية والمرونة والنجاعة والوقائية في تدبير المخاطر والأزمات، وهي آلية تعزّز الحوكمة في أبعادها ومكوناتها الشمولية..

يعدّ الحق في الأمن من ضمن الحقوق الأساسية المكفولة للإنسان، وهو يحيل إلى الشعور بالطمأنينة والأمان داخل المجتمع، وإلى الحق في الحياة وحماية الشخص والأموال والممتلكات.. والشعور بالأمن هو شرط أساسي وضروري للتمتع بمختلف الحريات والحقوق الأخرى في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسّياسية.. فيما تؤدّي الأوضاع الأمنية المتردّية عادة إلى انتهاك وخرق عدد من الحقوق الأخرى، بل وتخلّف أجواء من عدم الثقة داخل المجتمع..

اقترن التحوّل الديمقراطي وتعزيز مسار حقوق الإنسان في عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأروبا الشرقية.. بإصلاح منظومة الأمن، ولذلك يعتبر هذا الإصلاح مقدمة وأرضية خصبة لكل المبادرات البنّاءة في شتى المجالات، كما أن تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة وتشجيع الاستثمار لا يتحققان إلا داخل بيئة آمنة ومستقرة، وفي مجتمع يدعم التمتع بالحقوق والحريات.. ذلك أن مهام الأمن تقترن بحماية المواطن، ودعم احترام مبدأ سيادة القانون..

إن كسب رهانات الحوكمة الأمنية ومتطلباتها، وترسيخ احترام حقوق الإنسان في بعديها الأفقي والعمودي، هو أمر لا يعني الدولة بمفردها، بل هي مهمة جماعية تسائل مختلف المؤسسات في القطاعين العام والخاص، كما يتطلب الأمر بناء الثقة بين المجتمع وفعاليات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية من جهة والأجهزة الأمنية من جهة أخرى.. على طريق تجاوز النظرة التي ترى بتناقض الأمن مع حقوق الإنسان أو بتعارض مبدأي الحرية وضبط النظام العام..

حقيقة أن الموازنة بين حفظ النظام العام من جهة وحماية وضمان الحقوق والحريات من جهة ثانية.. لا تخلو من صعوبات ومشاكل حتى في الدول المتقدمة، وهو تجسّده بعض الانحرافات والخروقات التي تواكب تعاطي هذه الدول مع قضايا الهجرة السّرية مثلا، بسبب تغليب الهاجس الأمني على البعد الإنساني للظاهرة..

إن ربح هذا التوازن على طريق بناء سلام مستدام؛ هو أمر مطلوب وطنيا ودوليا، تفرضه المكتسبات التي حققتها البشرية على مستوى تعزيز حقوق الإنسان في بعدها الشامل من جهة، وتنامي المخاطر والتهديدات العابرة للحدود التي باتت تهدد الإنسانية قاطبة.

ثمّة العديد من المقومات التي يمكن أن تسهم في تضييق الفجوة بين إرساء الأمن وحماية حقوق الإنسان، وهي تتلخص في تعزيز هذا الأمن بما لا يتناقض ومبادئ حقوق الإنسان، مع الاقتناع بأن تهديد الأمن هو مسّ بالحقوق والحريات أيضا، علاوة على ترسيخ التربية على الأمن وحقوق الانسان ضمن البرامج التعليمية، وتطوير القدرات بالنسبة للأجهزة الأمنية، وإرساء استراتيجية متكاملة وتشاركية في هذا الصدد..

العقوبات الدّولية وتدبير الأزمات

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

أمام كلفة المواجهات العسكرية المباشرة في عالم اليوم، وتنامي التحديات والمخاطر التي تواجه السلم والأمن الدوليين، بفعل السلوكات المنحرفة أو غير المحسوبة لبعض الدول، تنامى اللجوء في العقود الأخيرة إلى سياسة العقوبات، كسبيل للضغط على عدد من الأنظمة السياسية لدفعها إلى مراجعة توجّهاتها أو إلى التخلي عن سياسات معينة.

تندرج آلية العقوبات ضمن مختلف الوسائل الدولية لتدبير الأزمات، والتي تتنوع في مجملها بين ما هو سلمي؛ وما يحيل إيه الأمر من تفاوض ومساعي حميدة وتحكيم ولجوء إلى القضاء الدولي وتوفيق وتحقيق.. وبين ما هو زجري؛ تلعب فيه التدابير الإكراهية دورا محوريا، وهي تتدرّج بدورها من تدابير سياسية ومالية إلى تدابير اقتصادية وأحيانا عسكرية (الحصار العسكري أو منع التسلح..)..

غالبا ما يتمّ إعمال العقوبات بعد فشل وعدم نجاعة السبل الودّية في تدبير الأزمات والتي حدّدتها المادة الثالثة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة، كسبيل لإخضاع الدول ودفعها نحو الاستجابة للمطالب الدولية..

تتنوّع العقوبات من حيث مجالاتها بين تدابير اقتصادية ومالية وسياسية وعسكرية (غير مباشرة)، ومن حيث نطاقها الزمني والجغرافي؛ وما إذا كانت محدودة أو شاملة ومستمرة، أو من حيث أطرافها؛ وما إذا كان الأمر يتعلق بتدابير أحادية تقودها دولة بعينها، أو جماعية تفرضها مجموعة من الدول أو تتمّ في إطار منظمة دولية أو إقليمية..

فعلى المستوى الاقتصادي والمالي، هناك المقاطعة التي تقوم على وقف التعامل الاقتصادي، والتجاري والمالي.. مع دولة أو أكثر بصورة انفرادية أو جماعية. ونستحضر في هذا الشأن مقاطعة الدول العربية للشركات المتعاملة مع الكيان الإسرائيلي في أعقاب حرب عام 1973.. وهناك الحصار الاقتصادي الذي يقوم على الوقف الكلّي لجميع العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية.. ونذكر في هذا الإطار التدابير التي فرضت على العراق وليبيا قبل أكثر من عقدين.. ثم هناك الحظر الاقتصادي؛ الذي يقوم على تدابير المنع المفروضة على الصادرات من الأسلحة والعتاد الحربي والبترول؛ إلى الدول المعنية، وهو ما تندرج ضمنه العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة بشكل منفرد ضد كوبا وسوريا والسودان.. وكذا التدابير التي فرضها مجلس الأمن على الصومال في بدايات التسعينيات من القرن الماضي.. كما يندرج ضمن هذا الإطار أيضا، الحجز أو ما يعرف بوقف التصرّف في الأموال الأجنبية؛ عبر تجميد أو تأميم الأرصدة المملوكة لدولة أجنبية أو لرعاياها داخل إقليم الدولة التي تطبّق هذا الإجراء.

وتشير الممارسات الدولية أيضا إلى لجوء عدد من الدول الكبرى إلى توظيف آليات المساعدات الإنسانية والمالية والتقنية في ممارسة ضغوطاتها على الدول، سواء عبر الإغراء بتقديمها، أو التّهديد بوقفها أو وقفها بالفعل.. وكثيرا ما تنحو بعض الدول إلى توظيف القوة العسكرية بأساليب غير مباشرة في هذا الصدد، عبر وقف المساعدات العسكرية، أو منع دولة أو دول من التسلح..

لا تخلو تطبيقات العقوبات الدولية من إشكالات، وهو ما أفرز نقاشات مختلفة بصدد مشروعيتها، بين من شكّك في قانونيتها؛ بالنظر إلى مقتضيات القانون الدولي الذي يمنع التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، ويحرّم اللجوء إلى استخدام القوّة أو مجرّد التّهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، بالنظر أيضا إلى توظيفها -أحيانا- لأغراض خاصة ترتبط بفرض السيطرة، واعتبارا للآثار الجسيمة التي قد تلحقها بالشعوب، وهو ما تعكسه الكثير من الحالات (في العراق، وليبيا، وهاييتي.. خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي). وبين من أقرّ بمشروعيتها، وبخاصة إذا مورست في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، أو لمكافحة الإرهاب، أو إذا تعلق الأمر بتدابير في سياق مواجهة خروقات تطال القانون الدولي نفسه..

رغم الصعوبات التي تحيط بتوظيف آلية العقوبات، فإن عقلنة استخدامها من شأنه أن يسهم في الحدّ من السلوكات المستفزّة التي تباشرها بعض الدول؛ ضدا على المواثيق والاتفاقيات والقوانين الدولية، كما هو الأمر بخرق حقوق الإنسان، وتهديد السلم والأمن الدوليين، والسعي لامتلاك أسلحة فتاكة وخطيرة وتشجيع الإرهاب.. ويزداد الأمر خطورة عندما يتعلق الأمر بأنظمة سياسية شمولية.. فالعقوبات إذا ما استهدفت صناع القرار أنفسهم داخل الدول المعنية، ماليا وسياسيا وحتى عسكريا، واستحضرت الجوانب الإنسانية لشعوب هذه الدول، بإمكانها أن تفي بالأغراض المرجوّة.

الدّبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

فرضت التحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، اعتماد دبلوماسية أكثر انفتاحا وفعالية، بصورة تعكس استيعاب هذه المتغيرات في أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.. وتبعا لذلك أضحت الدبلوماسية في عالم اليوم فنّا وعلما، يقوم على التّشاركية والشمولية.. وتجاوز المهام التقليدية إلى تدبير الأزمات وتعزيز السلام العالمي، وجلب الاستثمارات..

أسهمت الدينامية التي فرضتها العولمة في تنامي التنافس على الأسواق العالمية، ورغم توجّه العديد من دول العالم إلى اعتماد إصلاحات تدعم انفتاح الاقتصاد وتعزيز الاعتماد المتبادل وإلغاء القيود الجمركية.. إلا هناك الكثير من الإشكالات التي باتت تواجه اقتصاديات دول الجنوب، وتحول دون اندماجها بصورة فاعلة ومتوازنة في الاقتصاد العالمي..

تقوم العلاقات الدولية في جزء كبير منها على المقوّم الاقتصادي كمحدّد لسلوكيات الدول، وقد تزايدت أهمية البعد الاقتصادي في هذه العلاقات، وهو ما يعكسه تزايد أدوار التكتلات الاقتصادية التي أضحت فاعلا دوليا وازنا، تحوّل معها جزء كبير من العالم إلى أقطاب كبرى تتحكم في الأسواق العالمية.

ما زالت الكثير من دول الجنوب تسعى إلى إيجاد مكان لها في عالم اليوم المتغير والمتشابك، وهي مهمة محفوفة بالصعوبات والمخاطر، وإذا كان بعض هذه الدول قد استطاعت أن تندمج في منظومة الاقتصاد العالمي الحالي بقدر كبير من اليقظة، ما جعلها تجني الكثير من المكتسبات، في شكل استثمارات ومساعدات.. مكنتها من تطوير أوضاعها الاقتصادية والتنموية، وإعمال إصلاحات هامة تدعم تشجيع مناخ الاستثمار، وكسب رهانات التنافسية الاقتصادية في أبعادها المختلفة.. فإن الكثير من الدول الأخرى التي ظلت على الهامش عرضة للاستغلال، ما زالت تتفاعل بشكل سلبي مع التطورات الاقتصادية، بدلا من أن تكون طرفا فاعلا ضمنها، إما بسبب عدم اعتماد إصلاحات اقتصادية بناءة، أو نتيجة للضغوطات التي تمارسها عليها القوى الاقتصادية الكبرى.. ما جعل الفجوة الاقتصادية تتّسع بشكل كبير بين محوري الشمال وعدد من دول الجنوب.

تقوم العلاقات الدولية على تحقيق المصالح والدفاع عنها عبر مختلف الوسائل والسبل، وتشكّل الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أنجع هذه الوسائل وأهمها، وهو ما وعت به الكثير من الدول التي طوّرت هذه الآلية وراهنت عليها في تحقيق الكثير من الأهداف الاستراتيجية..

لا تسائل الدبلوماسية الاقتصادية الفاعل الرسمي فقط، بل تعني أيضا مختلف الفاعلين من مقاولات وشركات كبرى ونخب اقتصادية.. فهي قناة تدعم الدبلوماسية الرسمية وتوفّر لها شروط الاشتغال، بل وتدعم تحرّكها بشكل سلس وناعم، فيما يمكن للدبلوماسية الرسمية نفسها أن توفر من جانبها شروط اشتغال وتحرك الفاعل الاقتصادي، وهو ما يبرز تكاملهما (الدبلوماسية الرسمية ونظيرتها الاقتصادية) خدمة للمصالح الحيوية للدول..

أضحى جلب الاستثمارات الخارجية أحد رهانات الدبلوماسية الاقتصادية، سواء بالنسبة لدول الجنوب أو لمثيلتها في الشمال، باعتبارها (الدبلوماسية الاقتصادية) إحدى المداخل الاستراتيجية لدعم جهود التنمية والقضاء على عدد من المعضلات الاجتماعية والاقتصادية وتطوير الاقتصاد الوطني.. وتظلّ مردودية تحرك هذه الدبلوماسية هي المحدّد الأساسي لنجاعتها وقوتها، فكلّما حققت مكتسبات واعدة على هذا الطريق، اعتبرت فعالة وناجحة، وكلما عجزت عن تحقيق هذا الرهان كانت دبلوماسية تقليدية وقاصرة..

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية في جزء كبير منها على التسويق لفرص الاستثمار في مظاهرها المختلفة بسبل مستحدثة ومتطورة وجاذبة، وعلى البحث عن أسواق جديدة، وتعميق الشراكات الاقتصادية وجعلها أكثر مردودية، كما تنبني أيضا على إعطاء قدر كبير من الدينامية للعضوية في التكتلات الاقتصادية؛ وجعلها في مستوى الانتظارات، التحديات المطروحة..

إن كسب رهان دبلوماسية قادرة على جلب الاستثمار وتعزيز المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول، يتطلب الاقتناع أولا بالعلاقة الوطيدة والجدلية بين ما هو سياسي واقتصادي، ذلك أن إعمال إصلاحات تشريعية ومؤسساتية ترّسخ الحوكمة كأسلوب للتدبير في القطاعين العام والخاص هو مدخل لإرساء دبلوماسية اقتصادية ناجعة، فيما يمكن لهذه الأخيرة أن تخدم قضايا سياسية واستراتيجية بالنسبة للدول. كما يتطلب الأمر أيضا قدرا كبير من التشاركية، والتحرك على مختلف الواجهات، سواء في إطار جنوب - شمال أو جنوب – جنوب.. مع الحرص على تطوير العنصر البشري على مستوى التفاوض والمرافعة والتسويق والتخطيط الاستراتيجي.. باعتباره محور هذه الدبلوماسية.

ثلاثون عاما على ميلاد الاتّحاد المغاربي.. ماذا تحقق؟

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

تحلّ بعد بضعة أيام، الذكرى الثلاثون لميلاد الاتحاد المغاربي المشكّل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا والتي تصادف تاريخ 19 فبراير/شباط من كل عام. ففي مثل هذا اليوم من عام 1989 تأسس اتحاد المغرب العربي في ظروف دولية وإقليمية ضاغطة، ما خلّف أجواء من التفاؤل في أوساط شعوب المنطقة برمتها.

فعلى المستوى الدولي، شكلت هذه الفترة بداية لتحولات كبرى انطلقت مع انهيار جدار برلين، ونهاية الحرب الباردة، وتوجه عدد من دول العالم إلى إعمال إصلاحات سياسية واقتصادية هامة. أما على المستوى الإقليمي، فقد تزايدت أهمية التكتلات الاقتصادية؛ كإطار للتنسيق والتعاون بين الدول، ومواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية..

ظلّت فكرة البناء المغاربي حلما يراود الكثير من النخب المغاربية وزعماء حركات التحرّر الوطني ضدّ الاحتلال الأجنبي في المنطقة، وهو حلم يجد أساسه في المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والحضارية.. المتاحة والتي تدعم هذا البناء، وتجعل منه خيارا استراتيجيا بكل المقاييس.. ولذلك خلّف التأسيس ارتياحا عميقا في أوساط الكثير من النخب الاقتصادية والسياسية بالمنطقة..

حرص الاتّحاد منذ إحداثه على إرساء إطاره التنظيمي والمؤسساتي انسجاما مع مقتضيات اتفاقية مراكش، حيث تم تنصيب الأمانة العامة التي يقع مقرّها بمدينة الرباط، وإحداث مجلس الشورى المتواجد بالعاصمة الجزائرية، والهيئة القضائية بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، وكذلك الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم المتركّزة في العاصمة الليبية طرابلس، ثم المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية المتواجد في العاصمة التونسية.

في الوقت الذي راكمت فيه الكثير من التكتلات الاقتصادية في أوربا وآسيا وأمريكا وإفريقيا، مجموعة من المكتسبات التي أهلتها للتفاعل بشكل إيجابي مع المتغيرات الدولية الراهنة، لم تكن حصيلة الاتّحاد المغاربي لثلاثة عقود مضت، مرضية، بسبب الجمود الذي أحاط بمؤسساته وآلياته، ما كلّف المنطقة الكثير من الخسائر على شتى الواجهات.

ثمّة العديد من العوامل التي عرقلت مسار الاتحاد المغاربي، والتي يمكن اختزالها في عوامل تاريخية وأخرى خارجية، وأخرى متصلة بعملية اتخاذ القرار داخل الاتحاد والتي تطبعها المركزية.. ذلك أن معاهدة مراكش المنشئة لهذا الأخير؛ تشير في مادتها السادسة على أن: «لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه»، وهو ما دعّم تركيز المهام الحاسمة في يد مجلس الرئاسة؛ وحال دون تمكين باقي الأجهزة الأخرى من قبيل مجلس وزراء الخارجية أو مجلس الشورى.. من صلاحيات هامّة..

تزايدت حدّة الإشكالات والتهديدات التي تواجه الدول المغاربية مجتمعة في الوقت الراهن، سواء ما تعلق منها بتمدّد الجماعات الإرهابية في المنطقة، مستغلة الارتباكات الأمنية التي شهدتها ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء؛ خلال السنوات الأخيرة، علاوة على التحديات الاقتصادية المطروحة بسبب تدنّي المعاملات التجارية والاقتصادية المغاربية، واختلال ميزان التفاوض مع دول الاتحاد الأوربي بصدد عدد من القضايا الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المشتركة.. وكل هذا العوامل مجتمعة، تفرض تجاوز الخلافات واستحضار المشترك، لبناء تكتل إقليمي واعد، يسمح بكسب رهانات تنموية واستراتيجية، كفيلة باستثمار المقومات الوازنة المتوافرة، على طريق تحقيق التقدم والرفاه لشعوب المنطقة.

إن طريق كسب هذا الرهان لا تخلو من صعوبات، إذا استحضرنا الوضع الراهن القائم في ليبيا، والذي يستدعي إرساء تصور مغاربي يدعم استقرار المنطقة، وإذا أضفنا إلى ذلك تهافت القوى الدولية والإقليمية الكبرى على المنطقة العربية بشكل عام ومن ضمنها المنطقة المغاربية على وجه الخصوص، وتزايد أهمية التكتلات في عالم اليوم. ورغم كل ذلك فإن تفعيل البناء المغاربي هو خيار مشروع وقابل للتحقّق، وبخاصة إذا ما تمّ التركيز على المحدد الاقتصادي كسبيل لتشبيك المصالح بين الدول المغاربية وطيّ الخلافات بشكل سلس يدعم وحدة وسيادة الدول الأعضاء، ما سيشكّل حصنا ضد أية ارتدادات محتملة، وهو ما تؤكده التجربة الأوربية في هذا الصدد، إضافة إلى اعتماد مقاربات تشاركية ضمن آليات اتخاذ القرار داخل الاتحاد بالانفتاح على إسهامات الفاعل الاقتصادي وفعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجامعات ومختلف النخب المغاربية الداعمة لهذا المشروع.

رغم المشاكل التي تواجه الاتحاد وتكرّس جموده، إلا أنه سيظل مشروعا استراتيجيا للحاضر والمستقبل، وتفعيله سيسمح حتما بالمساهمة في إنعاش النظام الإقليمي العربي الذي يمرّ بأحلك فتراته حاليا.

الإعلام وإدارة الأزمات

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

لم يعد مفهوم القوّة في العصر الحالي مقترنا بتوافر المقومات العسكرية والاقتصادية فقط، بقدر ما أصبح مرتبطا أيضا؛ وبشكل أساسي؛ بامتلاك المعلومات والتكنولوجيا الحديثة؛ بما يتيح توظيف مختلف المقومات في تحقيق الأهداف المتوخّاة، علاوة على التأثير في الرأي العام داخليا وخارجيا..

تشير الممارسات الدولية إلى أن أهمية القوة بمختلف تجلياتها لا تكمن في مجرّد امتلاكها فقط؛ ولكن في حسن توظيفها، ويؤكّد الكثير من الباحثين والمفكرين بأن القوة «الخشنة» تبقى مكلّفة وغير ناجعة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول؛ وهو ما يطرح أهمية استحضار آليات القوة «الناعمة»؛ التي تقوم على الإغراء والجذب بدل الإكراه والزّجر.. واستثمار مختلف القنوات بما فيها الإعلام على طريق التأثير على صناعة الرأي والقرارات الدوليين..

وإذا كان توظيف الإعلام يتّخذ في كثير من الأحيان طابعا إيجابيا، عبر المساهمة في تنوير وتأطير وتنشئة المجتمع، والمساهمة في تدبير الأزمات بمختلف أشكالها، والتخفيف من وطأتها، فإنه يتّخذ في أحيان أخرى طابعا هدّاما، عبر اختلاق الأزمات وتكريس الفوضى، ضمن ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالإدارة بالأزمات التي تقوم على تصريف الأزمات الحقيقية عبر سبل ملتوية ولا أخلاقية.. تصل إلى حدّ إطلاق الإشاعات وإثارة النّعرات العرقية والطائفية والتحريض على العنف وإرباك التحالفات والمواثيق والمعاهدات الدولية..

وكما هو الأمر بالنسبة لتقنية إدارة الأزمات التي تتطلّب وجود مقومات بشرية وتقنية واقتصادية وعسكرية.. تسهّل التّحكم في مسار المشكلات وتحول دون تمدّدها؛ فإن الإدارة بالأزمة أصبحت تدعمها مخرجات مراكز الأبحاث الاستراتيجية؛ وكذا الآلة الإعلامية من حيث توجيه وتعبئة الرأي العام..

ينطوي التواصل إبان فترة الأزمات على أهمية قصوى، سواء تعلق الأمر بالتواصل الداخلي بين طاقم خلية الأزمة نفسها؛ عبر تمرير المعلومات بقدر كبير من السلاسة والوضوح، أو عموديا على مستوى إعمال التّشاور والتنسيق لاتخاذ قرارات ناجعة وعلى قدر من التشاركية والنجاعة، أو أفقيا من حيث تنوير المجتمع، بطبيعة الأزمة وخلفياتها وحدودها ومخاطرها، والسبل المتخذة على سبيل التعاطي معها..

عادة ما يرافق اندلاع الأزمات سيادة مناخ من الخوف والهلع والترقب في أوساط المجتمع، ما يفرض تدبير الوضع بقدر كبير من العقلنة والدّقة، وغالبا ما يتحمّل الإعلام جزءا كبيرا من المسؤولية في مثل هذه اللحظات العصيبة والمحطات القاسية، على مستوى ترسيخ ثقافة تدبير الأزمات، وبلورة تواصل إيجابي مع الرأي العام الذي يتابع تطور الأزمة باهتمام بالغ، ومدّه بالمعلومات الكافية والدقيقة؛ درءا لكلّ إشاعة أو انتشار لأخبار زائفة من شأنها إرباك الأوضاع والمساهمة في إفشال الجهود الرامية لتطويق الأزمة.

إن ما يضاعف مسؤولية الإعلام في هذا الصدد، هو الطفرة النوعية والكمّية التي لحقت حقل المعلومات، مع ثورة الإنترنت التي فتحت إمكانات هائلة، ومخاطر مختلفة في هذا الصدد، وبخاصة مع التطوّر والتمدد اللذان لحقا بشبكات التواصل الاجتماعي التي انتقلت من فضاءات للتواصل إلى تقنيات للضغط والتأثير..

ولذلك؛ يمكن لبعض وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي أن تلعب أدوارا سلبية خلال فترات الأزمات عن وعي أو عن غير وعي.. والواقع أن عدم استئثار الإعلام المحترف؛ سواء كان تابعا للدولة أو مستقلا، أو نابعا من خلية تدبير الأزمة نفسها بأدواره البنّاءة المفترضة في مثل هذه المحطّات الصعبة، يخلق حالة من الفراغ، تجعل المعلومة ككرة ثلج تتمدّد وتتضخّم بسرعة مع هذه التقنيات العابرة للحدود التي يسعى بعض أصحابها إلى كسب المشاهدة والانتشار والشهرة عبر تضخيم الأحداث ونشر الإشاعات والابتزاز وإثارة الفوضى..

تبرز الكثير من الوقائع، أن اندلاع الأزمات وما تفرزه من ارتباك وهلع في أوساط المجتمع وصانعي القرار، في غياب خطّة استراتيجية واضحة في هذا السياق، يوفّر شروط انتعاش تقنية الإدارة بالأزمات التي تقودها قنوات إعلامية ضخمة بأجندات مختلفة، غالبا ما تنحو إلى توجيه الأحداث وخلق حالة من الإحباط داخل الفضاءات المستهدفة..

إن الاستثمار في المجال الإعلامي بكل أصنافه المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية.. بصورة احترافية تستوعب التّحولات والتحديات الدولية الراهنة، هو خيار استراتيجي رابح بكل المعايير، وإثراء لعناصر القوة الناعمة الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة في أبعادها المختلفة، والقادرة على مواجهة كل التحديات والمؤامرات المطروحة في هذا الصدد..

تكلفة الحروب في السّياق العربي

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

تحيل الحرب إلى تلك المواجهة العسكرية التي تتمّ لفترة طويلة أو قصيرة عبر استخدام قوات مسلّحة منظمة بين طرفين أو أكثر، بغية تحقيق أهداف ومكاسب معينة، وتسفر عن ضحايا بشرية ومادية وطبيعية.. كما أنها تتصل باللجوء إلى استخدام القوة عوض الاحتكام إلى القانون والسّبل الدبلوماسية والقضائية في تدبير الخلافات والأزمات وتسوية المنازعات الدولية.

وقد عرّفها "كارول فون كلاوزفيتس"Carl Von Clausewitz (1780- 1831) باعتبارها مجرّد امتداد للسياسة بوسائل أخرى تنطوي على قدر من العنف لإرغام الخصم على التنازل والانصياع. ورغم حرص ميثاق الأمم المتحدة على تحريم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وحثّ الدول على تسوية نزاعاتها عبر وسائل قضائية ودبلوماسية مختلفة، فإن واقع العلاقات الدولية يبرز لجوء الكثير من الدول بصورة مكثفة إلى استعمال القوة العسكرية في تدبير خلافاتها.

ولما كانت الحرب أمرا واردا في العلاقات الدولية، فقد تم وضع قانون ينظّمها، لتجاوز مظاهر القسوة والانتهاكات الجسيمة، واستهداف المدنيين وجرائم الإبادة.. التي يمكن أن تشوبها. ويتعلق الأمر بالقانون الدولي الإنساني الذي لا يمنع هذه الظاهرة، بقدر ما يحاول وضع ضوابط للعمليات العسكرية والأسلحة المستخدمة وحماية المدنيين وتنظيم وضعية الحياد.، وهو يقوم (القانون الدولي الإنساني) على فكرة الضرورة التي تسمح باستخدام مختلف السّبل التي تستهدف إخضاع الخصم من جهة أولى، وعلى فكرة الإنسانية التي تنحو إلى عدم استهداف المدنيين بالعمليات العسكرية والتقليل من الخسائر المحتملة في هذا السياق..

ورغم التراجع الملحوظ في حدّة الحروب والنزاعات العسكرية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وما تلا ذلك من لإقرار اتفاقيات ومبادرات ترمي إلى الحد من التسلح.. إلا أن الكثير من مناطق العالم ما زالت تشهد بين الفينة والأخرى حروبا ونزاعات عسكرية مختلفة من حيث أسبابها ونطاقها وتداعياتها..

وتشكّل المنطقة العربية إحدى أكثر المناطق التهابا منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، بسبب اندلاع الكثير من الحروب والنزاعات المسلحة في عدد من دولها (العراق والصومال والسودان وفلسطين..)، وقد ساهمت تحولات الحراك في المنطقة منذ عام 2011 في تأجيج الأوضاع العسكرية من جديد، حيث دخلت العديد من الدول العربية في متاهات من العنف والصراع (اليمن وسوريا وليبيا)، وارتفعت نسبة الواردات من الأسلحة بشكل مثير، ما أفرز انعكاسات ومخاطر مختلفة كانت تكلفتها مدمرة على المستويات الاقتصادية والتنموية والسياسية والإنسانية، ما دفع بالكثير من الأشخاص إلى الهجرة وطلب اللجوء بحثا عن فضاءات أكثر أمنا واستقرارا..

وفي هذا السياق، أفاد النائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي لأجندة 2030 للتنمية المستدامة العالمية، أخيرا، أن هناك دراسات تفيد بأن التكلفة الإجمالية للحروب والنزاعات المسلحة التي طالت الكثير من البلدان العربية منذ عام 2010 إلى عام 2018 تناهز 900 مليار دولار أمريكي.

لا شك أن هذه الإمكانيات الضخمة التي يتم إهدارها في مجال التسلح والحروب، كان بالإمكان استثمارها في تخفيض نسب المديونية التي تثقل عاتق الكثير من دول المنطقة، وفي تحقيق التنمية والرفاه وتجاوز عدد من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات العربية..

تطرح مع هذه التكلفة الباهظة الكثير من الأسئلة المقلقة، ففي الوقت الذي بات فيه الحديث مكثّفا داخل الدول الكبرى في الوقت الراهن عن حروب بلا خسائر، وعن مقولات جديدة تدعم تجاوز القوة العسكرية التقليدية إلى حروب حديثة ناعمة، توظف فيها الثقافة والإعلام والاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات.. مازالت هذه الدول نفسها تؤجج الأوضاع السياسية والأمنية في كثير من بؤر التوتر في العالم، وبخاصة في عدد من دول المنطقة، كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا وسوريا.. ما يدفع الكثير منها إلى الدخول في معارك عسكرية تقليدية في إطار نزاعات داخلية أو حروب إقليمية.. تزيد من تفاقم أوضاعها السياسية والاجتماعية والأمنية.. وتسهم من جانب آخر في إنعاش تجارة السلاح لدى الكثير من الدول الكبرى المصدّرة..

وقد زاد من حدّة الإقبال على هذا الخيار الملكلّف، تصاعد وانتشار «الجماعات الإرهابية» في عدد مناطق التوتر في المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لتنظيمي «القاعدة» و«داعش»، والتي ساهمت من جانبها في استنزاف إمكانيات وقدرات عدد من الدول.

الدّبلوماسية الرّوحية ورهانات السّلام العالمي

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

بعد مرور زهاء ثلاثة عقود من الزّمن على نهاية الحرب الباردة، وما رافق ذلك من تبشير بولادة «نظام دولي جديد» يدعم تحقيق السلم والأمن الدوليين ونبذ الحروب، ويعزّز أداء الأمم المتحدة في هذا الصدد، ويرسّخ احترام حقوق الإنسان، وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية وحماية البيئة.. ما زال الواقع الدولي يعجّ بالأزمات والنزاعات المسلحة، وبخرق القوانين والاتفاقيات الدولية المختلفة، وبتفشي المخاطر والتهديدات العابرة للحدود كالإرهاب وتلوث البيئة والجرائم الرقمية..

كما زادت معاناة عدد من الشعوب في مواجهة الاستبداد والاحتلال، كما هوالشأن بالنسبة لحال الشعب الفلسطيني مع تعسّف الكيان الإسرائيلي.. ولم تستطع الأمم المتحدة، مثلما هوالأمر بالنسبة لعدد من المؤسسات الدولية الأخرى، تحمّل مسؤولياتها في ترسيخ سلام عادل، يضمن حقوق الدول والشعوب في عالم مستقر وآمن..

لم يعد تحقّق الأمن في عالم اليوم مقترنا بغياب التهديدات العسكرية فقط، بقدر ما أضحت هناك مكوّنات عديدة تندرج ضمنه، فهناك الأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن التشريعي والأمن القضائي والأمن المعلوماتي.. والأمن الروحي الذي يرتبط بالاعتقادات الدينية للأفراد داخل المجتمع والتي تشكل مكونا أساسيا لهويتهم وشخصيتهم.

يبدوأن الضوابط الدولية التقليدية التي أقرّها القانون الدولي ومختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية، لم تعد قادرة على مواكبة التحولات الدولية الراهنة بتعقد وتسارع أزماتها وتشابك قضاياها، ما يفرض تطويرها، والبحث عن سبل موازية تساهم في تعميق التواصل والحوار الدولي على طريق ترسيخ سلام دولي مستدام، يدعم تحقيق الديمقراطية والتنمية.. وفي هذا السياق، تطرح أهمية الدبلوماسية الموازية التي يمكن أن تقودها الكثير من الفعاليات الدولية من جامعات ومراكز بحثية ومجتمع مدني عالمي وإعلام بنّاء.. إلى جانب الدبلوماسية الروحية التي تنطوي على أهمية كبرى بالنظر إلى ما يميّزها من قداسة واستحضار للمشترك الإنساني والحضاري..

على المستوى الإقليمي، لعبت الطرق الدينية والزوايا الصوفية أدوارا تاريخية هامة، أسهمت في ترسيخ التعايش والتواصل والتسامح بين الشعوب والأديان، وفي نبذ الخلافات والصراعات العرقية والطائفية والتّطرف.. في مناطق مختلفة من العالم، كما هوالحال في شمال القارة الإفريقية..

في شهر فبراير/شباط الماضي قام البابا "فرانسيس" بزيارة تاريخية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن أول زيارة له نحوبلد عربي وخليجي يمثّل فضاء لتعايش عدد من الحضارات والثقافات والأجناس..، حيث شكّلت حدثا إنسانيا متميّزا حمل مجموعة من الدّلالات الرّمزية على طريق ترسيخ السلام والتعايش بين الأديان، ومناسبة وقّع خلالها البابا مع شيخ الأزهر "وثيقة من أجل الأخوة الإنسانية"، في أعقاب "المؤتمر العالمي للأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي"، تحمل دعوة إنسانية للعمل المشترك خدمة للأجيال القادمة، واحترام الحقّ في الحياة، وحرية العقيدة وحرية التعبير، وحماية دور العبادة.. وإدانة كل الممارسات المشينة التي تهدّد السلام، كالإرهاب.. مع التأكيد على أهمية التنشئة السليمة، وبأن الأديان لم تكن أبدا باعثة للحروب والتعصب وإراقة الدماء..

وفي شهر مارس من هذا العام زار البابا المغرب أيضا بدعوة من الملك محمد السادس، في ظرفية صعبة اتّسمت بتنامي خطورة الجماعات الإرهابية التي تبرّر أعمالها بالإسلام، وتصاعد المدّ اليميني المتطرّف في أوربا، وبعيد قيام أحد المتطرفين بالاعتداء على المصلّين داخل مسجدين في نيوزلاندا ما أسفر عن مقتل خمسين شخصا وسقوط عدد مماثل من الجرحى.. وقد شكّلت الزيارة مناسبة جدّد خلالها البابا دعوته لمجابهة التطرف والتعصب، و"تضامن" كل المؤمنين للدفاع عن حرية الضمير والحرية الدينية، باعتبارهما لصيقان بالكرامة الإنسانية، مع استنكار توظيف الدين في جرائم القتل والإرهاب.

أما العاهل المغربي فأكّد على ضرورة استحضار البعد الديني في التربية، مبرزا أهمية هذه الأخيرة في مكافحة التطرّف.. لأن الذي يجمع الإرهابيين هو"الجهل بالدين".. كما أصدر الطرفان "نداء القدس" الذي يدعوإلى المحافظة على هذه المدينة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، و"بوصفها رمزا.. للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار"، وإلى صيانة طابعها الخاص كمدينة متعدّدة الأديان..

يوما بعد يوم تتزايد الحاجة في هذا العالم المرتبك إلى أصوات عاقلة ومبادرات بنّاءة تدعم الحوار والتواصل الإنسانيين، وتمثّل الدبلوماسية الروحية أحد الروافد الحيوية لترسيخ قيم نبيلة تستحضر المشترك الإنساني لمواجهة تحديات تهدّد الجميع.

هل يكبح الخيار العسكري طموح إيران النّووي؟

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

منذ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران، والأحداث تتطور بشكل متسارع وتصاعدي، بين موقفين متناقضين، أولهما، يتعلّق بالإصرار الإيراني على تطوير ترسانتها النووية، وتوظيف عدد من الأوراق الإقليمية والدولية، في ارتباطها بالتدخلات الملتبسة بعدد من الأزمات الإقليمية، ومحاولة كسر التحالف الغربي ضدها، واستمالة بعض القوى الدولية الكبرى كالصين وروسيا إلى جانبها.. مع الخروج كل حين بتصريحات مستفزة.. والثاني يتعلق بالموقف الأمريكي الرافض لأي توجه في هذا السياق، مسنود في ذلك بمواقف عدد من الدول العربية والغربية..

هناك عوامل وخلفيات شتى تتحكّم في سعي الدول إلى امتلاك هذا السلاح الاستراتيجي، فهناك من الدول من ترى في ذلك وسيلة لتأمين نفسها في مواجهة تهديدات خارجية محدقة تشكلها قوى إقليمية ودولية، وهناك من تعتبره مقوّما أساسيا يتيح لها لعب أدوار كبرى ووازنة على الصعيد الدولي، فيما تعتبره أخرى مدخلا لحماية نظامها السياسي القائم، وهو ما ينطبق على حالة كوريا الشمالية..، فيما ينتشر هذا السلاح بسبب صراعات إقليمية، كما هو الحاصل بين الهند وباكستان.. وهناك دول أخرى ترى في هذه الإمكانية، وسيلة ناجعة لبسط هيمنتها وتحقيق طموحاتها التوسعية.. وهو ما ينطبق على الطرف الإيراني..

وهناك الكثير من المؤشرات الميدانية التي تبرّر التوجهات الأمريكية الرافضة لامتلاك إيران للسلاح النووي، فعلاوة على علاقاتها المتأزمة مع محيطها، وعلى توجهاتها التوسعية التي لم تعد تقتصر على بعض الدول المجاورة، بل امتدت إلى مناطق نائية في إفريقيا وغيرها.. تتأكد يوما بعد الآخر مسؤولية إيران في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في عدد من الأقطار العربية، كما هو الشأن بالنسبة للعراق وسوريا واليمن.. وهي الأوضاع التي أصبحت تتعامل معها كأوراق ضغط لكسب نقط مربحة فيما يتعلق بالتفاوض بصدد ملفها النووي..

ويبدو أن الرفض الذي تقابل به الدول العربية الطموحات النووية الإيرانية، له ما يبرره على الأرض، بفعل السياسات العدائية والتدخّلية التي تنهجتها إيران في المنطقة منذ قيام «الثورة الإسلامية» عام 1979، رغبة في توسيع دائرة نفوذها والاستئثار بدور إقليمي وازن..

مع وصول «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض، بدا أن هناك سياسة جديدة أمريكية أكثر صرامة بدأت تتبلور في الأفق، تجاه هذا الملف، وهو ما جسّدته الكثير من المحطّات والأحداث، كما هو الشأن بالنسبة لقرار الانسحاب من الاتفاق النووي الذي عقدته إيران مع القوى الدولية الكبرى السّت (الصين، وروسيا، وأمريكا، وفرنسا، وألمانيا وبريطانيا) عام 2015، ثم إدراج «الحرس الثوري» ضمن لائحة المنظمات الإرهابية في بداية شهر أبريل/ نيسان من عام 2019..

بالموازاة مع المسار التفاوضي، ظلّت هناك الكثير من محطات التوتر والجمود التي طبعت تدبير هذا الملف الشائك من قبل عدد من الأطراف، حتى أن الولايات المتحدة باشرت إعمال عقوبات صارمة لدفع الطرف الإيراني إلى التراجع عن توجهاته، مع الإشارة في عدد من المناسبات إلى إمكانية التدخل العسكري.. وهي التهديدات التي تزايدت حدّتها مع قدوم إدارة «ترامب» إلى البيت الأبيض، مع استنفاذ كل السبل الودّية والضغوطات غير العسكرية في هذا الخصوص.. وهو الخيار الذي تحمّست له إسرائيل أيضا..

وجاء إعلان الرئيس الإيراني «حسن روحاني» القاضي بعزم بلاده التوقّف عن تطبيق عدد من بنود الاتفاق النووي، والتهديد بالامتناع عن احترام عدد من الاتفاقات الأخرى، في حال عدم تمكّن الدول الموقعة على الاتفاق، التخفيف من حدّة العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.. ليصعّد الأزمة من جديد.. حيث بدأت الولايات المتحدة في إرسال قوات ومعدّات عسكرية ضخمة إلى المنطقة (حاملة طائرات وقاذفات ب 52 وبطاريات صواريخ..) بناء على مؤشّرات بإمكانية استهداف قوات ومصالح وسفت تجارية أمريكية في المنطقة، والمقرونة بتزايد السلوكات الاستفزازية الإيرانية تجاه محيطها، وقد صرّح الرئيس الأمريكي في خضمّ هذه التطورات عن إمكانية حدوث مواجهة عسكرية مع إيران، التي دعاها إلى التفاوض الجادّ حول اتّفاق جديد..

لا تخلو إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري في الضغط على إيران من صعوبات وإشكالات، سواء ما تعلق منها بردود الفعل غير المتوقعة، والتي قد تأخذ طابعا انتحاريا يزيد من تعقيد الأوضاع المتأزمة أصلا في المنطقة، غير أن السياسات التي باشرها «ترامب» في السنوات الأخيرة تبرز أن الكثير من الشعارات والتهديدات تحوّلت إلى سياسات واقعية..

العالم.. بين خطر الحرب ومخاض تحوّل النّظام الدولي

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

شهد العالم في السنوات الأخيرة تضاربا صارخا في المصالح بين عدد من القوى الإقليمية والدولية الكبرى، رافقه تلاحق مجموعة من الأحداث والأزمات الخطرة، التي زادت من توتّر العلاقات الدولية، وسمحت ببروز خطابات لا تخلو من تشاؤم، بشأن احتمالات اندلاع حرب عالمية ثالثة..

لم تعد الدّول لوحدها هي مصدر التهديدات المحيطة بالسلم والأمن الدوليين، بعدما تصاعدت حدّة المخاطر العابرة للحدود والتي مصدرها الأفراد والجماعات، كما هو الشّأن بالنسبة لجرائم الإرهاب والجرائم الإلكترونية وتهريب السلاح والبشر..

رغم تراجع الصراعات الإيديولوجية منذ تسعينيات القرن الماضي، إلا أن مظاهر الصراع ازدادت، لتتخذ أبعادا ثقافية واقتصادية واستراتيجية.. ورغم اقتناع عدد من الدول بأهمية ونجاعة القوة الناعمة في تحقيق المصالح والأهداف المختلفة، إلا أن هذا الخيار لم يلغ حرص الدول على امتلاك عناصر القوة الخشنة في أبعادها العسكرية والاقتصادية، والسّعي لتوظيفها بسبل تتأرجح بين الردع تارة، والاستخدام المباشر تارة أخرى.

ثمّة الكثير من المؤشّرات والمعطيات التي يبني عليها، عدد من الخبراء والمهتمين رؤيتهم المتشائمة، بإمكانية نشوب حرب عالمية كبرى في الظروف الدولية الراهنة، أولها وجود عدد كبير من بؤر التوتر على امتداد مناطق مختلفة من العالم، بدءا بتوجّهات بعض الأقطاب النووية الصاعدة، التي تعكسها التطورات المتلاحقة والمتسارعة للملف النووي الإيراني، وما يرافق ذلك من تصعيد في الخطاب بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والمناورات والتوجهات العدائية التي تنهجها إيران في منطقة حبلى بالإشكالات والصراعات من جهة أخرى.، مرورا بالأزمة التي ما زال يطرحها تطوّر الملف النووي الكوري الشمالي بالنسبة لمنطقة شرق آسيا، أو بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، مع إصرار «بيون يانغ».. على تطوير برنامجها النووي منذ اقتحام هذا المجال عبر فرض الأمر الواقع قبل سنوات(عام 2006).. وبالصراع المتجدّد بين الهند وباكستان، والذي يجر خلفه إرثا تاريخيا ثقيلا من الحروب والأزمات، التي ما زالت تلقي بظلالها القاتمة على مستقبل العلاقات بين الجارين، تذكيها مجموعة من العوامل المتصلة بقضية إقليم كشمير، ونشاط بعض الجماعات المسلّحة على الحدود، ومواقف بعض القوى الدولية من الصراع..

إضافة إلى الأزمة القائمة بين الصين وتايوان، والأزمة الأوكرانية التي أفرزت حالة من التوتر في العلاقات الغربية – الروسية في أعقاب قيام هذه الأخيرة بضمّ منطقة القرم، ودعمها المتزايد للانفصاليين بشرق أوكرانيا.. وصولا إلى الأزمة السورية التي شكّلت محطة لصراع المصالح وتصفية الحسابات بين عدد من القوى الدولية والإقليمية الكبرى، على حساب تعميق الملف وتجاهل مآسيه الإنسانية..

وعلاوة على هذه العوامل، تزايدت حدّة الصراعات والحروب الاقتصادية والتجارية (بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، وتمدّد الأزمات المالية، فيما تصاعد حضور القوى اليمينية داخل المشهد السياسي الأمريكي والغربي بشكل عام، بمواقفه المثيرة للجدل إزاء عدد من الملفات والقضايا الداخلية والدولية (كالهجرة والتسلّح والتّكتل والبيئة..).. وعدم نجاعة مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام في تدبير الكثير من الأزمات الدولية، التي تركت لتجاذبات وتوافقات القوى الدولية الكبرى..

وفي مقابل هذه النظرة المتشائمة، لا يخفي البعض الآخر من المفكرين والخبراء والباحثين تفاؤلهم إزاء المستقبل، ويقلّلون من خطورة الوضع، ارتكازا إلى مجموعة من المبررات التي يمكن اختزالها في التشابك المذهل للعلاقات الدولية الراهنة في مختلف المجالات، إضافة إلى امتلاك عدد من القوى الإقليمية والدولية الكبرى لعنصر الرّدع المتجسد في السلاح النووي ومختلف الأسلحة الاستراتيجية الأخرى، ما يشكل حصنا منيعا ضد أية مواجهة عسكرية، قد تكون غير محسوبة ومكلفة بالنسبة للجميع..

وينضاف إلى ذلك أيضا تزايد حضور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومساهماتها في تلطيف الأجواء وتدبير الأزمات الدولية، وكذلك الأمر بالنسبة لهيئات المجتمع المدني العالمي التي لا تتوقف الكثير من فعاليتها عن المطالبة بنبذ الحروب والصراعات..

غالبا ما يؤشر تفجّر الأزمات المختلفة إلى بداية حدوث تغيّر في الأنساق والنظم، ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن عودة روسيا والصين إلى واجهة الأحداث السياسية والاقتصادية الدولية، وطموح أقطاب إقليمية للعب أدوار متزايدة.. هو محاولة للتمرّد على الوضع الذي فرضته الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، ولذلك فالأمر لا يعدو أن يكون في حقيقة الأمر سوى إرهاصات ومخاضات سابقة لولادة نظام دولي جديد أكثر جلاء ووضوحا، بعد «نظام مبهم» فرضته الولاية المتحدة قبل عقدين من الزمن.

القانون الدّولي الإنساني وتكلفة الحروب

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

أضحى الفرد مع التطورات الهائلة التي شهدتها العلاقات الدولية في العقود الأخيرة في عدد من المجالات، مخاطبا هامّا بقواعد القانون الدولي. فالأحكام القانونية المرتبطة بالفرد، تتناول حمايته من بطش الدولة والمجتمع، كما تستهدف أيضا حماية المجتمع من بعض سلوكاته المشينة من قبيل تجارة المخدرات، والجرائم ضد السلم، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم ضد البيئة.. شكلت مسؤولية الفرد في القانون الدولي محطّ جدال ونقاش كبيرين بين مختلف فقهاء القانون الدولي، فعلى عكس الاتجاه الوضعي الذي يرفض الاعتراف للفرد بالشخصية القانونية الدولية، على أساس أن القانون الدولي ينظم العلاقات بين الدول فقط، فإن الاتجاه الاجتماعي يرى أن الفرد بإمكانه ارتكاب أفعال غير مشروعة في القانون الدولي، حيث لا تثور بصددها مسؤولية الدولة فقط، بقدر ما تبرز مسؤولية الأفراد أيضا.

شهدت العدالة الجنائية الدولية تطورا كبيرا، فتحت وقع الجرائم الخطيرة التي شهدها العالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، تأسست المحكمة الجنائية الدولية وأنيطت إليها مهمة ملاحقة ومحاكمة الأشخاص المتورطين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري، والعدوان، والعمل على إرساء منع الإفلات من العقاب.. فيما صدرت الكثير من الاتفاقيات الدولية التي توخّت مواجهة الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية كالاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري لسنة 1973، واتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 1984..

ينصبّ دور القانون الدّولي الإنساني على حماية الأشخاص وممتلكاتهم.. خلال فترات النزاعات والحروب، وعلى الحدّ من استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، والتقليل من مخاطرها على الأفراد والمنشآت والفضاءات، مع الحرص على استحضار الأبعاد الإنسانية في هذا الصدد، سواء على مستوى ضبط وعقلنة استخدام الأسلحة المستخدمة وحماية الأفراد والمنشآت المدنية، والحدّ من الجرائم التي يمكن أن تتعرض لها فئات المقاتلين.. وتنظيم القواعد المنظمة للحياد..

لا يوقف القانون الدولي الإنساني الحروب، بقدر ما يسعى إلى التخفيف من تداعياتها، وجدير بالذكر أن مرتكزاته تمتد إلى حضارات وأنظمة وتشريعات إنسانية قديمة، ومن ضمنها النظام القانوني الإسلامي، وتشكّل اتفاقيات جنيف الأربع (1864 و1906 و1949 و1977) الأساس الذي تقوم عليه مبادئ هذا القانون في صورته الحديثة، فهي التي تشكّل إطاره القانوني والمفاهيمي.. وجاءت اتفاقات «لاهاي» لعامي 1899 و1907 لتنظيم سير العمليات العسكرية ومنع استخدام بعض الأسلحة البالغة الخطورة، فيما جاءت اتفاقية جنيف لعام 1949 والمكمّلة ببروتوكول عام 1977 لحماية ضحايا الحرب من أسرى وجرحى ومرضى.. وحرصت الأمم المتحدة نفسها على دعم هذه المعاهدات عبر اعتماد مجموعة من الإعلانات والاتفاقيات والتدابير التي راكمتها الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الخصوص..

رغم الجهود القانونية والاتفاقية الهامة التي بذلت على سبيل ترسيخ مبادئ القانون الدولي الإنساني والتقليل من كلفة الحروب وإرساء السلم والأمن الدوليين، فإن التقارير والمعطيات الإحصائية الدولية تشير إلى تنامي الانتهاكات التي تفرزها النزاعات المسلحة، فالمدنيون من النساء والأطفال على رأس قائمة ضحايا هذه النزاعات، وبخاصة داخل عدد من البلدان العربية، فيما تضاعفت حدّة النزوحات القسرية عبر الحدود(68,5 مليون نازح بدول العالم حاليا، 57,5 بالمائة منهم من سوريا والعراق واليمن).. ما يؤكد أهمية وأولوية احترام مقتضيات القانون الدولي الإنساني..

كان بالإمكان التقليل من هذه المعاناة باحترام القانون الدولي الإنساني وترسيخه ميدانيا في الأوساط المدنية والعسكرية، وضمن التشريعات الوطنية، فعدم استيعاب مبادئه وعدم تطبيق المعايير الدولية، وانعدام المساءلة الجنائية، وغياب ضمانات تشريعية ذات الصلة... كلها عوامل تعزز من إمكانية خرق هذا القانون..

لقد أضحى ترسيخ مبادئ القانون الدولي الإنساني ضرورة ملحّة تمليها الحاجة إلى حماية الأفراد، والتقليل من الانتهاكات والخروقات التي تضاعف معاناة المدنيين، ومن الأضرار والمخاطر التي تحيط بالبيئة، والحد من الاستعمالات غير المعقلنة وغير المشروعة للأسلحة.. عبر الانضباط للمعايير الدولية وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين خلال فترات النزاعات المسلحة، وحسن اختيار آليات القتال، واحترام المقتضيات المتعلقة بمعاملة الأسرى والجرحى..

ورغم الجهود والمبادرات المتخذة من قبل اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر الدوليين والتي قلّلت بشكل كبير من كلفة المنازعات المسلحة، فالحاجة مازالت ملحة إلى بذل المزيد من المبادرات، من خلال تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني داخل المجتمع، وبين المسؤولين وفي أوساط المؤسسات العسكرية والشباب.. عبر مختلف الوسائط والتقنيات، كما يمكن للإعلام وللنخب السياسية والأكاديمية القيام بأدوار طلائعية على هذا الطريق..

تدبير المخاطر والأزمات ورهانات التنمية المستدامة

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

أولت الكثير من الدول المتقدمة أهمية قصوى لتقنية تدبير الأزمات ضمن خططها الاستراتيجية والشمولية لتحقيق التنمية المستدامة، وعيا منها بأهمية هذا الخيار في تعزيز هذه الجهود عبر توفير مقومات وأسس صلبة تسمح بتجاوز الكثير من التحديات والمخاطر التي عادة ما تعترض المؤسسات وصانعي القرار، سواء في القطاعين العام أو الخاص.

إن الولوج إلى عالم التطور والتقدم بما يحيل إليه الأمر من تحقيق تنمية تضمن الرفاه للمواطن داخل المجتمع، ليس صدفة، بقدر ما هو نتاج طبيعي لبرامج وخطط معقلنة، تستحضر مجموعة من العناصر، بما يحيل إله الأمر من حوكمة وتشاركية ورؤية مستقبلية وتقييم مستمر..

مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، وتزايد التهديدات الجدية التي ما فتئت تلاحق البيئة وحياة الكائنات الحية على الأرض، بات استحضار أسلوب تدبير المخاطر والأزمات أمرا ضروريا لا ترفا.

يعتبر حدوث الأزمات والكوارث في عالم اليوم أمرا طبيعيا، وقد تنبّهت الكثير من الدول منذ منتصف القرن الماضي إلى أهمية تدبير الأزمات كتقنية تجمع بين العلم والفن، لمواجهة الكثير من الإشكالات التي غالبا ما تضع صانعي القرار أمام أوضاع صعبة، تفرض اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، ولذلك توجهت إلى إحداث مراكز علمية تختص بهذا المجال، كما أدرجتها أيضا كمواد أساسية ضمن منظوماتها التعليمية في عدد من الأقسام والتخصصات، بل سعت أيضا إلى ترسيخ ثقافة تدبير الأزمات، بشكل يقوم على إشراك المواطن نفسه في التعاطي العقلاني مع هذه المحطات الصعبة، وبخاصة وأن الكثير من التقارير والإحصائيات، تفيد أن تداعيات الكوارث والأزمات تتعاظم داخل المجتمعات التي لاتولي أهمية لهذا الموضوع كجزء من التنشئة الاجتماعية والبرامج التعليمية المختلفة، وعبر وسائل الإعلام، وانخراط فعاليات المجتمع المدني في هذا الشأن.

تتميز الأزمات والكوارث عادة بالفجائية والخطورة والتسارع، وفي مقابل ذلك، يقوم أسلوب تدبير الأزمات في جزء كبير منه على التحكم في الوضع، والتوقع والتنبؤ، بناء على تقييم الوضع واستثمار المعلومات ونظم الاتصال عبر نخب وكفاءات محترفة ومدرّبة..

انتعش أسلوب إدارة الأزمات بداية في مجالات الطب والاقتصاد والإدارة، قبل أن ينتقل إلى عدد من المجالات البيئية والاجتماعية والسياسية والمالية. وتقدم بعض الدول الكبرى، كما هو الشأن بالنسبة لليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا.. نماذج جد متطورة في هذا المجال تقوم على التخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات ضمن بنوك متخصصة، ما يجعلها منها عاملا مساندا وداعما لخطط التنمية بكل أشكالها وروافدها. فبالإضافة إلى المراكز والمؤسسات المختصة التي تواكب كل الطوارئ والأزمات وتحرص على تحويلها من أخطار إلى فرص، تدعم جهود التنمية، أصبح أيضا من العادي جدا وجود أقسام إدارية داخل مؤسسات القطاعين العام والخاص تعنى بأمور تدبير الأزمات كسبيل لتجويد الخدمات ومواجه الأخطار المحدقة والاحتمالات، ومواجهة كل المفاجآت التي غالبا ما تكون مكلفة على المستويات الاقتصادية والسياسية والنفسية والسياسية والعسكرية.. كما نجحت الكثير من هذه الدول في إرساء نظم تقنية وإدارية تقوم على الإنذار المبكر، مع ترسيخ ثقافة التأمين داخل المؤسسات وفي أوساط المجتمع، كسبيل لتقليل المخاطر عند حدوث الأزمات..

إن أسلوب تدبير الأزمات لا يمنع أو يحول وقوع الكوارث، بقدر ما يقلل من تداعياتها، ويوفّر أجواء سليمة لاتخاذ قرارات صائبة تتحوّل معها هذه المحطات الصعبة إلى مناسبات لتحصين الذات، وتقييم ومراجعة الأوضاع والاستفادة من الأخطاء المرتكبة..

رغم الجهود التي تبذلها بعض الدول العربية في هذا الشأن، فإن واقع الحال يبرز أنها غير كافية في عالم متسارع ومعقّد بإشكالاته الداخلية والعابرة للحدود، ما يؤثر بالسلب على جهود التنمية، فالكوارث الطبيعية من أعاصير وسيول وفيضانات وزلازل.. التي تحدث في عدد من دول المنطقة، ما زالت تخلف خسائر كبرى في الأرواح والمعدات نتيجة لهذا القصور، كما أن عدد من الأزمات المالية والإدارية والتقنية.. التي تقع بين الحين والآخر، تكون كلفتها في الغالب باهظة، مقارنة بمثيلاتها التي تحدث داخل الدول المتقدمة..

مع انتشار الأزمات والمنازعات المختلفة.. على امتداد خريطة المنطقة العربية، أصبحت الحاجة ملحّة أكثر من أي وقت مضى إلى إحداث منظومة عصرية لتدبير الأزمات، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المناطق اجتماعيا وجغرافيا واستراتيجيا.. وتنفتح على تجارب دولية رائدة في هذا المجال، بصورة تدعم جهود صانعي القرارات في كسب رهانات التنمية المستدامة.

حوكمة الهجرة في عالم مرتبك

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

على امتداد التاريخ الإنساني، ساهمت الهجرة في نشر الأديان وتعزيز التواصل الحضاري، ولعبت أدوارا كبيرة على مستوى تبادل الخبرات والمنجزات العلمية والفكرية، وتطوير المجتمعات في مناطق مختلفة من العالم.. وتحت ضغط التحولات المتسارعة والكبرى التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة، أصبحت تطرح إشكالات كبرى بالنسبة للدول المصدرة أو المستقبلة لها، وبخاصة مع تزايد العوامل المغذية للظاهرة، وتصاعد التيارات اليمينية في عدد من البلدان الغربية.

عادة ما تبرز الهجرة في أقاليم متباينة من الناحية الاقتصادية، كخيار لتحسين الأوضاع، والبحث عن فضاءات أكثر استقرارا وأمنا، وهو ما يعكسه الوضع في منطقة المتوسط، وعلى الحدود الأمريكية - المكسيكية. ولم تفلح الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في وقف النزوحات والتدفقات البشرية في اتجاهات مختلفة، تحت ضغط عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والعسكرية..

فبين عوامل جاذبة من الشمال، وأخرى طاردة من جهة الجنوب، يبدو أن هناك الكثير من المؤشرات التي تؤكّد أن الظاهرة مرشّحة لمزيد من التطور والتنامي في السنوات القادمة، فالأزمات والنزاعات، سواء الداخلية منها أو الإقليمية أو الدولية، تتناسل في مناطق عديدة من الكرة الأرضية، فيما تزداد الهوة بين شمال غني وبإمكانيات اقتصادية ضخمة.. وجنوب ما زالت تعيش معظم بلدانه على إيقاع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.. كما أن هناك غياب واضح لاستراتيجية دولية متكاملة وشمولية تتيح التعاطي مع الظاهرة، بأسلوب متوازن يستحضر أبعادها الإنسانية..

جاء في تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام 2018، أنه في عام 2015، قدّر عدد المهاجرين الدوليين بحوالي 244 مليون شخص على الصعيد العالمي، بما يناهز 3,3 بالمائة من ساكنة العالم، فيما أضحت الهجرة الداخلية أكثر انتشارا، بحوالي 740 مليون شخص هاجروا داخل بلدانهم.. وتوقّفت المنظمة في تقريرها هذا، على حجم المآسي التي تواجه جزءا كبيرا من المهاجرين الذين يركبون غمار رحلات محفوفة بالمخاطر برّا وبحرا، حيث أشارت إلى وفاة 7927 مهاجرا في جميع أنحاء العالم، أو فقدوا خلال عام 2016، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 26 بالمائة على عدد المهاجرين المتوفين أو المفقودين في عام 2015 (6281 شخصا).

كما نبّهت إلى الارتفاع الملحوظ في عدد المهاجرين المتوفّين والمفقودين المسجل في البحر الأبيض المتوسط بنسبة 36 في المائة خلال عام 2016، إذ انتقل العدد من 3785 مهاجرا في عام 2015 إلى 5143 مهاجرا في عام 2016، احتل معها المتوسط أكثر من 60 في المائة من مجموع حالات المهاجرين المتوفين والمفقودين عالميا خلال السنتين، ورغم تأكيد المنظمة على تراجع عدد الغرقى في حوض المتوسط خلال عام 2018، مقارنة مع عام 2016، فإنها تشير مع ذلك، إلى أن المنطقة ماتزال يحتل موقع الصدارة، من حيث عدد الغرقى والمفقودين على المستوى العالمي.

وبغض النظر عن السبل التي تتمّ بها الهجرة، سواء كانت قسرية أو طوعية، أو شرعية وغير شرعية، أو علنية وسرّية..، ورغم الانعكاسات الإيجابية للظاهرة سواء فيما يتعلق بالاستفادة من الخبرات والكفاءات البشرية، أو المساهمة في تحقيق التنمية، وتطوير اقتصاد الدول.. إلّا أن هناك الكثير من المواقف السياسية وحتى الأكاديمية.. التي تركز على الجوانب السلبية للظاهرة سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المضيفة..

وبين رؤية قاتمة، تربط الهجرة بالتطرف والإرهاب والمعضلات الاجتماعية التي تطال الدول المستقبلة، وتحمّل فيها المسؤولية للدول المصدرة بعدم بلورة سياسات عمومية تضمن استقرار الأشخاص في بلدانهم..، ورؤية أكثر واقعية، ترى في الظاهرة جوانب إنسانية مشرقة، تستحضر انعكاساتها الإيجابية على تطور الدول المستقبلة في مختلف الميادين، وانتعاش اقتصاديات الدول المصدّرة، وتحمّل المسؤولية في جزء منها لتراكمات الاستعمار.. تظل الهجرة بحاجة إلى مقاربات استراتيجية ومحوكمة، تدعم التواصل الإنساني، وتستوعب المكتسبات التي حققها المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان.

فالهجرة الآمنة، تفرض احترام القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصّلة، وتعزيز التعاون الدولي، مع العمل بشكل جاد على طريق المساهمة في تدبير الأزمات الدولية والإقليمية المغذّية للهجرة والنزوح عبر مبادرات فردية أو إطار المنظمات الدولية المختلفة، إضافة إلى تعزيز مشاريع التنمية في الدول المعنية بالظاهرة وإحداث صناديق تنموية في هذا الصدد، بعيدا عن لغة الإحسان والمساعدات المرحلية..

الأزمات والفرص في السّياق العربي

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

رغم قساوة الأزمات، فإن غالبا ما تشكّل فرصا حقيقية للتفكير والتأمّل، ومراجعة الأخطاء والهفوات، وتصحيح السياسات والقرارات المختلفة على الصعيدين الوطني والدولي.
فقد ساهمت كل من الحرب العالمية الأولى، وكذلك الثانية بتداعياتهما الإنسانية والبيئية والمعمارية..
المدمّرة، في طيّ صفحات قاتمة من التاريخي الأوربي، بدءا بالتفكير في إنشاء منظمة دولية قادرة على نبذ الحروب وحفظ السلم والأمن الدوليين هي الأمم المتحدة، وبإرساء أسس نظام أوربي يدعم التنسيق والتعاون والتكتل في مختلف المجالات، وهو ما أثمر إحداث الاتحاد الأوربي الذي بات كأحد أهمّ وأقوى التكتلات الإقليمية في عالم اليوم.

وفي إفريقيا، سارعت الكثير من دول القارة التي عانت من المجاعات والانقلابات والحروب الأهلية إلى بناء نظم سياسية منفتحة وديمقراطية، سمحت بالقطع مع الكثير من الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. فيما استطاعت الكثير من دول أوربا الشرقية التي ظلت لعقود حبيسة صراع إيديولوجي كلفها الكثير، إلى توظيف الارتباكات الناجمة عن سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة لصالحها، عبر اعتماد إصلاحات سياسية واقتصادية، أتاحت لها تبوؤ مكانة وازنة في النظام الدّولي الراهن..
ونفس الأمر يمكن أن يقال عن الكثير من الأقطار في أمريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك..) وفي شرق آسيا (كوريا الجنوبية، وإندونيسيا وسنغافورة..)، التي استفادت من الأزمات والإشكالات التي واجهتها على امتداد عدة عقود، لتستأثر بمواقع وازنة بين الأمم في الوقت الراهن اقتصاديا واستراتيجيا.

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي والمنطقة العربية، تعيش على إيقاع الأزمات المتتالية، بدءا بأزمة الخليج الثانية التي اندلعت في أعقاب دخول القوات العراقية إلى الكويت، وما تلاها من تدهور للعلاقات العربية البينية، وللنظام الإقليمي العربي برمّته، مرورا بالإشكالات والتحديات الكبرى التي رافقت "مفاوضات السلام" في الشرق الأوسط، والتي لم تفض إلى حل عادل ومستدام للقضية الفلسطينية، ودخول الأطراف الفلسطينية نفسها في صراعات دامية على السلطة.. وبالعقوبات التي فرضت على ليبيا في سياق ما يعرف ب"قضية لوكربي" وتفجر الأوضاع في الصومال، وفي السودان التي انتهت بانفصال الجنوب..
ودخول القوات الأمريكية إلى العراق عام 2003..

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لتعقّد أوضاع المنطقة من جديد، مع التوجهات الأمريكية الملتبسة ل"مكافحة الإرهاب"، الذي تزايد انتشاره وتضاعفت مخاطره، وفي عام 2011، ستشهد الكثير من دول المنطقة احتجاجات شعبية عارمة، ضمن ما عرف بتحوّلات "الربيع العربي"، وهي المحطّة التي دخلت فيها الكثير من دول المنطقة كسوريا واليمن وليبيا..
في متاهات جديدة من الصراع والعنف تداخلت فيها عوامل داخلية بأخرى خارجية عدة، رغم بعض المكتسبات التي حققتها بعض الدول في هذا السياق، كما هو الشأن بالنسبة لتونس والمغرب والأردن..
وبمراجعة الوضع العربي الراهن بتناقضاته، وإشكالاته السّياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، تبدو على السطح خلاصة واضحة، مفادها أن الدول العربية لم تستفد من الأزمات المختلفة التي واجهتها على امتداد العقدين الأخيرين، ولم تتمكن من تحويلها إلى فرص واعدة تتيح لها استثمار المقومات الطبيعية والاستراتيجية والبشرية المتوافرة، أو مواجهة التهديدات والتحديات التي باتت أكثر خطورة، مع توجه بعض القوى الدولية والإقليمية إلى استغلال هذه الأوضاع وتعميقها أكثر عبر إعمال تدخلات وسياسات معادية لا تخفى آثارها وانعكاساتها السلبية على أمن واستقرار المنطقة..

يشهد العالم تحوّلات ضخمة ومتسارعة، منذ نهاية الحرب الباردة، ما أفرز توازنات إقليمية وعالمية جديدة، بدا فيها العرب أكثر تضررا وأقل دينامية، رغم المقومات البشرية والجغرافية والاستراتيجية والبشرية المتاحة..

إن ما واجهته المنطقة العربية من معاناة وإشكالات متتابعة في العقدين الأخيرين، وما خلّفه ذلك من تداعيات داخلية وإقليمية، تشكّل في مضمونها دروسا وعبرا تستدعي الوقوف عندها، على طريق تحصين المستقبل، وبناء استراتيجية تكفل للمنطقة الاستفادة من إمكانياتها المختلفة والاستئثار بمكانتها اللائقة بين الأمم.

ويمكن القول إن تجاوز الأوضاع الصعبة التي باتت تعيشها المنطقة، تفرض الاستفادة من كل التجارب القاسية، عبر طي الخلافات البينية ونهج التوافق والحوار في تدبير النزاعات والأزمات، علاوة على بناء تحالفات جديدة تحقق مصالح المنطقة في أبعادها الاستراتيجية، مع تحصين الذات من خلال المراهنة على خيارات التنمية والممارسة الديمقراطية، وإصلاح ميثاق جامعة الدول العربية، كإطار للتعاون والتنسيق..

خلاصات على هامش منتدى بكين التّاسع

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

انعقد قبل أسابيع في الصين (ما بين 21 و23 أكتوبر 2019) منتدى بكين "شيانغشان" التاسع، بتنظيم من الجمعية الصينية للعلوم العسكرية والمعهد الصيني للدراسات الاستراتيجية الدولية، حول موضوع: "الحفاظ على النظام الدولي وتعزيز السلام في منطقة آسيا والمحيط الهادي"، بمشاركة 650 مشاركا من القادة العسكريين والمسؤولين الحكوميين ورؤساء مراكز الفكر والخبراء والباحثين من حوالي 68 دولة، بالإضافة إلى ممثلين عن ثمانية منظمات دولية، حيث تناولت أشغاله "إشكالات النظام الدولي وتعزيز السلام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، و"إدارة المخاطر والأزمات في آسيا والمحيط الهادي"، و"مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة والأمن المشترك" و"النظام الدولي للحدّ من الأسلحة، والأمن العالمي"، وقضايا الأمن الرقمي، وتحديات الإرهاب الدولي..

في مستهلّ أشغال المنتدى، حرصت الصّين على إرسال مجموعة من الإشارات، سواء بصدد، دعم النظام الدولي؛ القائم على الأمم المتحدة، والرغبة في إرساء توافقات بشأن تحقيق السلام وتعزيز الحوار والتعاون الأمني، والعمل على بناء مستقبل مشترك واعد للبشرية جمعاء يدعم الشراكة والتنمية، وبخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تشهد الكثير من الأزمات.. مع التأكيد على نهج الخيارات الاستراتيجية الصائبة، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول، بعيدا عن لغة الهيمنة والقوة.. أو فيما يتعلق بإبداء الرفض الصارم لأي توجّه انفصالي في تايوان، عبر التحذير من اتخاذ أي خطوات غير محسوبة، ومن أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية..

شكّل هذا اللقاء الذي سعدت بحضور أشغاله، مناسبة للوقوف عند الإشكالات الكبرى التي تطرحها الحروب التّجارية بين عدد من القوى الدولية الكبرى.. ونبّه الكثير من المتدخّلين إلى حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه عددا من الدول في آسيا، في أبعادها التقليدية أو التي برزت في خضم التحوّلات الإقليمية والدولية خلال العقود الأخيرة.. كما هو الشأن بالنسبة للإرهاب والتهريب والأمراض والأوبئة الخطيرة، ما يفرض التعامل معها بقدر من الحيطة واليقظة، في إطار من التعاون والتنسيق..

ولم تخف بعض التّدخلات تشاؤمها من واقع ومستقبل النّظام الدولي، استنادا إلى أن هذا الأخير يشهد تحدّيات وانحرافات كبرى، بل ذهب آخرون إلى حدّ الحديث عن انهيار ملحوظ لمقوّماته، مع توجّه بعض الدول التي كانت تدعم العولمة إلى اعتماد نظم وترتيبات أحادية الجانب.. فيما توقّفت الكثير من الأوراق المقدّمة والنقاشات المستفيضة عند خطر الإرهاب، وقد تعدّدت المقترحات بشأن مواجهة هذه الظاهرة، بين الدعوة إلى توحيد الجهود في إطار منظمة الأمم المتحدة، وتعزيز التضامن، وإرساء الحوار بين الحضارات والأديان، وإلى التّدبير السّلمي للنزاعات والأزمات، وتعزيز الآليات الأمنية في هذا الشأن..

ونبّه المشاركون من مختلف البلدان العربية إلى أهمية مكافحة الإرهاب كأساس لتحقيق السلم والأمن الدوليين، مع التأكيد أيضا على رفض التّدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبلورة حلول عادلة للقضايا والمشكلات المطروحة في المنطقة.. فيما أكّدت أوراق أخرى على الحق في امتلاك واستخدام الطاقة النووية في مجالات سلمية، مع إبراز جهود بعض الدول في هذا الصدد، كما هو الشأن بالنسبة للبرازيل التي نجحت في توظيفها في مجال توليد الكهرباء..

أمّا ممثل هيئة الأمم المتحدة فأكّد على الجهود التي تبذلها المنظمة لحماية الأمن وحفظ السلام في عدد من مناطق التوتّر، مع التذكير بأهمية تعزيز التعاون والشراكة لكسب هذا الرهان في مختلف مناطق التوتّر بالعالم.

ولم يخف بعض المتدخلين تخوفاتهم بشأن واقع التسلّح في عالم اليوم، رغم طيّ صفحات الحرب الباردة، وأكّدوا على ضرورة انخراط الولايات المتحدة وعدد من القوى الدولية الكبرى في كسب هذا الخيار عبر مبادرات جادة.

ونال موضوع "الانسحاب" الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط ومحيطها (أفغانستان والعراق وسوريا...)، قدرا من الاهتمام والنقاش، وتضاربت الآراء بشأنه، بين من اعتبر الأمر مجرّد مناورة تستهدف إعادة ترتيب الأوراق من جديد، في أفق التحضير لتدخلات ناعمة أكثر نجاعة، وإلى استنزاف بعض القوى الإقليمية والدولية كالصين وروسيا.. بإقحامها في قضايا وملفات مكلفة.. وبين من اعتبر أن الأمر خيارا جادّا يحيل إلى الاقتناع بكلفة هذا الانتشار، وبين من اعتبره نتاجا طبيعيا لضغوطات باشرتها بعض الدول، وتحركات عدد من الجماعات المسلّحة في المنطقة.

مجلس الأمن.. وسؤال الإصلاح

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

يحتـل مجلـس الأمن مكانة بارزة ضمن الأجهزة الرئيسـية للأمم المتحدة، ذلـك أن الميثاق خوله اختصاصات وسـلطات واسعة في سبيل تحقيق السـلم والأمن الدوليين، فهو الذي يحظى بسلطة الإقرار بالحالات المهددة أو المخلة بالسـلم والأمن الدوليين أو وقوع حالات العدوان، كما يحتكر سـلطة اسـتعمال الوسـائل الزجرية لمواجهة القائمين بهذه الأعمال؛ سواء في شقها المتعلق باستعمال القوة العسكرية أو بإعمال الضغوط الاقتصادية والسياسية.. الأخرى، كما أن قراراته تتميز بقيمتها القانونية وقوة نفاذها.

وخلافـاً للجمعية العامة للأمـم المتحدة التي يكون التمثيل فيها متاحاً لكافـة أعضاء الأمم المتحدة على قدم المساواة؛ يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً؛ خمسة منهم دائمون (الصين الشعبية، وفرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وروسيا) ويملكون حق الاعتراض، وعشرة غير دائمين؛ يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة بصفة دورية ولا يملكون هذا الحق.

تتنوع السـبل التي يعتمد عليها المجلس في سـياق تسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين؛ بين إعمال مقتضيات التسـوية السـلمية، أو تدبيرها بشـكل زجري؛ وبخاصة إذا ما تم تكييف النزاع من قبل هذا الجهاز بموجب المادة 39 من الميثاق، باعتباره يهدد السلم والأمن الدوليين أو يخل بهما أو باعتباره عملاً عدوانياً.

ألقت ظلال الحرب الباردة على هذا الجهاز، وأسهمت بشكل كبير في عرقلة مهامه، الأمر الذي حال دون تطبيق نظام الأمن الجماعي رغم وجود حالات دولية خطيرة؛ بفعل الإقبال المكثف على استعمال حق الفيتو، وهو ما حدا بالأمم المتحدة إلى البحث عن سـبل جديدة لتجاوز شلل المجلس، ويتعلق بتطوير وتدعيم دور الجمعية العامة في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين؛ عبر تبني الجمعية ذاتها لقرار "الاتحاد من أجل السلم" عـام 1950، والـذي يتيح لها تحمل التزامات الأمـم المتحدة المرتبطة بالمحافظة على السـلم والأمن الدوليين في حالـة عجز المجلس عن أداء واجباته المتعلقة بهذا الشـأن؛ جراء اسـتخدام أعضائـه الدائمين لحق الاعتراض (الفيتو)، إضافة إلى إحداث عمليات لحفظ السلام في مناطق مختلفة من أرجاء العالم.

وإذا كانـت الظرفيـة الدولية التي تمخضت عن نهايـة الحرب الباردة، وما تلاها من انفـراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسـاحة الدولية، قد سـمحت بتفعيل هذا الجهاز بعد زهاء نصف قرن من الجمود، فإن الممارسة الدوليـة ومـن خلال مقاربـة المجلس للعديد من المنازعـات والقضايا الدولية، أثبتت بما لا شـك فيه أن هذا التفعيـل تم بشـكل منحرف وعلى حسـاب مقومات المشروعية الدولية، وكشـفت عن مكامـن خلل قانونية وسياسية في هذا الجهاز، فقد تميز تدبير المجلس لمختلف الأزمات الدولية بالانتقائية تارة والانحراف تارة أخرى. فهناك منازعات وأزمات تدخل فيها بشكل فعال، وأخرى بشكل منحرف، بينما بقيت قضايا أخرى على الهامش ومهملة من جانبه؛ كما هو الشـأن بالنسـبة للقضية الفلسـطينية، وهو ما يبرز مـدى ارتباط هذه التحركات بمصالح القوى الدولية الكبرى داخل المجلس.

ولعـل هـذا ما بلور رأياً قوياً ما فتئ يدفع باتجاه المطالبة بإصلاح المجلس ضمن رؤية إصلاحية شـاملة للأمم المتحدة، بصورة تسـمح بخلق قدر من التوازن والتكامل في عمل أجهزة المنظمة؛ وبتطبيق المشروعية الدولية بصفة موضوعية وسليمة؛ تنسجم وحجم التحديات والمتغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي.

ذلك أن تشكيلته الحالية تعكس في واقع الأمر موازين القوى التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية؛ في حين؛ هناك مـن طالب بإحداث جيش مسـتقل تابع للمنظمة؛ وبإلغاء حق النقض(الفيتـو) والعضوية الدائمة، باعتبارهما يتناقضان مع مبدأ المساواة في السيادة الذي أكد عليه الميثاق•

هل تفتح قضية اللاجئين باب التدخل الإنساني في سوريا؟

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

على امتداد سنوات عدّة بعد اندلاع الثورة السورية؛ ظل النقاش المهيمن في الأوساط السياسية والأكاديمية والإعلامية يتمحور حول الخلفيات والتداعيات العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للصراع.. فيما تم تغييب جانب على قدر كبير من الأهمية؛ وهو المتعلق بالإشكالات الإنسانية الخطيرة التي خلفتها الأزمة.

فبين نظام سياسي - عسكري لا يعرف سوى القتل والدمار في سبيل الاستمرار في الحكم؛ وجماعات مسلحة التعشت في خضم الصراع وتعقده وتنحو إلى الترويع والتطرف والقتل؛ ومحيط إقليمي ودولي عاجز أحيانا ومتهافت أحيانا أخرى؛ ظلّ المواطن السوري هو الضحية الذي يكابد المعاناة والآلام وسط الدمار..

لم تنفع مختلف المبادرات السلمية التي قادتها العديد من الأطراف الإقليمية؛ كما هو الشأن بالنسبة لجامعة الدول العربية؛ أو الدولية في إطار الأمم المتحدة التي تعرضت مصداقيتها لمزيد من التآكل. فيما ساد منطق المصالح الضيقة في تعاطي القوى الدولية الكبرى مع الأزمة؛ بين الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الراغبة في إسقاط نظام الأسد؛ وبين روسيا التي تراهن على بقاء النظام السوري كواجهة استراتيجية بالنسبة لها..

يشير تطور الملف السوري؛ إلى ضعف المحدد الدولي في حسم الصراع ودعم الحراك؛ مقارنة مع ما كان عليه الأمر في تجارب دولية حديثة؛ كما هو الشأن بالنسبة للديمقراطيات الصاعدة في أوربا الشرقية؛ حيث لعب المحيط الدولي والغربي على وجه الخصوص دورا حاسما في دعم التحول؛ عبر تحريك الآليات الدبلوماسية والزجرية كسبيل للضغط على النظم الديكتاتورية؛ وتعزيز المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتقنية الداعمة للحكومات الناشئة.

مع اشتداد العنف في سوريا؛ وتعقّد الأوضاع الأمنية والاجتماعية؛ وعدم بروز حل واضح في الأفق للأزمة؛ تزايد عدد اللاجئين السوريين نحو مناطق مختلفة من العالم.

وجدت بعض الدول المجاورة كتركيا والأردن ولبنان؛ نفسها في مواجهة تداعيات الظاهرة لوحدها في بداية الأمر؛ حيث ترافق ذلك مع تعتيم دولي عن الإشكالات الإنسانية التي تترتب عن الظاهرة. وتحت وقع ارتفاع حدة العنف في البلاد؛ فرّ أكثر من أربعة ملايين سوري نحو الخارج، أي ما يقارب سدس عدد السكان، ووجدت العديد من الدول الأوربية نفسها أيضا أمام وضع إنساني لم يعد يحتمل الصمت والتماطل؛ بعد تدفق عدد كبير من طالبي اللجوء على التراب الأوربي؛ ليكشف الأمر زيف الادعاءات الأوربية المرتبطة باحترام حقوق الإنسان؛ بعدما طغى الهاجس الأمني على حساب المعاناة الإنسانية؛ في التعامل مع الموضوع.

ورغم نزوع بعض الدول الأوربية نحو استقبال آلاف اللاجئين السوريين؛ كما هو الشأن بالنسبة لألمانيا؛ ضمن مبادرات إنسانية محمودة؛ يطرح السؤال حول ما إذا كانت القوى الغربية الكبرى ستتجه نحو معالجة أصل الأزمة بدل الانكباب على التعامل مع تداعياتها ومخلفاتها فقط؛ ومن ثم الدفع باتجاه إعمال تدخل إنساني صارم في سوريا تقوده الأمم المتحدة؛ يسمح بحسم الصراع ومساعدة الشعب السوري في تجاوز الوضع المأساوي..

من المعلوم أن مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول استعملا كذريعة وغطاء لارتكاب الأنظمة المستبدة لجرائم خطيرة في حق شعوبها، غير أن تنامي الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، أصبح للفرد أهمية كبرى مع تعزيز الحماية الدولية لحقوق الإنسان من خلال مجموعة من الاتفاقيات الدولية وبروز عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بهذا الشأن، بالإضافة إلى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية.

والواقع أن التدخل الإنساني في سوريا؛ يمكن أن يشكل عاملا رادعا للنظام السوري؛ وللأنظمة المستبدة التي تفكر في تحدي إرادة الشعوب وتوقها للتغيير في مناطق مختلفة.

الحوكمة الأمنية وأزمات اليوم

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

تحيـل الأزمـة الدولية إلى وجود تهديد أو اضطراب أو خلل واضح في العلاقات بين الدول؛ جراء عوامل داخلية أو خارجية؛ يطرح حالة من التوتر والارتباك والخوف من إمكانية خروج الأمور عن نطاق التحكم والسيطرة.

تتميـز الأزمـات الدولية في عالم اليوم بالتعقيد والتشـابك من حيث أسـبابها أو تداعياتها والتسـارع على مستوى مخاطرها وتطورها؛ الأمر الذي يفرض التعامل معها بقدر كبير من الكفاءة والعلمية والانفتاح؛ بعيدا عن المقاربات السطحية والسبل العشوائية المكلّفة.

تنحـو إدارة الأزمة إلى احتواء هذه الأخيرة؛ ومنع تطورها وإلى الحدّ من تداعياتها؛ بل والاسـتفادة منها في المستقبل، ولذلك يعتبر الكثير من الخبراء والباحثين أن هذه التقنية هي فنّ وعلم في نفس الآن؛ لكونها تجمع بـين الخبرة والكفاءة العلمية من جهة؛ والإبداع بما يعنيه من اجتهاد ومبادرة وتدخّل في الوقت المناسـب من جهة أخرى.

ظهر مصطلح الحوكمة ضمن خطابات البنك الدولي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي؛ في أعقاب أزمة التنمية في بلدان نامية بإفريقيا وغيرها؛ قبل أن يتم تداوله من قبل العديد من المنظمات الدولية وفي أوساط الباحثين والخبراء وصانعي القرارات.

والحوكمـة هي أسـلوب حديث للإدارة؛ يعني القطاعـين العام كما الخاص؛ وقد تـم تداوله خلال العقود الأخيرة في مجالات التنمية، وهو يحيل إلى للتدبير الرشيد والانضباط؛ وتجاوز الانفلات. وهناك من يطلق عليها الحكامة الجيدة أو الحكم الرشـيد أو الحكمانية أو الإدارة الرشـيدة.. وللمصطلح مضامين ودلالات اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية وإدارية وأمنية..

وينبني المفهوم على مجموعة مقوّمات؛ كالشفافية والتخطيط الاستراتيجي وتعبئة الإمكانات المتاحة؛ وعلى التشارك المبني على انخراط الكفاءات في هذا التدبير والحرص على الاستفادة من إمكانياتها؛ بهدف التوصل إلى نتائج مرضية تستجيب للحاجات المطروحة؛ وتحقّق الأهداف المرسومة بشكل جيدة.

أما الحوكمة الأمنية فهي ترتبط أساسا بمجمل التدابير والسياسات المتّصلة بالمجال الأمني؛ والتي تسعى إلى الموازنة بين متطلبات تحقيق الأمن بكل مقوماته وأبعاده؛ وضمان اسـتقرار الدولة من جهة؛ وخدمة المواطن وحمايته وحفظ ممتلكاته واحترام حقوقه وحرياته من جهة أخرى..

تنحـو الحوكمـة الأمنية إلى المسـاهمة في دعم التنمية وتعزيز السـلام عبر توفير مناخ الاسـتقرار وتأمين المعاملات والعلاقات المختلفة.. كما تتصل أيضا باعتماد سبل التواصل والدبلوماسية والمرونة والفعالية في إدارة المخاطر والأزمات؛ والتعاطي معها بأسلوب علمي واستراتيجي مبني على التخطيط والاستشراف والتوقّع..

تعقدّت الأزمات الدولية في السـنوات الأخيرة؛ بالصورة التي أضحى معها اعتماد حكامة أمنية؛ تسـتحضر النجاعـة في أدواتها ومراميها؛ وتحترم حقوق الإنسـان التي أصبحت تحتـل مكانة بارزة ضمن الخطاب الدولي ويشكل احترامها مؤشرا من مؤشرات تقييم تطوّر وتقدم الدول وشرعية الأنظمة؛ أمرا ملحّا.

وتشـير الممارسـات الدولية الحديثة إلى اقتران التحول الديمقراطي في العديد مـن البلدان؛ بإصلاح القطاع الأمني واعتماد الحوكمة في تدبير شؤونه، كما أن طبيعة التهديدات المنفلتة والعابرة للحدود التي يعرفها عالم اليوم؛ تسـتدعي الاجتهاد على طريق بلورة سـبل أكثر نجاعة ومصداقية في التعاطي مع هذه الأزمات في إطار من التنسيق والتعاون الدوليين.

فبعـد أن ارتبط مفهوم السـلم والأمـن الدوليين خلال فترة الحـرب الباردة بتلك الحالة التـي تغيب فيها الصراعات والمواجهات العسكرية، بما تعنيه من تركيز على خطر وحيد يحكمه الهاجس العسكري؛ التفت العالم مع سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار جدار برلين إلى مخاطر أخرى غير عسكرية لا تقل في خطورتها وأهميتها عن النزاعات العسـكرية؛ مما جعل مدلوليهما يبدوان في هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية أكثر توسـعا وشمولا.

مخاطر الإرهاب في عالم اليوم

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

أعادت العمليات الإرهابية الخطيرة التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس يوم 13 نوفمبر 2015 مسار الجهود الداخلية والدولية لمكافحة الإرهاب إلى الواجهة بقوة؛ بعدما تأكد أن الإرهاب الدولي هو في تمدد مستمر؛ وأن تبعاته ومخاطره تسائل المجتمع الدولي برمته.

يعد العنف بمختلف مظاهره من أقدم الظواهر المنتشرة في المجتمعات الإنسانية التي يعتبر الصراع أحد أهم سماتها، وقد تنامت ظاهرة الإرهاب في الساحة الدولية بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة، سواء من حيث مظاهرها أو على مستوى النطاق الذي تجرى فيه أو بالنسبة لعدد المنظمات التي تمارسها.

ورغم الجهود الداخلية والدولية التي بذلت للحد من هذه الظاهرة إلا أنها لم تأت بنتائج كافية، وما تنامي العمليات الإرهابية على امتداد مناطق مختلفة من العالم؛ إلا دليل على ذلك.

إن الإرهاب هو مظهر من مظاهر العنف الذي يتفشى في المجتمعات الدولية أو في المجتمع الداخلي, وعلى الرغم من تنامي خطورته التي لا يختلف بشأنها اثنان، فإن وضع تعريف دقيق وقار له واجهته عدة صعوبات ومشاكل تحكمت فيها الخلفيات الإيديولوجية والمصلحية والمذهبية سواء بالنسبة للباحثين أو المفكرين وكذا بالنسبة للدول، وهذا ما أثار عدة إشكالات وصعوبات عند تصنيف الإرهاب أو عند تحديد إطار قانوني واتفاقي وإجرائي لمكافحته.

تزايدت مخاطر الإرهاب خلال العقود الأخيرة، فبعدما كانت العمليات الإرهابية تتم وفق أساليب تقليدية وتخلف ضحايا وخسائر محدودة في الفئات والمنشآت المستهدفة, أصبحت تتم بطرق بالغة الدقة والتطور مستفيدة من التكنولوجيا الحديثة؛ وأضحت تخلف خسائر جسيمة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية؛ سواء في الأرواح أو الممتلكات والمنشآت..

واكب تنامي الظاهرة في العقود الأخيرة، تصاعد على مستوى الردود الميدانية عليها نتيجة للقصور الحاصل على مستوى الجهود الدولية الاتفاقية الواردة في هذا الشأن، وجدير بالذكر أن معظم الردود الدولية على "الإرهاب" غالبا ما تثير مجموعة من الإشكاليات القانونية والإنسانية بالنظر إلى غياب مفهوم دقيق وموحد لهذه الظاهرة..

وبإلقاء نظرة سريعة على مجمل الجهود الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، سواء في صورها القانونية والاتفاقية والميدانية الانفرادية, يلاحظ أنها اتخذت في مجملها الطابع العلاجي، أي أن المكافحة تأتي و تنصب على ما بعد الحادث الإرهابي، وحتى تلك الجهود الضئيلة المرتبطة بالمعالجة الوقائية غالبا ما تقارب الظاهرة أمنيا دون استحضار جوانب أخرى ذات أهمية.

والواقع أن مواجهة الإرهاب تتطلب بلورة أساليب ناجحة وفعالة تقف على مسبباته في أشكالها المتباينة والمتعددة؛ للوقاية منه؛ قبل الخوض في علاجه بأشكال زجرية وأمنية بما قد يزيد من تفاقمه وتطوره؛ ذلك أن التجارب الدولية المرّة في هذا الخصوص (أحداث 11 سبتمبر- أيلول 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية..) أكدت بالملموس أن أي إجراء أمني مهما توافرت له الإمكانيات البشرية والتكنولوجية والمادية لا يمكنه الحدّ من الظاهرة، بعدما أصبح القائمون بهذه الأعمال يطورون آلياتهم ووسائلهم ويستغلون وبتحايل كبير أضيق الفرص والفجوات لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية.

إن العوامل المغذّية للإرهاب الدولي متعددة ومتشابكة ومعقّدة في آن واحد، تتنوع بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني وتربوي.. داخلي وخارجي.. والمقاربة القانونية والعلاجية - وعلى أهميتها- تبقى ناقصة ما لم يتم التعاطي مع الظاهرة بقدر كبير من الشمولية..

يتطلب التعاطي مع الظاهرة وضع استراتيجية ناجعة في هذا الصدد؛ تقوم على السعي للحدّ من الصراعات والنزاعات في مختلف مناطق العالم؛ واعتماد مقاربة شمولية في إطار من التنسيق والتعاون الدوليين، تقف على المسببات والدوافع الحقيقية للظاهرة في شتى أبعادها وتجلياتها النفسية والاجتماعية والتربوية.

الأمن البيئي في عالم متشابك

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

تزايد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة؛ وبأهمية حمايتها من التلوث ومختلف المخاطر والتهديدات التي تحيط بها في أشكالها المختلفة.

فقد اعتمد اتفاق باريس الأخير حول تغير المناخ والذي شارك فيه ممثلو أكثر من 190 دولة؛ اتفاقا هاما يقضي بتحويل الاقتصاد الدولي من الاعتماد على الغاز الأحفوري خلال العقود القادمة؛ والسعي للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض.

إن تحقق الأمن الدولي لا يقوم على عنصر وحيد؛ فخلال فترة الحرب الباردة التي تميزت بتوترها على مختلف الواجهات، ارتبط المصطلح بتلك الحالة التي تغيب فيها الصراعات والمواجهات العسكرية، بما يعنيه ذلك من تركيز على خطر وحيد يحكمه الهاجس العسكري.

غير أنه مع انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة؛ التفت العالم إلى مخاطر أخرى غير عسكرية لا تقل في خطورة كالأمراض الخطيرة العابرة للحدود؛ والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي وتلوث البيئة..؛ ممّا جعل مدلول الأمن يبدو في هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية أكثر شمولية واتساعا.

وهكذا تزايد الوعي الدولي بالعناصر المشكلة لهذا المفهوم من أمن عسكري وروحي وغذائي ومائي وقضائي وبيئي.. وبالتكامل القائم بين مختلف هذه المكونات.

أضحى نشاط الإنسان يطرح مجموعة من الآثار والتداعيات السلبية على الأمن البيئي؛ بكل مكوناته (أنهار، ومحيطات، وجبال، وغابات وحيوانات..) بالشكل الذي يهدد المحيط البيولوجي للإنسان حاليا؛ كما بالنسبة للأجيال المقبلة.

وأمام هذه المعطيات؛ صار من الصعب تحقيق السلم والأمن الدوليين دون استحضار البعد البيولوجي الذي يفرض بلورة جهود حقيقية لتنظيم إدارة الموارد الطبيعية وعقلنة استغلالها؛ والتي غالبا ما يكون التنافس حولها مغذيا للعديد من الصراعات على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

بدأ الاهتمام الدولي بالبيئة منذ فترات مبكرة من القرن الماضي، حيث عقدت مجموعة من اللقاءات والاتفاقيات الدولية لها علاقة بالثروات الطبيعية وحسن استغلالها، غير أن هذه الجهود ظلت نسبية، وكانت أول خطوة دولية مهمة وجادة تمت في هذا الشأن هي مؤتمر «ستوكهولم» حول بيئة الإنسان سنة 1972 بإشراف من الأمم المتحدة.

وكان لحادث" تشيرنوبيل" النووي في أوكرانيا سنة 1986 الأثر الكبير في لفت الأنظار إلى مشكل تلوث البيئة؛ فهذا الحادث الخطير الذي تجاوزت تداعياته دول الاتحاد السوفيتي- سابقا- إلى باقي دول أوربا؛ أكد بما لا مجال للشك فيه أن امتداد تلوث البيئة لا يراعي الحدود السياسية أو الحواجز الجغرافية، وأسهم في نقل الاهتمام بهذا المشكل المعقد من المختبرات العلمية إلى أروقة السياسات الدولية.

رغم الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن والتي تجسّدها العديد من الاتفاقات المتعددة الأطراف؛ غير أن بنود الكثير منها لم يترجم ضمن السياسات الميدانية للدول؛ بل تحول الأمر إلى تراشق بالتهم بين الدول فيما يتعلق بالمسؤولية عن تلويث البيئة.

يعتبر اصطلاح الأمن البيئي جديدا برز على الساحة الدولية في بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ وهو يحيل إلى مجمل التدابير الاستراتيجية والشاملة التي تنحو إلى الحد من التأثيرات السلبية لتلوّث البيئة وإهدار مكوناتها؛ بما يمنع من حدوث اختلالات في نظامها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. كما ينصبّ المفهوم على مجمل الإجراءات الرامية إلى تجاوز الأضرار البيئية وفق مقاربة استراتيجية تقوم على حماية حياة ومحيط الأجيال الراهنة والمستقبليّة.

إن تحقيق التنمية والرّفاه للأجيال الحالية والمقبلة؛ لا يمكن أن يتأتّى دون الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات المحافظة على البيئة التي توفّر كل مقومات الحياة من ماء وهواء وطاقة.. للإنسان ومختلف الكائنات الحية.

تحذّر الكثير من التقارير العلمية من حجم التلوث الذي يطال البيئة بمكوناتها المختلفة؛ وتربط ذلك بالكوارث الطبيعية المتنامية التي تهدّد مقومات الحياة على الأرض؛ وهو ما يشكل ناقوس خطر يفترض معالجته بمقاربات علمية وعملية وفي سياق من التعاون والتنسيق الدوليين.

المؤسّسة العسكرية وتحوّلات "الحراك العربي"

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

طالما اعتبرت الأنظمة الشمولية؛ المؤسسة العسكرية بمثابة أساس تبني عليه وجودها وبقاءها في السلطة،حيث ظل هذا المجال غامضاً ويدبر بشكل من الانغلاق؛ الأمر الذي جعله مرتعاً للفساد والريع، وكثيراً ما انخرطت هذه المؤسسة في القضاء على المعارضين؛ بذريعة تهديدهم للاستقرار والوحدة الوطنية.

غير أن التحولات المذهلة التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي على مستوى دعم التوجهات الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان؛ لم تعد تسمح لهذه المؤسسات بالقيام بأدوار سياسية بنفس القوة التي كان عليها الأمر خلال فترة الحرب الباردة.

ففي أعقاب هذه المتغيرات؛ سعت الكثير من دول أمريكا اللاتينية التي عانت لعقود من ظاهرة الانقلابات العسكرية إلى وضع الجيوش تحت سلطة السلطة المدنية الشرعية، وعملت على الحدّ من حالة الشك التي سادت لعقود بين الطرفين.

تبرز الممارسة الميدانية أن المؤسسة العسكرية أدت دوراً كبيراً وحاسماً في مسار الحراك بالمنطقة؛ ويبدو أن مواقف هذه المؤسسة؛ تتحكم فيها توجهات السلطة الحاكمة ومواقفها من الحراك. ففي تونس كان للمؤسسة دور محوري في رحيل الرئيس السابق "بن علي" وتأمين مرحلة الانتقال الذي قادته الفعاليات السياسية والنقابية في البلاد؛ بعدما اختارت حماية المؤسسات وتأمين الانتخابات واحترام إرادة الشعب.. بما سمح بتجنيب البلاد الدخول في متاهات العنف.

وفي مصر؛ كان للمؤسسة العسكرية أيضاً دور أساسي في رحيل الرئيس «حسني مبارك» ودعم الاستقرار بالبلاد؛ ولا زال دوره قائماً فيما يتعلق بتدبير مرحلة ما بعد سقوط حكم الإخوان..

وتنطوي الحالة الليبية على تعقيدات كبرى؛ بالنظر إلى أن البلاد كانت تفتقر إلى مؤسسة عسكرية حديثة على عهد نظام «القذافي»؛ حيث أدت الكتائب العسكرية الموالية لهذا الأخير وأسرته دوراً خطيراً في الهجوم على الثوار؛ مما خلف أوضاعاً إنسانية كارثية، الأمر الذي عقّد كثيرا عملية التحول التي ازدادت خطورة مع تسرب الأسلحة وانتشارها بين مختلف الميليشيات والفصائل..

وفي سوريا واليمن زجّت الأنظمة بالجيوش في مغامرات خطيرة تحكّمت فيها اعتبارات وولاءات طائفية وقبلية وشخصية أحيانا؛ ساهمت في تعقّد الأمور وتطوّرها نحو الأسوأ..

ولا تخفى المخاطر التي تحيط بالتجربة السورية؛ بالنظر إلى التكوين الطائفي للمؤسسة العسكرية وتداخل مهامه العسكرية مع السياسة، مما جعل منه آلية لخدمة الأجندة السياسية للنظام القائم؛ على مستوى مواجهة المعارضين والمحتجين بصورة أكثر عنفاً خلّفت تداعيات إنسانية كارثية..

تباينت المواقف بشأن الأدوار التي يفترض أن تتحملها المؤسسات العسكرية في هذه المرحلة المفصلية من التاريخ السياسي لدول الحراك؛ بين من طالب بحيادها الكلي عن اللعبة السياسية والاستئثار بحماية أمن الدولة والأفراد وتأمين التحول السلمي نحو الديمقراطية؛ وبين من أكّد أهمية تدخلها، ولو بصورة مرحلية،لصدّ مختلف التيارات والفصائل الهدّامة؛ وحماية الديمقراطية من الهيمنة والتحكّم والفوضى في مرحلة تتسم بضعف مختلف القنوات الوسيطة من أحزاب سياسية ونقابات..

وتؤكد الحالة العراقية خطورة انهيار مؤسسة الجيش في مجتمعات يطبعها التنوع المذهبي والثقافي..كما تبرز التجارب السياسية الدولية أن هذه المؤسسة لعبت أدوارا مرحلية بنّاءة في دعم الانتقال في عدد من الدول الديمقراطية الحديثة في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية..

إن المراهنة على الجيوش في هذه الفترة التي تمر بها العديد من دول المنطقة لا ينبغي أن يتجاوز حدود دعم المرحلة الانتقالية؛ عبر توفير الشروط اللّازمةلبناء دول مدنية تتسع لمختلف التيارات والمكونات؛ علاوةعلى اعتماد الحوكمة الأمنية باعتبارها تمثّل إحدى المرتكزات التي تحولدون حدوث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛وإحدى العوامل التي تدعم شروط التنمية الإنسانية والممارسة الديمقراطية•

المأزق الليبي بين الإرهاب والتدخل الدولي

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

تحتضن ليبيا بين جنباتها إمكانات بشرية وطبيعية مذهلة؛ على امتداد موقع استراتيجي متميز؛ لم ينعم بالاستقرار منذ رحيل نظام القذافي.ويبدو أن هناك العديد من الإشكالات التي أسهمت في تعقّد الوضع، فعلاوة عن الفراغ المؤسساتي المرتبط بغياب مؤسسات للدولة الحديثة؛ أحدث تسرّب الأسلحة إلى مختلف الفصائل والميليشيات؛ حالة من التوتر والانقسام داخل المجتمع؛ فيما استثمرت الكثير من الجماعات المسلحة التي تعرضت خلال السنوات الأخيرة لضغوطات دولية وإقليمية كبيرة؛ هشاشة الأوضاع الأمنية في هذا البلد المغاربي؛ لتتمدّد وتنتشر من جديد؛ بما يشكل تهديداً للمنطقة برمتها..

عمّت حالة من الأمل في الأوساط الليبية والدولية عقب مصادقة الفرقاء المتصارعين على اتفاق «الصخيرات» بالمغرب؛ بعد مفاوضات طويلة وشاقة؛وقد جاء الاتفاق في مرحلة وصلت فيها الأوضاع الليبية إلى حد لا يطاق من التوتّر؛ على المستوى الأمني والاجتماعي والسياسي..

فهذا الاتفاق الذي رعته الأمم المتحدة وخلّف ارتياحاً كبيراً في أوساط المجتمع الليبي بمختلف أطيافه؛ ورحبت به مختلف القوى الإقليمية والدولية؛ ينطوي على أهمية كبرى؛ بالنظر إلى مضمونه الذي يحرص على وحدة الصفّ الليبي وبناء المؤسسات بشكل تدريجي؛ ولكونه يجسد أرضية متينة وبداية توافقية لحل مستدام للأزمة.

غير أن هذه الآمال سرعان ما تبخّرت من جديد؛ بفعل التضارب الكبير الحاصل بين الفرقاء؛ بصدد تطبيق مقتضيات الاتفاق على أرض الواقع من جهة؛ وإصرار البعض على رفضها تماماً..

وأمام معادلة صعبة؛ أحد جوانبها يحيل إلى استمرار الارتباك والتوتر وما يتعلّقبه من صراعات وانقسامات مكلّفة؛ والآخر إلى وجود اتفاق بنّاء يمكن أن يشكل بداية لا نهاية لحل يسهم في بناء دولة تتسع للجميع، لم يعد رهان الاستقرار في ليبيا داخلياً فحسب؛ بل أضحى إقليمياًودولياً..

تؤكد التقارير الواردة من ليبيا حجم الاستياء الذي يشعر به المواطن بفعل تصاعد الاقتتال وتعقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية؛ وغياب رؤية استراتيجية واضحة تخرج البلاد من مأزق الاضطراب الذي ظلت تعانيه على امتداد أكثر من خمس سنوات..

فيما أضحى البلد عرضة لنشاط الكثير من شبكات الهجرة السرية والتهريب بمختلف أشكاله؛ ووجهة مفضلة للكثير من الجماعات المسلحة التي استفادت بدورها من السلاح الليبي المسرّب ومن غياب سلطة مركزية قادرة على إقرار الأمن..

وأمام تصاعد المخاطر الجدّية التي تفرضها هذه التحديات الأمنية؛ تزايدت مخاوف الدول المغاربية ونظيرتها الأوربية بالضفة الشمالية للمتوسط من إمكانية استهدافها من قبل الجماعات المتطرفة التي تضم في صفوفها عدداً من المتشددين المنحدرين من بلدان المنطقة وغيرها؛ ولاسيما أنهذه الجماعات، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تمكنت في الآونة الأخيرة من السيطرة على مناطق حيوية وغنية في البلادبعد التضييقات والضربات التي تلقتها في المدة الأخيرة داخل كل من العراق وسوريا..

إن تأخر الليبيين في تطبيق بنود اتفاق الصّخيرات ميدانياً؛ في إطار من التوافق والحوار والمحافظة على وحدة البلاد؛ يضع ليبيا بين خيارين كلاهما مرّ؛ أولهما؛ تهافت الجماعات المسلحة على المنطقة؛ بما يعنيه ذلك من إدخال البلاد في دوامة من التطرف والعنف، وثانيهما؛ إعمال تدخل عسكري تقوده بعض القوى الدولية الكبرى كإيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بذريعة وقف تمدّد «داعش» ومكافحة الإرهاب؛ وهو ما يعني في كلتا الحالتين إدخال ليبيا والمنطقة برمتها في متاهات غير محسوبة العواقب..

وأمام هذه المعطيات؛ تتحمل القوى الليبية مسؤولية تاريخية جسيمة تقتضيالحذر واليقظة واستحضار المصالح العليا لليبيا موحدة ومستقرة؛ خدمة للأجيال القادمة ولأمن المنطقة بعيداً عن الاعتبارات الضيقة الآنية•

دبلوماسيّة المدن

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

على امتداد التاريخ الإنساني أدت مدن بعينها أدواراً حضارية وثقافية مهمة؛ كان لها الأثر الكبير في تعزيز التواصل والحوار بين مختلف الشعوب.. ونذكر في هذا السياق أثينا وروما والقيروان وفاسوقرطاجنة..

لقد تزايدت أهمية المدن في الوقت الراهن؛ مع تطور الديمقراطية المحلية؛ وتعاظم المهام والتحديات الملقاة على الأجهزة والنخب المعنية بتدبير هذه المدن؛ وما يفرضه ذلك من اعتماد تدبير استراتيجي قادر على خلق الثروة وتحقيق التنمية والمساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في تجلياتهما المختلفة.

تؤكّد تقارير الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم في المناطق الحضرية تضاعف ثلاث مرات منذ بداية القرن العشرين إلى حدود سنوات التسعينيات من القرن المنصرم. كما ارتفعت نسبة المدن المليونية التي تحتضن أكثر من خمسة ملايين نسمة على امتداد مناطق مختلف من العالم ؛ وأضحت إسهامات المجال الحضري في اقتصاديات الدول أكثر قوة وأهمية بالنظر لتطور الصناعات والأنشطة الخدماتية المختلفة.. مقارنة بما كان عليه الأمر في الماضي.. فيما تشير الإحصائيات إلى أن هناك مدناً عالمية كما هو الشأن بالنسبة ل"سيول" و"ساو باولو".. تضاهي بمقوماتها البشرية والاقتصادية.. إمكانات بعض الدول نفسها..

أضحى الخيار اللامركزي من أبرز السمات التي تميز الأنظمة السياسية والإدارية الديمقراطية المعاصرة؛ فهو وسيلة مثلى لإشراك الساكنة في تدبير شؤونهم، كما أنه يمثّلآلية لتخفيف أعباء الدولة المتزايدة؛ ونهج سياسة القرب ودعم الديمقراطية المحلية..

إن المجال الدبلوماسي هو شأن سيادي تمارسه الدول؛ غير أن تشابك العلاقات الدولية وتعدد الفاعلين ؛ وتعقد المصالح والقضايا والأزمات الدولية.. وتعدد القنوات المؤثرة في توجهاتها؛ وضع السياسة الخارجية للدول أمام محك حقيقي فرض عقلنة أكبر ومشاركة أوسع في صياغة القرار الخارجي بالشكل الذي يضمن نجاعتها وعقلنتهاودمقرطتها وتحقيقها للأهداف والمصالح المتوخاة.. وهو ما أتاح بروز الدبلوماسية الموازية التي تقودها مختلف الفعاليات من أحزاب ومجتمع مدني وجامعات وجماعات محلية..

إن وظيفة السياسة الخارجية للدول لم تعد مقتصرة على نسج وتعزيز العلاقات التقليدية بين الدول؛ بل أصبحت تحمل على كاهلها مسؤوليات جساماً؛ ترتبط بتدبير الأزمات المختلفة وجلب الاستثمارات وتعزيز المصالح العليا للدولة في جوانبها ومظاهرها المتعددة؛ بالإضافة إلى المساهمة في خدمة قضايا السلم والأمن الدوليين..

أدت الكثير من المدن الأوروبية دوراً محورياًفي تلطيف الأجواء المتوترة في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ وتعميق وتمتين العلاقات بين الشعوب الأوربية ودعم أسس الاتحاد الأوروبي وتوطيد شرعيته الشعبية؛ عبر إبرام اتفاقات التوأمة الشراكةوالتعاون..

ووعياً منه بأهمية ونجاعة التعاون بين المدن والجماعات المحلية؛أقرّمجلس الاتحاد الأوروبي عدة اتفاقيات تدعم هذا الخيار؛ حيث صادقت دول المجموعة الأوربية على اتفاقية مدريد بتاريخ 21 مايو 1986 التي شكلت إطاراً قانونياً يضفي طابعاً من الأهمية والشرعية على مختلف الاتفاقات المبرمة في هذا الصدد؛وتوالت الاتفاقيات المبرمة في هذا الصدد؛ومنها اتفاقية روما بين إيطاليا وفرنسا سنة 1993 واتفاقية بايون بين فرنسا وإيطاليا لسنة 1995؛ كمابادرت مجمل دول الاتحاد إلى تأطيره (التعاون بين المدن) قانونياً وتفعيله ميدانياً..

لم تعد إسهامات المدن في دعم السياسة الخارجية للدول مقتصرة على أسلوب التوأمة الذي ينطوي على أهمية رمزيةتتجسد في تعزيزالتضامن الإنساني والتبادل الثقافي وترسيخ ثقافة الحوار والتواصل؛ بل تطوّر الأمر إلى إعمال اتفاقات الشراكة والتعاون في علاقتها بنقل التكنولوجيا والتجارب والخبرات وإحداث المشاريع المختلفة وتشبيك المصالح المختلفة.

وأمام التردي الذي أصاب النظام الإقليمي العربي وتصاعد حجم الأزمات والصراعات في المنطقة؛ واهتزاز صورة العرب والمسلمين في الخارج؛ يمكن لدبلوماسية المدن أن تؤدي أدواراًمهمة على مستوى تجاوز حالة الاحتقان التي تطبع المنطقة؛ والسعي لترسيخ صورة مشرقة تدعم الحوار والتواصل الإنسانيين.

الإرهاب النووي بين الأسطورة والحقيقة

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

عندما تفكّك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ ودخول عدد من دويلاته السابقة في صراعات سياسية وأزمات اقتصادية واجتماعية؛سادت مخاوف حقيقيةمن إمكانية سقوط جزء من أسلحة الدمار الشامل التي كان يمتلكها الاتحاد المنهار في أيدي شبكات التهريب والجماعات الإرهابية.

وقد زادت مخاطر توظيف أسلحة من هذا النوع من قبل هذه الجماعات؛ مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية؛ عندما تمّ تحويل طائرات مدنية في الجو إلى ما يشبه صواريخ موجهة نحو أهداف استراتيجية؛ لم تستطع أقوى الجيوش والمخابرات الدولية الحيلولة دون وقوعها..

وقد سبق لمجلس الأمن في قراره 1540 لسنة 2004 أن عبّر عن قلقه الكبير إزاء التهديدات التي أصبح يطرحها الإرهاب؛ وما يتصل بذلك من حيازة جهات غير تابعة للدول لأسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية ووسائل إيصالها؛ أو استحداث تلك الأسلحة والوسائل؛ أو الاتجار بها أو استعمالها..

وتشير الممارسة إلى أن الجماعات الإرهابية نجحت إلى حدّ بعيد في توظيف التكنولوجيا وتقنيات الاتصال الحديثة على مستوى الترويج لأفكارها الهدامة والمتطرفة؛ والتواصل والتنسيق مع أعضائها في مختلف مناطق العالم؛ وتنفيذ العمليات بدقّة عالية وإلحاق الأذى الكبير بالأشخاص والمنشآت المستهدفة، بل إن الكثير من التقارير الدولية تشير إلى استخدام تنظيم "داعش" الفعلي لأسلحة كيماوية داخل سوريا والعراق..

يشكّل الإرهاب تجاوزاً لكل الضوابط القانونية والأخلاقية والدينية.. فهو سلوك يعكس تغييباً للعقل؛ وسعياً من مقترفيه إلى تحقيق الأهداف عبر كل السبل العنيفة والمقيتة.. ومن هذا المنطلق فالمقبل على عمليات انتحارية لا يمكنه التورع في استخدام كل الوسائل والسبل والتقنيات الكفيلة بإلحاق الأذى بالفئات والفضاءات والمنشآت المستهدفة.. وهو ما يحيل إلى القول بأن هذه الجماعات لن تتردّد في استخدام أية أسلحة مهما بلغت خطورتها في عملياتها في حال التمكن من الحصول عليها..

تتخوّف بعض الأوساط الدولية من إمكانية حدوث مخاطروانفلاتات تعيد للأذهان كارثة تشيرنوبيل النووية للعام 1986؛ وبخاصة داخل بعض الدول التي تملك أسلحة نووية لا تحظى بتدابير أمنية مشددة؛ كما هو الأمر بالنسبة لباكستان التي تحتضن جماعات مسلحة متطرفة..

يمكن للإرهاب النووي أن يتخذ مجموعة من الأشكال؛ أولها؛ يتعلق بتوظيف القنابل النووية الصغيرة في استهداف مناطق ومنشآت محددة، وثانيها يرتبط بالقيام بعمليات إرهابية تستهدف مفاعلات ومنشآت نووية عبر سيارات ملغمة أو طائرات "انتحارية"، أما ثالثها فيتصل باستعمال مواد مشعة على سبيل قتل عدد كبير من الأشخاص..

عاد موضوع الإرهاب النووي بقوة إلى الواجهة الدولية في الفترة الأخيرة؛ بعدما تمكنت الجماعات الإرهابية من تحقيق مجموعة من المكتسبات الميدانية من جهة؛ والتمدد داخل عدد من الدول المعروفة بأوضاعها المأزومة كسوريا والعراق والصومالوليبيا..أو في مناطق نائية معروفة بهشاشتها الأمنية والاجتماعية كما هيالحال بمنطقة الساحل الإفريقي؛ مما سمح لها باستقطاب المجندين وتدريبهم ورسم الخطط؛ بعيداً عن أعين الرقابة الأمنية..

وفي أعقاب العمليات الإرهابية التي شهدتها باريس وبروكسيل أخيراً؛ وخلفت عدداً كبيراً من القتلى والجرحى؛ قامت السلطات البلجيكية بتعزيز الإجراءات الأمنية على منشآتها النووية؛ حيث انتشرت قوات من الجيش حولها..

ووعياً بجدية المخاطر التي أصبح يطرحها موضوع الإرهاب النووي؛ شهدت واشنطن انعقاد القمة الرابعة للأمن النووي؛ التي خلصت في أشغالها إلى أهمية وضرورة تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في إطار من الشراكة؛ للوقاية والمراقبةوالحدّ من المخاطر المختلفة التي يمكن أن يلحق بالمنشآت النووية، سواء كانت بشرية أو طبيعية أو تقنية.

التنمية المستدامة في مواجهة الأزمات

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

تشير الأزمة في الدراسات السياسية والاقتصادية إلى تلك الحالة الخطيرة التي توصف بالاقتراب من خروج الأمور عن نطاق التحكم والسيطرة. وتتنوع أسباب الأزمات ما بين وجود خلل في بنيات داخلية أو دولية؛ أو وجود خلافات ومشاكل مختلفة لم تحسم؛ علاوة على تصارع المصالح وتنامي الابتزاز بين مختلف الأطراف؛ إضافة إلى الأخطاء البشرية وخرق القوانين والاتفاقيات..

غالبا ما تشكل الأزمات بؤرا لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ وانتعاش التطرف وتمدد الإرهاب..؛ وهي (الأزمات) تضع الطرف الذي يواجهها أمام هدفين أو مطلبين رئيسيين؛ الأول هو حماية المصالح والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية، والثاني هو العمل قدر المستطاع على تجنب الدخول في غمار مبادرات ومواقف مرتجلة يمكن أن تؤدي إلى خروج الأمور عن نطاق السيطرة..

وعلى الرغم من التداعيات الخطيرة التي تخلفها الأزمات والحروب على مختلف الواجهات الإنسانية والبيئية والمعمارية.. فإنها تشكل - مع ذلك- محطّة للتأمل واستخلاص الدروس والعبر من التجارب القاسية؛ واعتماد تدابير أكثر نجاعة وفعالية لمواجهة المخاطر المحتملة..

تشير الكثير من الدراسات والدراسات الأكاديمية إلى أهمية السبل الوقائية في التعاطي مع الأزمات على اختلافها؛ وهي سبل أكد عليها ميثاق الأمم المتحدة في سياق المهام التي تحظى بها هذه الأخيرة على مستوى المحافظة على السلم والأمن الدوليين؛ حيث تم التنصيص في الميثاق على مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها تحقيق هذا الهدف في علاقة ذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية وتسوية المنازعات بسبل سلمية وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها.. فيما أحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز يعكس الوعي بأهمية استحضار مدخل التنمية لتوفير الشروط اللازمة لترسيخ السلم والأمن الدوليين.

إن كلفة الأزمات باهظة بالنسبة للدول والمجتمعات؛ بما يجعلها من بين أهم العوامل المعرقلة للتنمية من حيث تكريس الفقر والبطالة والعجز الاقتصادي ومختلف المعضلات الأخرى.

وفي مقابل ذلك؛ تظل التداعيات التي تفرزها المعضلات الاجتماعية والاقتصادية خطيرة؛ على مستوى تغذية الأزمات وتوفير المناخ لانتعاش التطرف والإرهاب والسلوكيات المنحرفة..

كما لا تخفى تأثيرات الأزمات الداخلية في أبعادها البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على المحيط الإقليمي والدولي بفعل تشابك العلاقات والمصالح بين الدول في عالم اليوم.

منذ تأسيسها سنة 1945 في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ جعلت الأمم المتحدة من تحقيق السلم والأمن الدوليين أهم أولوياتها؛ عبر سبل زجرية تتصل بتدخلات مجلس الأمن الزجرية في إطار الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؛ أو من خلال أساليب وقائية مرتبطة بدعم جهود التنمية في عدد من البلدان عبر وكالاتها المتخصصة؛ وتسوية المنازعات بشكل سلمي انسجاما مع مضامين الفصل السادس من الميثاق.

في معرض حديثه عن السّبل الدولية اللازمة الكفيلة بتحقيق السلم والأمن الدوليين؛ أكد الأستاذ "دانييل كولار"على أهمية ونجاعة التنمية إلى جانب مداخل أخرى في هذا الصدد.

ويحيل مصطلح التنمية إلى مجمل التحولات التي تطال المجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية، والسياسية؛ والاقتصادية؛ والمعرفية؛ والتقنية..، بالصورة التي توفر الشروط اللازمة لحياة أفضل؛ وبما يحقق التطور والرفاه للأفراد.. من خلال استثمار الإمكانات المتاحة بشكل جيد؛ تلبية للحاجات المطروحة في الحاضر والمستقبل.

أضحى كسب رهان التنمية أكثر ضرورة وإلحاحا في ظل المخاطر المتنامية الدولاتية (مصدرها الدول) منها وغير الدولاتية التي تهدد السلام العالمي من قبيل التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب..، ولذلك لم تعد معارك اليوم متوقفة على مواجهة المخاطر العسكرية فقط؛ بل هي مفتوحة أيضا ضد الفقر والجهل والتطرف..؛ والاستثمار في كل ما يعود بالنفع على الإنسان ومحيطه.

العلاقات الدولية وأسطورة «الأنسنة»

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

قبل بضعة أسابيع (مايو 2016) انعقدت بمدينة إسطنبول التركية وبمبادرة من الأمم المتحدة؛ القمة العالمية الأولى حول العمل الإنساني؛ بمشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات؛ ومجموعة من الأكاديميين وممثلي المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني..

شكل اللقاء مناسبة لمناقشة إمكانية تطوير السياسات العالمية على مستوى تقديم المساعدات الإنسانية ومواجهة الحالات الطارئة في هذا الصدد؛ وبلورة سبل أكثر نجاعة للتعامل مع مختلف الأزمات الإنسانية المتزايدة؛ وجعل العمل الإنساني منسجما مع التحديات والمخاطر الراهنة..

جاء انعقاد القمة في مرحلة تنامت فيها المعاناة الإنسانية على مختلف الواجهات.. من حيث انتشار النزاعات العسكرية على امتداد مناطق مختلفة من العالم وبالمنطقة العربية على وجه الخصوص؛ وتزايد حدّة الهجرة واللجوء تحت ضغط الحروب والصراعات الداخلية والكوارث الطبيعية.. وبحثا عن فضاءات أكثر أمنا واحتراما لحقوق الإنسان..

وتشير الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن حوالي 218 مليون شخص يعاني سنويا من الكوارث الطبيعية التي تترتب عنها كلفة باهظة على الاقتصاد العالمي تتجاوز ثلاثمائة مليار دولار؛ فيما تظل النزاعات العسكرية مسؤولة عن أكثر من 80 بالمائة من الأزمات الإنسانية المنتشرة في العالم..

ورغم أهمية اللقاء الذي نفض غبار النسيان عن قضية حيوية تهم الإنسانية جمعاء؛ إلّا نتائجه جاءت دون المستوى؛ وأقل بكثير مما كانت تنتظره مختلف المنظمات الدولية..

عند تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام 1945 في أعقاب حربين عالميتين مدمرتين؛ كان الهاجس الإنساني حاضرا ضمن الميثاق الأممي الذي جعل من أهم أهداف المنظمة حماية حقوق الإنسان.. وأحدث مجلسا اقتصاديا واجتماعيا كجهاز أممي يدعم حفظ السلم والأمن الدوليين وقائيا عبر تنمية الإنسان ومحيطه..

رغم أهمية التشريعات والمواثيق الدولية الداعمة لاحترام حقوق الإنسان في فترات السلم والحرب؛ والتي يجسدها الميثاق الأممي ومقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ في علاقة ذلك بحماية المدنيين وتقديم المساعدات لضحايا المنازعات المسلحة والكوارث الطبيعية واحترام حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء.. فإن الواقع الدولي يؤكد حجم التهميش الذي يطال القضايا الإنسانية ضمن أجندة السياسات الدولية التي تترجمها قرارات مجلس الأمن ومواقف وسلوكات القوى الدولية الكبرى.. في مقابل أولوية القضايا الاقتصادية والعسكرية والسياسية..

بعدما أرخت الحرب الباردة بظلالها القاتمة على العالم زهاء نصف قرن؛ وطغت الصراعات الإيديولوجية والعسكرية والاقتصادية.. بين القطب الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية؛ ونظيره الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي (سابقا)؛ وأهدرت الجهود والفرص في استقطاب الدول وسباق التسلح.. ممّا أسهم في شلّ مهامّ الأمم المتحدة ذات الصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين؛ وتهميش مجموعة من الأولويات الدولية كقضايا التنمية وتلوث البيئة ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.. وعمّق المعاناة الإنسانية في عدد من المناطق؛ وكرّس صورة عالم متناقض يتجاذبه شمال يعيش أوج الرّفاه؛ وجنوب يصارع من أجل البقاء..

عندما انتهت الحرب الباردة برحيل الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ ساد مناخ من الأمل في الأوساط الدولية؛ بعدما تحرّرت الأمم المتحدة وبدأت تلتفت إلى قضايا ومخاطر دولية جديدة؛ أصدر مجلس الأمن بصددها الكثير من القرارات عكست توجهات جديدة في مسار المنظمة؛ وبرز معها التدخل الإنساني والتدخل البيئي والتدخل الديمقراطي..

لكن؛ سرعان ما تبددت الأحلام؛ مع تصاعد الصراعات والحروب الداخلية التي خلفت مآس إنسانية؛ وفشل المقاربات الأممية الزجرية التي اتسمت بالانحراف تارة والانتقائية تارة أخرى؛ فيما خلفت الضغوطات الأممية على بعض الدول (فرض الحصار على العراق وليبيا..) تداعيات إنسانية خطيرة.. وكشفت تطورات قضية اللجوء في الفترة الأخيرة تغييبا كليا للبعد الإنساني في التعاطي مع الظاهرة على حساب الهاجس الأمني..

يبدو أن الطريق ما زال طويلا أمام المجتمع الدولي لترسيخ علاقات دولية بحسّ إنساني؛ تدعم تحقيق التنمية؛ وتوازن بين تحقيق الأمن من جهة؛ واحترام كرامة الإنسان من جهة أخرى..

الإدارة بالأزمات.. السياق والمخاطر

ثمّــة فرق شاســع بين إدارة الأزمات كمفهوم يحيــل إلى مجمل التدابير الرامية إلى الســيطرة على الأحداث وعدم السماح لها بالخروج عن نطاق التحكم، والحد من تفاقم الصراعات والمشاكل السياسية والاقتصادية والعسكرية.. مــن جهة؛ وبــين الإدارة بالأزمات التي تتّصل بخدمة أهداف ضيقة؛ أو التمويه على الأزمات الحقيقية عبر ســبل ملتويــة ولا أخلاقيــة.. قد تصــل إلى حدّ تفتيت الدول وإطلاق الإشــاعات وإثــارة النّعرات العرقيــة والطائفية والتحريض على العنف وإرباك التحالفات والمواثيق والمعاهدات الدولية..

وكما هو الأمر بالنســبة لتقنية إدارة الأزمات التي تتطلب وجود مقومات بشرية وتقنية واقتصادية وعسكرية تدعم التحكم في مســار المشــكلات وتحول دون تمدّدها؛ فإن الإدارة بالأزمة أصبحت تستند بدورها إلى مقومات عدّة تدعمها مخرجات مراكز الأبحاث الاستراتيجية؛ وكذا الآلة الإعلامية من حيث توجيه وتعبئة الرأي العام..

لجأت الكثير من الأنظمة الشــمولية إلى توظيف تقنية الإدارة بالأزمات في إخفاء العديد من إخفاقاتها؛ وتبرير سياســاتها التعسفية والتوسعية؛ كما هو الشأن بالنسبة للنازية التي حاولت التغطية على جرائمها باختلاق أزمات وهميــة وصورية.. كما انتعشــت تقنية الإدارة بالأزمة في ظل اشــتداد الحرب الباردة؛ بعدمــا اختلقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (سابقا) العديد من الأزمات كسبيل لتحقيق أهداف خاصة..

وتشــير الكثــير من التدخلات التي باشرتهــا الولايات المتحدة ما بعد الحرب البــاردة؛ بذرائع مختلفة تراوحت بين "دعم الديمقراطية" و"فرض احترام حقوق الإنســان" أو "مكافحة الإرهاب" و"الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل".. أن هذه الدولة توظف هذه الإمكانية لتصفية حساباتها مع خصومها؛ وتحقيق مصالحها الضيّقة..

كما تؤكد الممارســة أن إسرائيل اســتطاعت بمكرها في كثير من المناســبات أن تحوّل اهتمام الرأي العام الدولي بأزمات حقيقية متصلة بتهويد القدس ومحو معالمه الإســلامية أو ببناء المســتوطنات وإقامة الجدران العازلة أو قصف الأراضي المحتلة واعتقال وإبعاد الفلســطينيين عن أراضيهــم.. نحو أزمات مصطنعة ومبتذلة ولا قيمة لها من المنظور الاستراتيجي..

كلــما تعقدّت الأزمات واشــتدّ حــرج بعض صانعي القــرار أمام الرأي العــام؛ زادت إمكانيــة افتعال أزمات وهمية لتصريف نظيرتها الحقيقية.. ففي بداية الثمانينيات من القرن المنصرم؛ وجدت رئيســة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر" نفســها أمام وضعية صعبة؛ من حيث انتشار الكساد بالبلاد وتنامي المعضلات الاجتماعية على مســتوى ارتفاع نســبة البطالة.. مما أثر بالسلب في شــعبيتها؛ وفي هذه الظرفية خاضت بريطانيا حربا لاستعادة "جزر الفوكلاند"؛ وهو ما سمح فيما بعد؛ بانتعاش الأوضاع الاقتصادية وبإعادة انتخابها (تاتشر) في عام 1983..

وعندما اشتد الخناق على الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" محليا ودوليا في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم؛ بسبب الفضيحة الأخلاقية المعروفة ب"مونيكا لوينسكي"؛ قام بقصف العراق في أواخر عام 1998 كسبيل للتمويه وتصريف الأزمة..

وكشــف التقرير الذي أعدته لجنة مســتقلة في بريطانيا برئاسة نائب وزير الداخلية السابق "جون تشيلكوت" والــذي نــشر يوم 6 يوليو/تمــوز 2016، أن غزو العــراق في عام 2003 لم يكــن مبررا، رغم الذرائــع التي رفعتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حينئذ في علاقة ذلك ب"الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل" و"مكافحة الإرهاب"..

وفي المنطقة العربية؛ ظل النظام الســوري لعقود طويلة يصدّر أزماته خارج الحدود كســبيل لتكريس الهيمنة والاستبداد؛ ولم يتردد بعد اندلاع "الحراك العربي" في توجيه أسلحته الفتاكة نحو الشعب السوري..

لا تخلو تقنية الإدارة بالأزمات على الصعيد العالمي من استهتار بالمواثيق والقوانين الدولية ومن خطورة وكلفة على عدة مســتويات..؛ فهي تقوم في مجملها على الإشاعة واختلاق أزمات وهمية؛ وتوفير المناخ اللازم لتصاعدها وتمدّدها وللقبول بها كواقع؛ لأجل الهيمنة والابتزاز وتحقيق الغايات والمكاسب الخاصة بسبل ملتوية ومنحرفة..

إن أزمــة القانون الدولي من حيث غموض العديد من مقتضياته وعدم مواكبته للتحولات الدولية المتســارعة؛ إضافة إلى أزمة المصداقية التي تعاني منها اليوم منظمة الأمم المتحدة؛ كلها عوامل تدعم اللجوء إلى هذه الســبل الملتوية التي لا تخلو من تأثيرات سلبية ومخاطر على السلم والأمن الدوليين.."•

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

الإرهاب ومخططات تقسيم المنطقة

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أن خطط لتقسيم و"بلقنة" الدول العربية إلى كيانات مجزأة بناء على اعتبارات عرقية وطائفية ودينية... ظهرت في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي مع حصول عدد منها على استقلالها وتوجه إسرائيل إلى تعزيز هيمنتها على محيطها..

ومع نهاية الحرب الباردة؛ وفي الوقت الذي اتجهت فيه الكثير من دول العالم نحو التكتل كسبيل لمواجهة تحديات داخلية ومخاطر خارجية؛ كانت مجمل الأقطار العربية تعيش على إيقاع النزاعات والأزمات الداخلية والبينية التي زاد من حدّة خطورتها تنامي التدخلات التي باشرتها قوى دولية وإقليمية في المنطقة؛ وتردّي النظام الإقليمي العربي؛ حيث وصلت الجامعة العربية إلى مأزق خطير يعكس الجمود في الأداء؛ بعدما وقفت مكتوفة الأيدي أمام العديد من هذه الأزمات..

ففي الصومال تحولت عمليات "إنقاذ البلاد" و"إعادة الأمل" التي قادتها الأمم المتحدة باسم "حق التدخل" الإنساني إلى أحد أسوء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القرن العشرين؛ بعدما حرّفت الولايات المتحدة الأمريكية عمل هذه القوات من حماية المدنيين وتعزيز الاستقرار بهذا البلد العربي الذي فتكت به الحروب الأهلية؛ إلى خدمة أهداف مصلحية ضيقة أدخلت البلاد في متاهات من الصراع والانقسام والفوضى..

ومع التدخل العسكري الأمريكي في العراق بذريعة الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل.. سيشهد هذا البلد تردّيا للأوضاع على مختلف الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية؛ كما سيدخل في متاهات من الصراع الطائفي والعنف بكل أشكاله.. أجّجتها الجماعات الإرهابية؛ وبروز توجهات أمريكية لتقسيم البلاد إلى ثلاث دويلات..

وبعد سنوات من الاقتتال على السلطة والحرب الأهلية في السودان؛ انفصل إقليم الجنوب، قبل أن تندلع أزمات وصراعات في دارفور بغرب البلاد ومناطق أخرى؛ وهو ما يحيل إلى التقارير التي مافتئت تحذّر من وجود مؤامرات أجنبية تستهدف تقسيم السودان إلى خمس دويلات..

عاد موضوع تقسيم المنطقة العربية إلى واجهة النقاش السياسي والأكاديمي مع اندلاع الحراك بالمنطقة ودخول أطراف إقليمية ودولية على خط تحريفه عن مساراته المتصلة بإسقاط الاستبداد والفساد.. ليقترن بالعنف والإرهاب وتأجيج الانقسامات الطائفية..

ويبرز تعقّد الأوضاع في سوريا وتصاعد العنف الذي يرتكبه النظام والجماعات الإرهابية؛ والانقسام الصارخ في مواقف الأطراف المتصارعة من جهة؛ وتزايد حدة التدخلات التي تباشرها العديد من القوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى؛ أن مستقبل البلاد أصبح مفتوحا على كل الاحتمالات؛ بما فيها التقسيم، ما لم يحدث توافق بين الأطراف الداخلية؛ وكذلك بين القوى الدولية الكبرى.. لحلّ الأزمة. ونفس الخطر يتهدّد ليبيا واليمن.. مع استمرار تعقّد الأوضاع السياسية والأمنية؛ وعدم وجود توافق داخلي يدعم بناء دول تحتمل جميع مكوناتها.

وزاد من خطورة هذا الوضع انضمام الجماعات الإرهابية التي تمددت في السنوات الأخيرة بمناطق التوتر والأزمات بعدد من دول المنطقة؛ إلى الأطراف المهدّدة لسيادة الدول وبخاصة مع تصاعد التقارير والأخبار التي تؤكد مسؤولية بعض القوى الدولية الكبرى في خلق وتشجيع وتمويل هذه الجماعات؛ التي لا تخفي رغبتها في تأسيس دويلات على مرتكزات دينية؛ وتوجّهها نحو إعمال تحالفات فيما بينها على طريق تحقيق هذا المشاريع الهدامة..

إن مواجهة هذه المخاطر الجدّية؛ تتطلب تجاوز المقاربات الانفرادية؛ وتعزيز التنسيق وإعادة الاعتبار للنظام الإقليمي العربي؛ وتجاوز الصراعات الداخلية الضيّقة؛ وتمتين الوحدة الوطنية وتعزيز الحوار والتوافق وتدبير المشترك.. ويبدو أن الكثير من صانعي القرار في المنطقة واعون بحجم هذه المؤامرات وخطورتها؛ ليس فقط بالنسبة للدول التي تشهد ارتباكات أمنية وسياسية؛ بل حتى بالنسبة لدول أخرى مستقرة. ففي القمة المغربية – الخليجية الأخيرة تم التأكيد على التزام الطرفين بالدفاع المشترك.. وعلى "احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وثوابتها الوطنية، ورفض أي محاولة تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار، ونشر نزعة الانفصال والتفرقة لإعادة رسم خريطة الدول أو تقسيمها، بما يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي"•

التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

تنبني الحوكمة باعتبارها أسلوبا رشيدا ومتطورا للتدبير ينحو إلى تحقيق الجودة؛ على مجموعة من المقومات والمرتكزات؛ في علاقة ذلك بتوخي السلاسة والمرونة في الأداء وتبادل المعلومات؛ والفعالية والاستجابة للحاجات المطروحة؛ والمحاسبة وما يتصل بها من شفافية وولوج للمعلومات؛ إضافة إلى اعتماد التشاركية؛ والانفتاح على مختلف الكفاءات والفعاليات؛ ثم استحضار البعد الاستراتيجي في تحقيق الغايات.

أضحى التدبير في عالم اليوم علما وفنّا؛ يتطلب استحضار الأولويات اليومية كما المستقبلية؛ وهو ما يسمح بتجاوز المقاربات التقليدية التي تعتمد سبلا متجاوزة تتأسّس على المركزية المفرطة وقصر النظر في بلورة الأهداف؛ وعدم الاعتراف بالأخطاء؛ والتركيز على المحيط الداخلي للمؤسسة.. وهي المقاربات التي تأكّد عدم نجاعتها مع التطورات التي شهدتها المجتمعات على مختلف الواجهات.

إن التعقيدات والإشكالات التي أصبحت تميّز عالم اليوم؛ تفرض اعتماد تدبير علمي تشاركي ومنفتح على المحيط؛ يتيح هامشا من الحرية على مستوى اتخاذ المبادرة؛ بما يجعل القرار مصاغا من أسفل نحو الأعلى.. كما تقتضي أيضا حشد الإمكانيات والجهود عبر تحفيز العنصر البشري وتكوينه باستمرار؛ وتوفير شروط الإبداع والابتكار؛ واعتماد سبل متطورة في جمع المعطيات والمعلومات؛ والإقرار بالأخطاء والعمل على تجاوزها عبر التقييم والمواكبة المستمرين.

إن رهان تحقيق التنمية المستدامة بما تحيل إليه من تحقيق حاجات اليوم؛ دون الإضرار بمتطلبات الأجيال القادمة؛ يقتضي استحضار البعد الاستراتيجي وما يتصل به من تخطيط وتوقع ويقظة.

يحيل التخطيط الاستراتيجي إلى تلك العملية التي تتم عبر تنسيق الجهود والإمكانات والموارد البشرية والمالية والتقنية.. المتوفرة؛ مع الفرص المتاحة؛ على سبيل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف حيوية تمتد للمستقبل.. فهو آلية تستحضر التطورات والتحديات والتعقيدات التي تطبع الحاجات المجتمعية الراهنة في مختلف تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.. وأحد العناصر الأساسية التي تدعم تحقيق الحوكمة كأسلوب ينحو إلى الجودة في عالم منفتح تنافسي ضاق فيه الهامش الفاصل بين ما هو وطني ودولي.

تتّصل الأزمات عادة بوجود خلل في بنية أو مؤسسة ما؛ وهي تعبر عن الاضطراب وعدم الاستقرار الذي يطال مختلف النشاطات البشرية المرتبطة بالاقتصاد والإدارة والسياسة وعلم النفس.. وهي تختلف وتتباين بحسب حدتها؛ أو نطاقها؛ أو طبيعتها.

وتنحو إدارة الأزمة إلى التدخل السريع بغية منع تطور الأمور وخروجها عن نطاق التحكم؛ فهي تتّصل بمحاولة السيطرة على الأحداث والأضرار في كل مراحلها ومواكبة مسارها والحدّ من مخاطرها وأضرارها في أقل الأحوال.

تقوم إدارة الأزمات في جزء كبير منها على التنبؤ؛ فوظيفتها لا تقتصر على مقاربة الأزمات التي تحدث؛ بل إن جزءا كبيرا من مهامها يفترض أن ينصبّ على الجانب الوقائي؛ وما يرتبط بذلك من توفير قرارات جاهزة بصدد أزمات محتملة الوقوع في المستقبل..

أضحت تقنية إدارة الأزمات علما قائما بذاته؛ بفعل اجتهادات العديد من الخبراء والمهتمين والباحثين؛ وظهور مراكز متخصصة في هذا المجال؛ كما أن العديد من المؤسسات الخاصة والعامة في الدول المتطورة فتحت لها أقساما دائمة في هذا المجال كما هو الأمر الحاصل بأقسام العلاقات العامة وشؤون الموظفين والمالية..؛ بالنظر لأهمية هذا المجال ولدوره في تطوير أداء هذه المؤسسات.. وفي منع حصول الأزمات..

إن وضع خطط استراتيجية لإدارة الأزمات؛ أضحى أمرا حيويا في عالم اليوم الذي تعقدت فيه الأزمات؛ وما يحيط بذلك من انعكاسات سلبية محتملة على مختلف المؤسسات ومحيطها.

إن كسب هذا الرهان يتوقّف في جانب أساسي منه على ترسيخ ثقافة الثقة في نجاعة التخطيط الاستراتيجي ومردوديته؛ ووضوح الرؤية والأهداف؛ واستحضار الكفاءة البشرية؛ وتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة وتوظيفها بشكل جيد؛ علاوة على وضع السيناريوهات والبدائل الممكنة مسبقا•

قانون "جاستا" و"عدالة" الأقوى

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

ضمن خطوة خطيرة؛ قام الكونغرس الأمريكي بالموافقة على قانون "جاستا" أو ما سمّى ب "القانون ضد رعاة الإرهاب"؛ والذي بموجبه يحقّ لأقارب ضحايا أحداث 11 سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001؛ رفع دعاوى قضائية ضد المملكة العربية السعودية؛ رغم لجوء البيت الأبيض إلى استعمال حق النقض في مواجهة هذا الإجراء.. وتمسك السعودية بعدم مسؤوليتها عن الأحداث؛ وعدم وجود قرائن تؤكد ضلوعها بأي شكل من الأشكال في هذه العمليات التي تورط فيها مجموعة من الأشخاص من ضمنهم سعوديون ينتمون إلى تنظيم القاعدة.

لا تخلو هذه المبادرة من مخاطر؛ بالنظر إلى مخالفتها لمجموعة من المبادئ والضوابط التي أقرها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولمجمل القرارات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالعلاقات الودية بين الدول وحقوق الإنسان.. في ارتباط ذلك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ ومبدأ المساواة في السيادة وشخصية العقوبات..

يتعلق الأمر بسابقة دولية ستكرّس تهميش الآليات الدولية القانونية لإدارة الأزمات على حساب مقاربات منحرفة تعكس تطبيق قانون الغاب و"عدالة الأقوى" بدل قوة القانون.

يشكل هذا الإجراء امتدادا للسياسة الأمريكية التعسفية بالمنطقة والتي تعززت في العقود الأخيرة مع تأزيم الأوضاع في العراق وليبيا والمساهمة في تصعيد الأزمة في سوريا.. وغضّ النظر عن الانحرافات والجرائم اليومية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلّة..

لقد سبق للولايات المتحدة أن أصدرت قانونين أمريكيين في سنة 1984 و1986 يسمحان لها بملاحقة مرتكبي الأعمال "الإرهابية" ضد الأمريكيين ومصالحهم في الخارج ومحاكمتهم أمام القضاء الأمريكي.. كما قامت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بغزو بنما واعتقال رئيس البلاد آنذاك "مانوييل نورييغا" وحاكمته فوق أراضيها بتهم الاتجار في المخدرات والابتزاز وغسيل الأموال؛ حيث صدر في حقه حكم بعشرين سنة سجنا.. ضمن سابقة دولية يحاكم فيها رئيس دولة أمام محاكم أجنبية؛ وبتهم خرق قوانين دولة أخرى؛ ويسجن في معتقل خارج بلاده..

وضمن مفارقة غريبة تعكس منطق "عدالة الأقوى"؛ تمت محاكمة مجرمي الحرب في اليابان وألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فيما تم استبعاد محاكمة المسؤولين الأمريكيين عن جريمة استعمال السلاح النووي الذي دمّر مدينتي "ناكازاكي" و"هيروشيما" خلال نفس الحرب..

إن التوجه الأميركي أخيرا؛ هو مؤشر واضح على وجود ارتباك وفشل ذريع في المقاربة الأمريكية لظاهرة الإرهاب والتي انطلقت منذ 2001 ضمن حملة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الإبن" في هذا السياق؛ والتي دشنت بقصف أفغانستان و"غزو" العراق.. وهو ما يؤكده تمدّد الإرهاب وتنامي مخاطره؛ وظهور جماعات إرهابية أكثر عنفا ودموية على امتداد مناطق مختلفة من العالم..

لا يمكن عزل هذا التدبير عن التحولات الفجائية الأخيرة في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة؛ فقد سبقها تغير واضح في الموقف من البرنامج النووي الإيراني ومن الأزمة السورية والصراع العربي -الإسرائيلي..؛ بما يكشف الوجه الحقيقي لهذه الدولة التي لا تتحالف إلا مع مصالحها..

لا يبدو هذا التوجه استثناء في الممارسات الأمريكية؛ إذا ما استحضرنا التدخلات التعسفية التي باشرتها هذه الدولة في عدد من دول العالم؛ وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص؛ وكذا تنكرها الفاضح للمواثيق والقوانين الدولية؛ وهو ما يعكسه احتلال العراق بذرائع كاذبة؛ والتعسفات والانحرافات الخطيرة التي حدثت داخل سجن أبو غريب ومعتقل غوانتانامو.. ورفض إحداث المحكمة الجنائية الدولية لعلمها المسبق بحجم الجرائم التي ارتكبتها قواتها العسكرية في عدد من الدول..

إن مكافحة الإرهاب هي مسؤولية دولية جماعية ويفترض أن تتم في إطار من التنسيق والتعاون الدوليين؛ بعيدا عن المقاربات الانتقامية والأحادية الضيقة.. ولا شك أن تداعيات هذا القانون لن تقتصر على السعودية فقط؛ بل إنها تشكل في مجملها تهديدا لسيادة الدول وتهميشا للسبل الدولية المشروعة لإدارة الأزمات وتسوية المنازعات.. الأمر الذي يستدعي تكثيف التنسيقات والجهود الكفيلة لمواجهته بشكل جماعي.

"ترامب" وهاجس الزعامة الأمريكية

بقلم:
د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض؛ مراكش

drisslagrini@yahoo.fr

فرضت الولايات المتحدة منطقها وقطبيتها على الشؤون والقضايا الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ وقد سعت إلى ذلك بعد حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفها رحيل الاتحاد السوفييتي وسقوط جدار برلين؛ بعد زهاء نصف قرن من الاستقطاب الثنائي والصراع الإيديولوجي الذي زجّ بالعالم في الكثير من الأزمات؛ التي كادت أن تزجّ بالعالم في مواجهات خطرة..؛ مستثمرة في ذلك الكثير من المقومات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية.. التي لم تجتمع لغيرها من القوى الدولية الكبرى..

حقيقة أن تكريس القطبية الأحادية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ العلاقات الدولية؛ أسهمت فيه الكثير من العوامل؛ في علاقة ذلك بتوجّه الولايات المتحدة إلى فرض زعامتها من جانب واحد؛ فيما لم تطرح القوى الدولية الكبرى التي كانت مرشحة لكي تلعب أدوارا طلائعية بعد الحرب الباردة؛ أي بديل في هذا الخصوص، فاليابان لم يستطع التخلص من مشاكله الاقتصادية والمالية المتنامية، ولم يتمكن بعد من طرح تصوّر واضح المعالم بصدد رؤيته للمحيط الدولي وقضاياه الحيوية.

ورغم المكتسبات الاقتصادية التي حقّقها الاتحاد الأوربي في العقود الأخيرة؛ فإنه لم ينسلخ عن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية عسكريا واقتصاديا وبصدد تدبير العديد ممن القضايا الدولية الراهنة؛ كما أنه لم يفلح في صياغة سياسة خارجية موحّدة؛ وهو ما عكسه التباين بصدد التعاطي مع المشكلات المالية التي لحقت العديد من الدول الأعضاء؛ إضافة إلى عدم القدرة على بلورة سياسة موحدة وبنّاءة إزاء قضايا الهجرة واللجوء التي طرحت بحدّة في السنوات الأخيرة.. فيما بدأ الشرخ يصيب هيكل الاتحاد مع قرار بريطانيا القاضي بالانسحاب منه في الآونة الأخيرة..

ومن جهتها؛ انشغلت روسيا لسنوات عديدة بالإشكالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تمخضت عن تفكك الاتحاد السوفييتي؛ حيث تعايشت في كثير من الأحيان مع التوجهات الأمريكية بصدد مختلف الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية.. قبل أن تعود بشكل محتشم إلى الساحة الدولية عبر بوابة بعض الأزمات الدولية في الفترة الأخيرة؛كما هو الأمر بالأزمة السورية..

أما فيما يتعلق بالصين؛ فقد ظلت منشغلة بمجموعة من الأولويات الداخلية في علاقتها باسترجاع بعض الأقاليم وتحقيق التنمية الداخلية، ورغم توجهاتها الحثيثة نحو تعزيز مكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي؛ إلا أن طرح قطبيتها كفاعل سياسي دولي؛لم يتبلور بعد بشكل واضح..

لم تخل أجواء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة من شعارات ووعود تعكس هاجس تعزيز المكانة الدولية لأمريكا، وهو ما عبر عنه المرشح الجمهوري "دونالد ترامب" بإعادة الاعتبار والهيبة لأمريكا.. حيث طرح في هذا الإطار؛ مجموعة من الشعارات؛ تجسّد في مجملها تكريسا لمفهوم واسع وشمولي للأمن القومي الأمريكي المتجاوز للحدود..؛ وميلا نحو تأبيد الزعامة الدولية في مواجهة التمدّد الاقتصادي للصين والتحركات الروسية الإقليمية الأخيرة..

إن السعي لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية التي بدت معالمها منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي لا يطرح إشكالات بقدر ما تثيرها الآليات والسبل التي طرحها "ترامب" على سبيل تحقيق هذه الأهداف؛ والتي جاءت مثيرة وخلفت الكثير من الجدل والمخاوف (بناء جدار عازل على الحدود مع المكسيك للحيلولة دون تسرب المهاجرين غير السريين؛ وطرد ما يربو من 11 مليون مهاجر سري بالبلاد؛ ورفض دخول المسلمين إلى البلاد؛ والدعوة لإعادة التفاوض بصدد الاتفاقيات التجارية العالمية..).

إن مكافحة الإرهاب وصدّ الجماعات المتطرّفة؛ وإيجاد حلّ لمعضلة الهجرة السّرية؛ وحسم الأزمات الدولية الكبرى.. والتي أثارها الرئيس الأمريكي الحالي في حملته الانتخابية؛ كلها رهانات دولية ملحة في عالم اليوم؛ تتطلب بلورة مداخل مشروعة وناجعة لترجمتها ميدانيا في إطار من التعاون والتشاور الدوليين؛ أما الزّج بالسياسة الخارجية الأمريكية في قرارات انفعالية وغير محسوبة العواقب؛ فسيفرز حتما نتائج عكسية؛ ويكرّس صورة قاتمة عن "النظام الدولي" الذي تقوده أمريكا.

المأزق السّوري والصّمت العالمي

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

لم يعد خافيا حجم المآسي والمعاناة التي خلّفها تعقد الأزمة السورية؛ بعدما أضحت ورقة بيد مجموعة من الأطراف الإقليمية والدولية التي تسعى من ورائها إلى كسب مصالح خاصة، وقد زاد من تأزّم الأوضاع؛ عدم قدرة الأطراف السورية بمختلف توجّهاتها على بلورة حلّ توافقي كفيل بوقف الاقتتال والحدّ من تصاعد الأوضاع نحو الأسوء.

يحلّ العام الجديد (2017)؛ على وقع اختناق الأوضاع السورية على كل الواجهات؛ حيث يكابد المواطن الأمرّين بين عدوان القوات النظامية من جهة؛ وجرائم الجماعات المتطرّفة من جهة ثانية؛ وويلات التدخلات العشوائية لعدد من القوى الإقليمية والدولية من جهة ثالثة.

لم يستطع مجلس الأمن باعتباره المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين؛ أن يتخذ قرارات حاسمة تسمح بحماية المدنيين من القتل والترحيل والاختطاف والحصار.. وهو ما يشكّل مؤشرا آخر على أزمة المصداقية التي أصبحت تطبع أداء المجلس والأمم المتحدة بشكل عام؛ بعد سلسلة انتكاسات بصدد عدد من القضايا والأزمات في عالم اليوم.

تشير التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة إلى أن أكثر من ثلث الساكنة في سوريا أرغموا على مغادرة بيوتهم ووطنهم نحو الخارج بحثا عن فضاءات أكثر أمنا؛ ضمن مغامرة شاقة لا تخلو بدورها من مخاطر وتحدّيات.. فيما تجاوز عدد القتلى الربع مليون أكثرهم من المدنيين.

وتفيد تقارير المنظمات الحقوقية الدولية إلى أن العمليات العسكرية النظامية لا تستثني المناطق الآمنة؛ سواء تعلق الأمر بالأسواق والمستشفيات والمساجد والمباني المدنية والمدارس..؛ بل أشارت بعضها إلى استخدام أسلحة كيماوية محرمة دوليا رغم انضمام الحكومة السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية عام 2014، كما أكدت أيضا على استخدام آليات الحصار والاحتجاز لتجويع المدنيين ومنع وصول المساعدات إليهم كسبيل للضغط لاسترجاع بعض المناطق (مدينة حلب على سبيل المثال)..

فيما لم تتردّد الجماعات المتطرّفة التي انتعشت في أجواء الأزمة؛ كما هو الشأن بتنظيمي جبهة النصرة وداعش في ارتكاب أفظع الجرائم التي كان لها الأثر الكبير في تردّي الأوضاع الأمنية والإنسانية بالبلاد؛ وخصوصا على مستوى ممارسة الاختطاف؛ وإعدام المدنيين في الأماكن العامة بذرائع مختلفة؛ وتجنيد الأطفال في المواجهات العسكرية وممارسة الاغتصاب في حق النساء والمتاجرة فيهن؛ ومصادرة حقوق وحريات الأفراد..

لم تنجح مختلف المبادرات الدولية في إيقاف النّزيف؛ سواء تعلق منها ببعض الوساطات والمساعي الحميدة المطروحة لتذليل العقبات بين الأطراف المتصارعة؛ أو على مستوى فرض الهدنة التي غالبا ما كانت تتعرّض للخرق بسبب غياب آليات للمتابعة..

كان لفشل الأطراف السورية في بلورة توافقات تركّز على المشترك وتسمح بحقن الدماء ودعم الاستقرار؛ أثر كبير في إتاحة الفرصة أمام قوى أجنبية لتتدّخل في الأزمة وتجعل منها فضاء لتصفية الحسابات وربح أوراق استراتيجية.. مما أدخل البلاد في متاهات خطرة من الصراع الدامي..

فالطرف الروسي الذي استغل موقعه داخل مجلس الأمن ليمنع صدور أي قرار حاسم يوقف هذه المأساة؛ وقدّم كل المساعدات السياسية والعسكرية للنظام السوري؛ وجد في الأزمة مدخلا للعودة إلى الواجهة الدولية من جديد؛ بعد سنوات من الغياب..

ونفس الأمر ينطبق على الطرف الإيراني الذي استثمرها (الأزمة) في تعزيز تمدّده داخل المنطقة التي تعيش أصلا على إيقاعات الصراع والمشاكل والتي يعكسها تردّي النظام الإقليمي العربي وتراجع أداء جامعة الدول العربية.

تشير الكثير من القرائن إلى أن حلّ الأزمة تجاوز كل الفاعلين السوريين؛ وأضحى بحاجة إلى حدوث توافقات إقليمية ودولية؛ غير أن استيعاب حجم الإشكالات والمعضلات الكبرى التي تخلفها على السّلم والأمن الدوليين؛ من شأنه أن يدفع نحو البحث عن حل جدّي؛ وهو ما يسائل مختلف القوى الدولية الحيّة باتجاه فضح الانتهاكات ورصد المخاطر وتعبئة الرأي العام الدولي في هذا الخصوص•

هل انتهى زمن "الفيتو"؟

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

"الفيتو" هو اصطلاح لاتيني يحيل إلى المنع؛ وهو يشير إلى الإمكانية التي تتيحها القوانين والاتفاقيات لهيئة أو شخص لممارسة حق الاعتراض للحيلولة دون إصدار قرار محدّد أو تشريع معين.

وعلى الصعيد الدولي؛ أثار منح استخدام حق "الفيتو" داخل مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة لخمس دول هي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد السوفييتي سابقا (روسيا حاليا) والصين؛ نقاشات سياسية وأكاديمية متباينة وواسعة.

ورغم أن الميثاق الأممي لم يتضمن أية إشارة صريحة إلى "الفيتو" أو "حق الاعتراض" أو "حق النقض"؛ فإن المادة السابعة والعشرون تشير إلى أن قرارات مجلس الأمن تصدر في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه؛ فيما "تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة..".

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الولايات المتحدة كانت وراء طرح فكرة "الفيتو" خلال الإعداد لتأسيس هيئة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ وهو ما لقي في حينه معارضة شديدة في أوساط عدد من الدول التي عبرت عن استياءها من إمكانية توظيف هذا "الحق" خدمة لأهداف خاصة للدول الدائمة العضوية بالمجلس.

ورغم أن الدول المتمتّعة بهذه الإمكانية أعلنت خلال الأشغال التحضيرية لتأسيس الأمم المتحدة أنها ستلتزم باستعمالها "الفيتو" بحسن نيّة؛ وتسخّرها في خدمة السّلم والأمن الدوليين، فإن واقع ممارسة مجلس الأمن لصلاحياته في هذا الشأن؛ أكّد بالملموس استغلال هذه التقنية بشكل مبالغ فيه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا؛ خدمة لأهداف خاصة وضيّقة على امتداد فترات الحرب الباردة.

فقد استخدم "الفيتو" في حوالي 279 حالة خلال الفترة الممتدّة ما بين سنة 1946 وسنة 1990؛ وهو ما أحدث شللا كبيرا داخل مجلس الأمن؛ عطّله عن القيام بمهامه المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين؛ وأساء لمصداقية الأمم المتحدة بشكل عام.

كما استغلّ في عرقلة مصالح المجتمع الدولي بعدما انتقل الصراع بين القطبين إلى داخل الأمم المتحدة؛ ممّا عرض العالم لكثير من المخاطر والأزمات؛ فيما كانت كلفته ضخمة على مسار القضية الفلسطينية وعدد من القضايا العادلة بالمنطقة.

ومع انهيار القطبية الثنائية ونهاية الحرب الباردة برحيل الاتحاد السوفييتي؛ شهد أداء مجلس الأمن قدرا من الدينامية؛ اعتبر معها الكثير من المراقبين والباحثين أن الأمر يعكس طيّا نهائيا لممارسة "حق الاعتراض" من الناحية الواقعية على الأقل.. غير أن تزايد الانحرافات في أداء المجلس وتكريسه لتدخلات انتقائية في مقابل تهميش مجموعة من القضايا والأزمات والأولويات الدولية؛ كما هو الشأن بالنسبة للقضية الفلسطينية التي لم يتحرك المجلس بشأنها رغم حجم الخروقات والاعتداءات المتكررة المرتكبة من قبل الكيان الإسرائيلي داخل الأراضي المحتلة.. أبرز أن هذه الإمكانية ما زالت تستخدم بصور مختلفة (كالتهديد باللجوء إليها..)..

لم يتمكن مجلس الأمن بعد من اتخاذ قرار حاسم يدعم وضع حدّ للمعاناة التي يلاقيها المواطن السّوري؛ ووقف التدمير الذي يلحق بالبلاد.. رغم التداعيات الخطيرة التي خلفها الأمر على السلم والأمن الدوليين والتي يعكسها تهافت التدخل الإقليمي والدولي في الأزمة؛ وتعقّد الأوضاع الأمنية والإنسانية بالبلاد وما ترتّب عن ذلك من إشكالات طرحها رحيل أكثر من ثلث الساكنة (مهاجرين وطالبي اللجوء) بحثا عن فضاءات آمنة.

ويبدو أن هذا العجز والانحراف في أداء المجلس؛ يعود في جزء كبير منه إلى الطابع السياسي للمجلس وللتعقيدات المتصلة باتخاذ القرارات؛ والتهديد باستخدام "حق الاعتراض" الذي غالبا ما يفقد قرارات المجلس حيويتها ونجاعتها في تحمل المسؤوليات المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

أثبتت الممارسة الدولية في العقود الأخيرة عن معادلة مختلة، يعكسها التطور المذهل للعلاقات الدولية بتشابكها وانفتاحها وتسارعها المذهل من جهة أولى؛ والجمود الحاصل في قواعد القانون الدولي وضمن أداء منظمة الأمم المتحدة من جهة ثانية..

وتجد هذه الأخيرة نفسها في واقع دولي مختلف تماما عن ظروف التأسيس في منتصف القرن الماضي؛ وهو ما يفرض إعمال إصلاحات حقيقية؛ تسمح بتحقيق التوازن بين أجهزتها الرئيسية، وتجاوز الإشكالات المرتبطة بالتمثيلية والتصويت داخل مجلس الأمن؛ والتخلي عن "هذا الحق" الذي يخلّ بمبدأ المساواة في السيادة المنصوص عليه الميثاق الأممي.

القوة النّاعمة وتمدّد الصّين

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

يتباين مفهوم القوّة في العلاقات الدولية تبعا لتعدّد المدارس الفكرية والنظرية؛ غير أن غالبيتها تربطه بالقدرة على التأثير في القرارات والآراء والسلوكيات الدولية.. وقد عرف هذا المفهوم تطورا كبيرا؛ بالموازاة مع مختلف التحولات شهدها العالم، فبعد أن ظلّ مقتصرا على العوامل العسكرية والجغرافية والبشرية، ثمّ الاقتصادية في مرحلة لاحقة، انضافت إليه عوامل أخرى أكثر حيوية وأهمية من قبيل اعتماد التكنولوجيا الحديثة واكتساب المعلومات؛ والحضور الدبلوماسي الدولي، وفعالية المؤسسات السياسية.

تؤكد الممارسة الدولية أن المواقف والسلوكيات الخارجية للدول؛ تظلّ بلا معنى؛ بل مجرّد شعارات لا قيمة لها من المنظور الاستراتيجي في غياب مقومات عسكرية ومالية وسياسية تدعمها ميدانيا...

ثمّة مجموعة من المؤثّرات والمحدّدات التي تتحكّم في قوّة حضور الدول وفعاليّة سلوكياتها على الصعيد الدولي. فعلى المستوى الداخلي؛ يمكن الإشارة -من منظور الجيوبوليتيكا- إلى حجم إقليم الدولة وتنوعه؛ ونفس الشيء عن عدد السكان وما ينطوي عليه من تنوع وكفاءات.. كما لا تخفى أهمية الاستقرار السياسي ودينامية المؤسسات؛ ووجود هامش من الحرية واحترام حقوق الإنسان في هذا الشأن.

وعلى المستوى الخارجي؛ هناك العامل الاقتصادي بما يحيل إليه من صناعات متطورة في مستوى التنافسية الدولية؛ حيث تزايد حضور هذا المقوّم في محيط دولي متشابك مبني على تبادل المصالح..

كما أن التطورات التكنولوجية المذهلة؛ أفرزت واقعا دوليا جديدا؛ مع تزايد استثمار هذه الأخيرة في المجالات العسكرية والتواصلية مع المحيط الخارجي والتأثير في الرأي العام الدولي وتوجيهه..

تشير الممارسات الدولية إلى أن أهمية القوة العسكرية لا تكمن في مجرّد امتلاكها فقط؛ ولكن في حسن توظيفها في الأداء الدبلوماسي للدول؛ وفي المفاوضات المختلفة؛ وفي تحقيق السلم والأمن الدوليين أيضا..

تتوافر للصين مجموعة من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها إحدى القوى الوازنة على الصعيد الدولي؛ فعلاوة على إمكانياتها البشرية الهائلة المتعلمة والمدرّبة؛ وشساعة مساحتها؛ يشهد هذا البلد تطورا اقتصاديا مذهلا ومتسارعا.. كما أنه يحظى بمكانة دولية متميزة من حيث استثمار وتطوير التكنولوجيا الحديثة واعتماد الطاقة المتجددة كاختيار استراتيجي؛ علاوة على إنجازاته على مستوى غزو الفضاء..

كما تتمتع الصين بحضور وازن داخل مختلف المؤسسات الدولية؛ بما يجعلها مؤثرة في مسارات العلاقات الدولية، فقد أسهمت في تأسيس مجموعة من هذه المؤسسات؛ كما هو الشأن بالنسبة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.. فيما حرصت على الانضمام لمؤسسات أخرى كمنظمة التجارة العالمية..

ثمة قناعة كبيرة لدى الكثير من الباحثين والمفكرين بأن القوة "الخشنة" في علاقتها بالمقومات العسكرية والزجرية الأخرى.. تبقى مكلفة وغير ناجعة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول؛ وهو ما يطرح أهمية استحضار آليات القوة "الناعمة"؛ التي تقوم على الإغراء والإقناع بدل الإكراه والزجر.. واستثمار مختلف القنوات الثقافية والفنية والروحية والعلمية والمساعدات التقنية والإنسانية.. في التأثير على صناعة الرأي والقرارات الدوليين، وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الفلاسفة الصّينيين كانوا أول من تناول هذا المفهوم وطالبوا بتوظيفه في سبيل تعزيز وبسط السلطة السياسية..

لقد نجحت الصين إلى حد كبير في توظيف عناصر القوة «الناعمة» في تأكيد حضورها الدولي؛ عبر استحضار آلية المساعدات الدولية وتشجيع التعاون العلمي والأكاديمي الدوليين؛ ودعم تواجدها الإعلامي من خلال إحداث عدد من القنوات والمنابر بلغات مختلفة؛ والمساهمة في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي؛ فقد تمكنت من نسج اتفاق يقضي بإحداث بنك الاستثمار الآسيوي(AIIB) بإمكانيات مالية تفوق 100 مليار دولار بمعية عدد من الأقطاب الاقتصادية الصاعدة كالهند وتايلاند وسنغافورة وماليزيا.. كإطار يدعم التنمية في المنطقة الأسيوية.. كما أنها لا تتوقف عن توظيف إمكاناتها المالية الضخمة في تعزيز استثماراتها الخارجية في مناطق مختلفة من العالم؛ حيث غزت بمنتوجاتها المختلفة الأسواق العالمية بفعل قدرتها التنافسية الكبيرة.

إن التطوّر المذهل الذي تشهده الصّين على عدة مستويات؛ يشكل أرضية متينة تدعم صعود هذا البلد كقطب دولي وازن؛ وبخاصة مع إخفاقات النظام الدولي «الجديد» الذي بشّرت به الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي؛ والمقترنة بمجموعة من الأخطاء والتراجعات الأمريكية على عدة مستويات.

تدبير الأزمات في مواجهة المخاطر الراهنة

بقلم : د. إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاضي عياض - مراكش
drisslagrini@yahoo.fr

تشير العديد من التقارير والدراسات العلمية إلى أن مناطق التوتر والأزمات؛ تشكل فضاء خصبا لانتعاش وتمدّد الكثير من المعضلات والمخاطر التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في أبعادهما المختلفة. وهو ما تؤكده الممارسات الميدانية في عدد من المناطق؛ فالارتباكات الأمنية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.. التي شهدتها منطقة الصحراء والساحل بإفريقيا والمقرونة بهشاشة الدولة المركزية؛ كلّها عوامل أسهمت بشكل كبير في تنامي التهديدات المختلفة بالمنطقة؛ سواء تعلّق الأمر بتصاعد حدّة التهريب بأشكاله المختلفة؛ أو تنامي الهجرة السّرية؛ وانتشار معاقل الجماعات الإرهابية التي تجعل من هذه المناطق بؤرا لتدريب مجنديها القادمين من مختلف المناطق..

ونفس الأمر ينطبق على الأوضاع المأزومة في كل من العراق وسوريا التي خلفت الكثير من الإشكالات التي ألقت بظلالها القاتمة على الداخل السوري ومحيطيه الإقليمي والدولي؛ خصوصا وأنها اتخذت طابعا من التعقيد والتشابك من حيث تداعياتها وخلفياتها والعوامل التي تغذيها..

علاوة عن الانعكاسات الكارثية التي خلّفها تطوّر الأوضاع السياسية والأمنية على مستوى الداخل السوري؛ تحوّل الأمر إلى معضلة حقيقية أصبحت تسائل المجتمع الدولي برمته؛ بعدما اتخذ حجم الجماعات الإرهابية طابعا غير مسبوق من العدد والقوة والخطورة في أعقاب الإعلان عن قيام تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" الذي سيطر على مناطق شاسعة من البلدين؛ وقيامه بعمليات خطيرة أسهمت بشكل كبير في تردّي الأوضاع السورية؛ وإعلان مسؤوليته عن أحداث إرهابية تجاوزت التراب العراقي والسوري إلى عدد من الأقطار العربية وفي داخل أوربا..

كما لا تخفى الإشكالات الكبرى التي خلّفها تمدّد الإرهاب على مستوى إرغام عدد كبير من السّوريين إلى ركوب مخاطر الهجرة وطلب اللجوء ومغادرة ديارهم باتجاه الدول المجاورة أو نحو أوربا.. بحثا عن فضاءات آمنة.

أحدثت هذه التطوّرات حالة من الارتباك في أوساط الأمم المتحدة التي وقفت عاجزة عن اتخاذ قرارات حاسمة باعتبارها المسؤولة المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين؛ وفي أوساط القوى الدولية الكبرى التي لم تتوافق بشأن الموضوع؛ ونفس الأمر ينطبق أيضا على القوى الإقليمية التي فشلت في التقريب بين وجهات نظر القوى الداخلية المتصارعة بفعل تغليب المصالح الضيقة..

وفي هذا الصّدد؛ اقتصر أداء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الإدانة والتهديد تارة؛ ودعوة الأطراف المعنية إلى التفاوض وتجاوز حالة الاحتقان تارة أخرى، دون توظيف إمكانياته الزجرية في سبيل إنهاء المشكل؛ فيما تعاطت مجمل الدول الأوربية مع الموضوع بقدر من البراغماتية؛ حيث اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات القانونية والزجرية في سبيل محاصرة الإرهاب. وكذلك الأمر بالنسبة للتعامل مع تداعيات ظاهرتي الهجرة السرية واللجوء؛ من حيث تغليب البعد الأمني على حساب المعاناة الإنسانية في هذا الخصوص.. دون اتخاذ مبادرات فاعلة لوضع حدّ للملف السوري من أساسه..

تحيل مجمل هذه المعطيات إلى الطابع الفوقي الذي يميّز تعاطي المجتمع الدّولي مع تطور الأوضاع السورية؛ وما خلفته من انعكاسات عابرة للحدود، فكان من الطبيعي أن تستمر هذه الأوضاع على حالها بل وتتعقّد وتصير أكثر كلفة؛ خصوصا وأن الجهود المتراكمة في هذا الصدد تركّز على تدبير التداعيات الفرعية للأزمة بدل التركيز على تدبير الأزمة الرئيسية نفسها والعوامل المتشابكة التي تغذّيها.

ثمّة الكثير من بؤر التوتر على امتداد مناطق مختلفة من العالم؛ وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص؛ التي تفرز مع مرور الوقت الكثير التهديدات؛ وتتناسل عنها العديد من الأزمات والمشكلات الفرعية المنفلتة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ويبدو أن استحضار تقنيات تدبير الأزمات كسبيل للسيطرة بشكل فني/ إبداعي وعلمي على الأحداث وعدم السماح لها بالخروج عن نطاق التحكم، والحدّ من تفاقم الصراعات والمشاكل السياسية والاقتصادية والعسكرية.. سيسمح بكل تأكيد باختفاء الكثير من هذه المخاطر تلقائيا وبأقلّ كلفة.